المجلس الوطني الاتحادي
الإمارات العربية المتحدة

الفصل التشريعي الخامس عشر
دور الانعقاد العادي الثاني

مضبطة
الجلسة الثالثة عشرة

المعقودة يوم الثلاثاء
11 رجب سنة 1434هـ
الموافق 21 مايو 2013م

دولة الإمارات العربية المتحدة

المجلس الوطني الاتحادي

رقم الجلسة مسلسلا

منذ بدء الحياة النيابية

[499 / ف15 / ب]

الفصل التشريعي الخامس عشر

دور الانعقاد العادي الثاني

(مضبطة الجلسة الثالثة عشرة)

المعقودة يوم الثلاثاء 11 رجب سنة 1434هـ

الموافــق 21 مايو سنة 2013م

المحتويـات

البند	الموضـوع	رقم الصفحة
	الافتتاح وكلمة معالي الرئيس	7
الأول	**الاعتذارات**.....	6
الثاني	**الأسئلة :**	7
	1. سؤال موجه إلى معالي / سهيل محمد فرج المزروعي – وزير الطاقة – رئيس مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء من سعادة العضو / راشد محمد الشريقي حول " الاستراتيجية الوطنية لتوفير الطاقة الكهربائية والماء "	7
	- تلاوة نص السؤال	7
	- إجابة معالي الوزير على السؤال شخصياً واكتفاء سعادة العضو مقدم السؤال بالرد بعد تعقيبه على الرد مرتين	14-8
	2. سؤال موجه إلى معالي / صقر غباش – وزير العمل من سعادة العضو / علي عيسى النعيمي حول " تنظيم وتقنين وضع العمالة المخالفة في الدولة "	14
	- عدم تلاوة نص السؤال	14
	- تلاوة الرد الكتابي الوارد على السؤال وعدم اكتفاء سعادة العضو مقدم السؤال بالرد الكتابي وطلبه حضور معالي الوزير	15-14
	3. سؤال موجه إلى سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان – وزير الخارجية من سعادة العضو / حمد أحمد الرحومي حول " مخالفة سفارات بعض الدول للأعراف والقوانين الدولية "	15
	- تلاوة نص السؤال	15
	- إجابة معالي الوزير على السؤال شخصياً واكتفاء سعادة العضو مقدم السؤال بالرد بعد تعقيبه على الرد مرتين	20-15
	4. سؤال موجه إلى سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان – وزير الخارجية من سعادة العضو / مروان أحمد بن غليطة حول " نتائج وزارة الخارجية في شأن إجراءات إعفاء المواطنين من الحصول على تأشيرات زيارة بعض الدول "	20
	- تلاوة نص السؤال	20
	- إجابة معالي الوزير على السؤال شخصياً واكتفاء سعادة العضو مقدم السؤال بالرد بعد تعقيبه على الرد مرتين	24-21

البند	الموضـوع	رقم الصفحة
	5. سؤال موجه إلى سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان – وزير الخارجية – رئيس المجلس الوطني للإعلام من سعادة العضو / علي عيسى النعيمي حول " تنظيم سوق الإعلانات المبوبة "	24
	- تلاوة نص السؤال	25
	- إجابة معالي الوزير على السؤال شخصياً واكتفاء سعادة العضو مقدم السؤال بالرد بعد تعقيبه على الرد مرتين	28-25
الثالث	**الموضوعات العامة : .....**	28
	- مناقشة موضوع " سياسة المجلس الوطني للإعلام في شأن تعزيز التشريعات الإعلامية في الدولة "	28
	- الاكتفاء بتلاوة ملخص التقرير	32-29
	- ملاحظات أصحاب السعادة الأعضاء على تقرير اللجنة	33-32
	- العرض التقديمي المقدم من سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان – وزير الخارجية – رئيس المجلس الوطني للإعلام	39-34
	- مناقشات أصحاب السعادة الأعضاء وردود معالي الوزير عليها	81-40
	- موافقة المجلس على إحالة التوصيات إلى اللجنة المختصة لإعادة صياغتها بناءً على ما تم في النقاش في الجلسة	80
الرابع	**ما استجد من أعمال : .....**	81
	1. الرسائل الصادرة للحكومة	81
	- رسالة صادرة من المجلس الوطني الاتحادي إلى معالي / د. أنور محمد قرقاش – وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي بشأن " الرد على طلب تأجيل مناقشة موضوع سياسة وزارة الاقتصاد "	81
	- اطلاع المجلس على هذه الرسالة وأخذه بها علماً بعد إبداء أصحاب السعادة الأعضاء بعض الملاحظات عليها	82-81
	2. التقارير الواردة من اللجان :	82
	- تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة حول " توصيات موضوع سياسة وزارة الأشغال العامة "	82
	- تلاوة توصيات اللجنة ، وموافقة المجلس عليها بصيغتها النهائية	85-82

البند	الموضــوع	رقم الصفحة
	3. **انضمام سعادة العضو سعيد ناصر الخاطري إلى لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والإعلام والثقافة بدلاً من سعادة العضو / أحمد محمد الجروان الذي انسحب من عضوية هذه اللجنة : .....**	85
الملاحق	**ملحق رقم (1) :.....**	87
	- نص السؤال الموجه إلى معالي وزير العمل من سعادة العضو / علي عيسى النعيمي حول " تنظيم وتقنين وضع العمالة المخالفة في الدولة "	88
	ملحق رقم (2):.....	89
	(2/أ) تقرير لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والإعلام والثقافة في شأن موضوع " سياسة المجلس الوطني للإعلام في شأن تعزيز التشريعات الإعلامية في الدولة "	90
	(2/ب) العرض التقديمي المقدم على شاشات قاعة المجلس من معالي / سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان – وزير الخارجية – رئيس المجلس الوطني للإعلام	110
	ملحق رقم (3):.....	126
	- الرسالة الصادرة من المجلس بشأن الرد على طلب تأجيل مناقشة موضوع "سياسة وزارة الاقتصاد"	127
	ملحق رقم (4):.....	128
	- ملخص أهم القرارات التي اتخذها المجلس في جلسته الثالثة عشرة المعقودة بتاريخ 2013/05/21م	129

جدول أعمال الجلسة الثالثة عشرة

المعقودة يوم : الثلاثاء 11 رجب 1434 هـ

الموافق :21 مايو 2013م

(الساعة التاسعة صباحا)

البند الأول : الاعتذارات .

البند الثاني : الأسئلة

1. سؤال موجه إلى معالي/ سهيل محمد فرج المزروعي - وزير الطاقة - رئيس مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء من سعادة العضو/ راشد محمد الشريقي حول " الاستراتيجية الوطنية لتوفير الطاقة الكهربائية والماء ".
2. سؤال موجه إلى معالي/ صقر غباش - وزير العمل من سعادة العضو/علي عيسى النعيمي حول " تنظيم وتقنين وضع العمالة المخالفة في الدولة ".
3. سؤال موجه إلى سمو الشيخ / عبدالله بن زايد آل نهيان – وزير الخارجية من سعادة العضو/ حمد أحمد الرحومى حول " مخالفة سفارات بعض الدول للأعراف والقوانين الدولية "
4. سؤال موجه إلى سمو الشيخ / عبدالله بن زايد آل نهيان – وزير الخارجية من سعادة العضو/ مروان أحمد بن غليطة حول" نتائج وزارة الخارجية في شأن إجراءات إعفاء المواطنين من الحصول على تأشيرات زيارة بعض الدول " .
5. سؤال موجه إلى سمو الشيخ/ عبدالله بن زايد آل نهيان – وزير الخارجية - رئيس المجلس الوطني للإعلام من سعادة العضو/علي عيسى النعيمي حول" تنظيم سوق الاعلانات المبوبة".

البند الثالث : الموضوعات العامة:

- سياسة المجلس الوطني للإعلام في شان تعزيز التشريعات الاعلامية في الدولة.

(مرفق تقرير لجنة شئون التربية والتعليم والشباب والإعلام والثقافة)

البند الرابع : ما يستجد من أعمال.

عقد المجلس الوطني الاتحادي جلسته الثالثة عشرة في دور انعقاده العادي الثاني من الفصل التشريعي الخامس عشر وذلك في تمام الساعة 9:22 من صباح يوم الثلاثاء 11 رجب سنة 1434هـ الموافق 21 مايو سنة 2013م برئاسة معالي / محمد أحمد المر – رئيس المجلس.

وقد اعتذر عن عدم حضور هذه الجلسة لمهمة رسمية سعادة / د. شيخة عيسى العري .

وحضر هذه الجلسة كل من :

معالي / سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان	" وزير الخارجية – رئيس المجلس الوطني للإعلام "
معالي / د. أنـــور محمـــد قرقـاش	" وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي "
معالي / سهيل محمد فرج المزروعي	"وزير الطاقة – رئيس مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء"
سعادة / محمد محمد صالح عبدالواحد	" مدير عام الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء "
سعادة / طـــارق هـــلال لوتـــاه	" وكيل وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي "
سعادة / د. سعيـد محمـد الغفلـــي	" وكيل وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي "
سعادة / إبراهيـــــم العابـــــد	" مدير عام المجلس الوطني للإعلام "
السيد / عبدالله محمد عمر العيدروس	" المدير التنفيذي للخدمات المساندة – المجلس الوطني للإعلام"
السيد / جمعـة عبيـد جمعـة الكيـم	" مدير إدارة متابعة المحتوى الإعلامي – المجلس الوطني للإعلام "
السيد / علـــــــي الجـــروان	" مدير إدارة الموارد البشرية – المجلس الوطني للإعلام "
السيدة / عليـــاء حســـن الياســـي	" مدير إدارة الإتصال الحكومي – المجلس الوطني للإعلام "

كما حضرها كل من الأستاذ / الدكتور محمد عبدالعال السناري – المستشار القانوني بالمجلس، والأستاذ / الدكتور هشام محمد فوزي – المستشار القانوني بالمجلس ، وحضر جانبا منها سعادة / عبدالعظيم محمد العيد – الوكيل المساعد لشؤون مجلس الشورى والنواب البحريني ، وحضرها عدد من طلاب وطالبات الجامعة الكندية ، وعدد من طالبات وطلاب المناطق التعليمية للشارقة والفجيرة والغربية ، وعدد من رؤساء ومديري تحرير الصحف والقنوات التيلفزيونية ، وعدد من طلاب المدارس ، وعدد من رجال الصحافة والإعلام والضيوف .

وتولى الأمانة العامة سعادة الاستاذ / الدكتور محمد سالم المزروعي – الأمين العام للمجلس ، وسعادة الأستاذ / عبدالرحمن علي الشامسي – الأمين العام المساعد للشؤون التشريعية والبرلمانية .

معالي الرئيس :

بسم الله الرحمن الرحيم ، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

في مطلع جلستنا الثالثة عشرة لدور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الخامس عشر للمجلس يسعدنا الترحيب بمعالي سهيل بن محمد فرج المزروعي - وزير الطاقة - رئيس مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء ، ومعالي الدكتور أنور محمد قرقاش - وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي ، وبالإخوة والأخوات أعضاء المجلس الوطني الاتحادي ، والضيوف والإعلاميين الكرام ، وعلى بركة الله وتوفيقه نبدأ مناقشة جدول أعمال هذه الجلسة ، فليتفضل سعادة الأمين العام بتلاوة البند الأول .

*** البند : الاعتذارات:**

معالي الرئيس :

لتتل أسماء أصحاب السعادة الأعضاء المعتذرين عن عدم حضور هذه الجلسة .

(تليت أسماء أصحاب السعادة الأعضاء المعتذرين عن عدم حضور هذه الجلسة

كما هو مثبت بصدر المضبطة)

*** البند الثاني : الأسئلة:**

1. **سؤال موجه إلى معالي/ سهيل محمد فرج المزروعي - وزير الطاقة - رئيس مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء من سعادة العضو/ راشد محمد الشريقي حول "الاستراتيجية الوطنية لتوفير الطاقة الكهربائية والماء" .**

معالي الرئيس :

ليتل نص السؤال .

تلي السؤال ونصه :

" إعمالاً لنص المادة (106) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي/ سهيل محمد فرج المزروعي – وزير الطاقة – رئيس مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء :

أدى عدم وجود خطة استراتيجية متوسطة وطويلة المدى كما هو الحال في العديد من بلدان العالم إلى عجز الوزارة عن توفير إمدادات الطاقة الكهربائية والماء للمنشآت التجارية والسكنية والحكومية نتيجة لكثرة الطلبات المتزايدة بفعل النمو الاقتصادي السريع الذي تشهده الدولة .

فهل هناك استراتيجية وطنية وضعتها الوزارة لتوفير الطاقة الكهربائية والماء للسنوات القادمة ؟

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / سهيل بن محمد فرج المزروعي : (وزير الطاقة)

السلام عليكم ورحمة الله ، نعم توجد لدى الهيئة خطة استراتيجية لتلبية احتياجات الكهرباء والماء للإمارات التي تغطيها الهيئة ، وقد قامت الهيئة بالاستعانة بأفضل بيوت الخبرة الاستشارية في مجال الكهرباء ، وتم وضع خطة للتعامل مع الاحتياجات المستقبلية للكهرباء والماء حتى عام 2020م ، وبناء على تلك الخطة تم تحديد المشاريع المطلوبة لرفع كفاءة الشبكة حسب النسب المتوقعة في المناطق التي تشرف عليها الهيئة بواقع ثلاث مراحل بدأت في عام 2009م وتنتهي قبل عام 2020م .

ولو سمحت لي يا معالي الرئيس أستطيع أن أبدي تفصيلا للخطة الأولى التي تم الإنتهاء منها ، وكذلك الخطة الثانية التي نحن بصدد العمل بها الآن .

معالي الرئيس :

تفضل .

معالي / سهيل بن محمد فرج المزروعي : (وزير الطاقة)

أولا : المرحلة الأولى من الخطة : تم الانتهاء من الخطة التطويرية الأولى عام 2012م (2.7) مليار درهم ، وبناء عليها تم رفع كفاءة الشبكة إلى (6700) ميجافولت أمبير ، أي بنسبة زيادة قدرها (52%)، وكذلك تم زيادة أطوال شبكات المياه من (5075) كيلومتر إلى (5518) كيلومتر، وزيادة السعة التخزينية من (115) مليون جالون إلى (223) مليون جالون ، أي بواقع زيادة قدرها (94%) .

ثانيا : المرحلة الثانية من الخطة التطويرية بدأت في عام 2012م ويتوقع الانتهاء من تنفيذها بنهاية عام 2014م ، وبتكلفة تقديرية قدرها (2.17) مليار درهم ، وسيتم من خلال هذه الخطة التطويرية رفع كفاءة الشبكة إلى (7100) ميجافولت أمبير ، ورفع سعة شبكة توزيع الكهرباء إلى (6600) ميجافولت أمبير ، وكذلك زيادة أطوال شبكة توزيع المياه إلى (5882) كيلومتر ، وزيادة السعة التخزينية إلى (278) مليون جالون ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ راشد الشريقي .

سعادة / راشد محمد الشريقي :

شكرا معالي الرئيس ، وشكرا لمعالي الوزير ، وبداية أرحب بمعالي الوزير وأهنئه بالثقة بتعيينه على رأس وزارة الطاقة ، والسؤال يتحدث حول وجود استراتيجية وطنية للطاقة ، وعندما نتحدث

عن استراتيجية وطنية للطاقة حسب المعايير العالمية المطبقة فيفترض أن يكون في دولة الإمارات استراتيجية تحتوي على برامج رئيسية تتعلق بالسياسات والحوكمة ، وتتعلق بإدارة الطلب ، وتتعلق بإدارة الإمداد ، ولو نظرنا للوضع الحالي الموجود على أرض الواقع فيما يتعلق بالطاقة في دولة الإمارات ففي عام 2008م نتيجة ازدياد الطلب على التطوير العقاري بدولة الإمارات فقد زاد الطلب على الطاقة بنسبة (20%) بينما لم تستطع الهيئة أن توفر إلا ما يتراوح بين (6 - 8%) من الطلب الفعلي الموجود على أرض الواقع مما أدى إلى تعثر الكثير من المواطنين الذين اقترضوا من البنوك على أمل أن يقوموا باستثمارات في القطاع التجاري وفي القطاع العقاري ، ونتيجة لعدم قدرة الوزارة على إمدادهم - أو تحديدا الهيئة - بالكهرباء فقد تحمل هؤلاء المواطنين التزامات تجاه البنوك ، وهناك أكثر من عشرة آلاف مواطن الآن يعاني من هذه القضية ، ولديهم قضايا في المحاكم والسجون ، أضف إلى ذلك أن دولة الإمارات لديها خاصية فريدة فيما يتعلق بإمدادات المياه ، فدولة الإمارات يزيد حجم استهلاك المياه فيها بنسبة (24) ضعف عن نسبة الإمداد المتجددة، إضافة إلى ذلك فإن دولة الإمارات تعتمد بصورة رئيسية تماما على مياه التحلية، ومياه التحلية تتطلب طاقة ، ولا يوجد لدى الهيئة أو لدى الوزارة خطة واضحة تعتمد على توفير احتياجات النمو المطلوبة في دولة الإمارات خاصة وأن الدراسات تشير إلى أن النمو على الطاقة في دولة الإمارات إذا ما استمر الوضع على ما هو عليه وبالخطط والبرامج الموجودة سواء على مستوى الحكومة الاتحادية أو على مستوى الحكومات المحلية إلى أن يصل زيادة النمو في الطلب على الطاقة إلى (120%) ، وهذه نسبة كبيرة جدا لا يمكن أن تتواءم مع الواقع الحالي ، فوجود - طبعا - خطة استراتيجية وطنية تتحدث عن إمدادات الطاقة وعن توفير الطاقة أعتقد أنه أمر بالغ الأهمية خاصة وأن الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء وقعت مذكرة تفاهم مع هيئة كهرباء ومياه أبوظبي تلتزم فيها هيئة كهرباء ومياه أبوظبي بتصدير الفائض من الطاقة إلى الإمارات الشمالية لغاية 2015م ونحن الآن في منتصف 2013م ، فلابد من وجود استراتيجية وطنية واضحة إلى أبعد من ذلك .

هناك نقطة هامة جدا - معالي الرئيس - وهي أن الكثير من المشاريع وخاصة في مجال التطوير العقاري حصلت على موافقة مسبقة من الهيئة بتزويدها بالطاقة ، وهؤلاء الناس الآن ينتظرون من سنتين إلى ثلاث سنوات مما اضطرهم إلى استخدام ممارسات خطيرة تؤثر على البيئة ، وقد تؤثر في تصنيف دولة الإمارات وعلى جهودها فيما يتعلق بحماية البيئة خاصة الكثير من مالكي البنايات سواء التجارية أو السكنية وغيرها بدأوا يتحولوا إلى استخدام المولدات ، وهذه المولدات تتسبب بمشكلة رئيسية جدا فيما يتعلق بتلوث التربة بمادة الديزل ، وهي من الملوثات الخطرة جدا

على البيئة والصحة العامة ، وتلوث الجو أو المناخ بالانبعاثات الغازية ، فمع هذه الأشياء كلها لا يوجد هناك - للأسف - خطة وطنية واضحة المعالم ومحددة الأهداف تتواءم مع نسب النمو الحاصل في الدولة من عام إلى آخر خاصة أن الطاقة - كما هو معروف في الوقت الحاضر - هناك ارتباط مباشر ما بين الطاقة وما بين التنمية الاقتصادية ، ودولة الإمارات تشهد في الوقت الحاضر وفي المستقبل - إن شاء الله - تنمية اقتصادية غير مسبوقة على مستويات عالمية ، وبالتالي لا بد من وجود استراتيجية وطنية تحدد بوضوح إلى أين نحن ذاهبون في مجال الطاقة ، وما هي مساهمة الطاقة المتجددة ، وما هي أنواع الطاقة المتوفرة ، وما هي الأولويات في الطاقة ؟ فالآن - الحقيقة - هناك ملاحظات وشكاوى مباشرة من المواطنين ، وسيدفع بهم إلى مهب الريح إذا لم تستطع الهيئة تلبية هذه الطلبات المتزايدة في وقت محدد ووقت يساعد على تلبية الالتزامات تجاه المواطنين ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / سهيل بن محمد فرج المزروعي : (وزير الطاقة)

شكرا لسعادة الأخ راشد ، وأعتقد أن المواضيع التي طرحها الأخ راشد جدا مهمة ، وهي في شقين :

الشق الأول يتعلق بالهيئة ، والشق الثاني يتعلق بالاستراتيجية العامة للطاقة للدولة ، وسأبدأ بالشق الأول المتعلق بالهيئة .

فبالنسبة لتغطية طلبات التوصيل : لم تتوقف الهيئة عن تلبية الاحتياجات في المنشآت السكنية والحكومية ومشاريع الخدمات المختلفة للمواطنين الاتحادية والمحلية ، وهي تعمل بالتنسيق مع لجنة مبادرات صاحب السمو رئيس الدولة " حفظه الله " ووزارة الأشغال العامة لتلبية احتياجات مشاريع المبادرات ، ولا يوجد أي تأخير فيما يخص طلبات المواطنين والخدمات المقدمة للمواطنين .

فيما يخص المنشآت الاستثمارية فإن الهيئة ملتزمة بنسبة نمو قدرها (6%) لتلبية هذه الإحتياجات، وهذا ما تم الاتفاق عليه مسبقا مع هيئة مياه وكهرباء أبوظبي المزود الرئيسي للهيئة، وكذلك قامت الهيئة بالتوقيع مع البلديات وفقا لمذكرة التفاهم بينها ، وقد بدأت الهيئة في جدولة هذه الطلبات التجارية مع نهاية عام 2009م ، وما زالت مستمرة في تلك الجدولة ، فلقد بلغت التوصيلات خلال افترة (2010 - 2012م) ما مجموعه (19451) توصيلة وبما يتوافق مع تطوير شبكات الهيئة في الخطط التي تكلمت عنها سابقا ، وقد حققت الهيئة نسب جيدة في تخفيض

قوائم الانتظار ومدد الانتظار أيضا ما عدا إمارة عجمان بسبب تأخر محطة " واسط " التي من المتوقع تشغيلها بعد صيف عام 2013م . أما باقي الإمارات فيسرني أن أبلغ المجلس أنه من المتوقع توصيل كل الطلبات المقدمة حتى نهاية شهر مارس من عام 2013م بنهاية هذا العام ، والجدير بالذكر أن الهيئة تجري دراسات لتوفير الطاقة للمنشآت التي لم تتم جدولتها في المرحلة السابقة وذلك حسب اقتصاديات السوق ، هذه هي الجزئية الأولى .

أما الجزئية الثانية فهي متعلقة بوزارة الطاقة : فنحن بصدد دراسة احتياجات الدولة بالتنسيق مع كل الجهات الموجودة في الدولة ، ويوجد لدينا كما هو معلوم أربع جهات ، ولكن - كما ذكرت سابقا - ضرورة أن تقدم كل إمارة من الإمارات التي تغطيها الهيئة خططها التنموية فيما يتعلق بالكهرباء والماء ليتسنى للهيئة التنسيق وعمل الدراسات المطلوبة لتوفير هذه الكهرباء ، وشكراً .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ راشد الشريقي .

سعادة / راشد محمد الشريقي :

شكرا معالي الرئيس ، بداية أشكر معالي الوزير على رده ، لكن أود أن أؤكد على النقطة التي ذكرها معالي الوزير ، فهل الآن الطلبات المقدمة قبل نهاية مارس من عام 2013م بما فيها الطلبات التجارية والسكنية والاستثمارية ستلبى قبل عام 2013م أم أن هذا تحديد محصور - فقط - على طلبات الإسكان الخاصة بالمواطنين ؟ هذه النقطة الأولى .

النقطة الثانية : ذكر معالي الوزير في رده أن الهيئة ملتزمة بنسبة نمو (6%) والواقع الفعلي يقول أن نسبة النمو الفعلي هي (20%) والدراسات الاستباقية أو الدراسات الاستشرافية للمستقبل تقول أن نسبة النمو ستصل إلى (120%) فكيف يمكن أن نوفق بين أطراف هذه المعادلة المتناقضة ؟ هل سيستمر النقص إلى الأبد ؟ فأنا أعتقد أنه عندما نتكلم عن استراتيجية فإننا نتكلم عن استراتيجية بمستويين :

المستوى الأول : هو المستوى الاستراتيجي التخطيطي على عموم النص بحيث يشمل مصادر الطاقة وآليات توفير الطاقة ، وكذلك الوضع بالنسبة للمياه ، فالآن دولة الإمارات - كما ذكرت - تعتمد بنسبة عالية جدا تزيد عن (95 أو 98%) على المياه المحلاة من البحار ، وهذه المياه تحديدا تعتمد على الطاقة ، إذاً هناك ارتباط مباشر ووثيق بين توفر الطاقة وتوفر المياه ، والمياه الجوفية - كما هو معروف - هي مياه متدهورة يوماً بعد يوم ، وشهراً بعد شهر ، وعاماً بعد عام ، ولا يقابل الاستنزاف الكبير الحاصل لموارد المياه الجوفية من التغذية سواء من الأمطار أو غيرها إطلاقا ، فالمعادلة الموجودة أمامنا هي معادلة لا يمكن أن تلبي الطموح ، وهي معادلة على طرفي

نقيض ، فالهيئة أو الوزارة تتكلم على أنها ملتزمة بنسبة (6 إلى 7%) وهناك نمو بنسبة (20%) وفعلي متوقع أن تصل إلى (120%) ، فكيف لنا أن نوفق بين هذه المتناقضات الثلاثة ؟! أضف إلى ذلك عندما نتحدث على مستوى استراتيجي على مستوى التنفيذ ، فخطط التوصيل - على سبيل المثال - الآن معظم دول العالم وفي دولة الإمارات - نفس الشيء - تدعم على استخدام المعدات والأدوات الموفرة للطاقة ، وعندما يأتي مواطن ويقدم طلباً لتوصيل الطاقة لا يؤخذ هذا الموضوع بعين الاعتبار ، وإنما تحسب الكلفة على التصميم الإنشائي ، وأعتقد أنه يوجد هنا خطأ قد يكون مباشر ، وهناك ضرر وكلفة يتحملها المواطن ، فإذا كنا كدولة نشجع على استخدام المعدات والأدوات الموفرة للطاقة والصديقة للبيئة ، فكيف يمكن أن نكافئ هذا الطرف ؟ فهذا الطرف يتحمل من الكلفة كما يتحمل أي طرف آخر لا يهتم بهذه القضية ، أضف إلى ذلك أنه لو جاء مواطن وبنى مسكنا ، فإذا كانت الهيئة تأخذ على هذا المواطن تعهد بعدم تأجير هذا المسكن فلو عرف أن هذا المسكن سيكون للإيجار فإنه سيدخل في الاستثمار التجاري ، وبالتالي سيضطر للانتظار سنتين إلى ثلاث سنوات ، فقة الأمر أن الواقع يقول شيء آخر ، ولا توجد عندنا استراتيجية شاملة كاملة تتحدث على المستوى الوطني ، وتتحدث على مستوى الإمداد ومستوى التوليد ومصادر الطاقة وكل القضايا المرتبطة بها ، فأرجو من معالي الوزير أن يتم الدخول في مثل هذه التفاصيل وإنشاء استراتيجية وطنية للدولة فيما يتعلق باستخدام الطاقة ، وفيما يتعلق بتوفير الطاقة ، وفيما يتعلق بإمدادات الطاقة ، وفيما يتعلق بالمصادر البديلة ، ونفس الوضع بالنسبة للمياه ، فلو أخذنا المياه على سبيل المثال نجد أن هناك أكثر من (55) مصنع مياه يعمل في مجال تعبئة المياه في دولة الإمارات ، وأكثر من (98%) منها مرتبط مباشرة بالشبكات العامة ، فلو وقفت هذه الشبكات العامة تقف هذه المصانع ، فأين الاستراتيجية هنا ! فعندما نتحدث عن مخزون استراتيجي من المياه (120) مليون جالون في مقابل مواجهة عدد السكان خاصة إذا ما عرفنا أن مستوى استهلاك الفرد للمياه في دولة الإمارات يعتبر من المستويات العالية جداً ويفوق تماما النسب الاسترشادية التي حددها البنك الدولي وغيره من المؤسسات ، فأرجو أن يتم النظر لهذه الأمور بعين الاهتمام لكي لا نفاجأ في المستقبل بما لا تحمد عقباه ، فقضية الطاقة لها ارتباط مباشر تماما بقضايا التنمية ، ولدينا تنمية كبيرة على مستويات عالية ومتقدمة في دولة الإمارات ، وبالتالي الطاقة هي المحرك الرئيسي لمثل هذه الأمور ، وكما ذكرت هناك ارتباط وثيق بين الطاقة والمياه ، فعلينا أن نأخذ هذه الأمور بعين الاعتبار لأنني أتصور أنه إذا استمرينا بنفس النهج ونفس المعادلة فلا يمكن أن نصل في يوم من الأيام إلى المستوى الذي يمكننا من تلبية الطلب المتزايد على الطاقة ، فلابد أن يكون هناك حل ، فإما أن تتخذ الهيئة أو الوزارة قراراً بعدم

التطوير العقاري أو أن نفتح هذا الموضوع بضوابط أخرى أو أن نصبح دولة مستوردة للطاقة - لا سمح الله - خاصة أننا الآن نعتبر دولة مصدرة للطاقة ، وتعتبر دولة الإمارات من الدول الرائدة في مجال تصدير الطاقة ، وتسعى لإيجاد مشاريع كبيرة توفر الطاقة سواء للاستخدام المحلي في الدولة أو للتصدير في المستقبل ، وهناك موارد متجددة بدأت دولة الإمارات باستخدامها ، وهناك تجارب رائدة على مستوى العالم تقوم بها الدولة ، فلماذا لا يتم الاستفادة من مثل هذه البرامج على الواقع المحلي ؟ فالواقع المحلي شيء وما تطمح إليه الخطة أو الاستراتيجية شيء آخر ، وفي حقيقة الأمر على موقع الوزارة أو حسب البيانات المتوفرة لدى المجلس لا توجد استراتيجية وطنية واضحة المعالم محددة الأهداف فيما يتعلق بالطاقة والمياه ، فأرجو يا معالي الوزير إيلاء هذا الموضوع المزيد من الاهتمام حرصا على المصلحة العامة ، وشكرا معالي الرئيس .

معالي الرئيس :

شكرا أخ راشد ، معالي الوزير لك تعقيب أخير ، فقد ذكر الأخ راشد عن موعد تلبية الطلبات بالنسبة للإمارات التي تراكمت فيها هذه الطلبات ، والنقطة الثانية عدم تناسب خطة واستراتيجية الوزارة مع نسب النمو ، وضرورة وجود استراتيجية شاملة لإمدادات الطاقة ، تفضل معالي الوزير .

معالي / سهيل بن محمد فرج المزروعي : (وزير الطاقة)

النقطة الأولى : ما ذكرته سابقا يتعلق بالطلبات التجارية للمواطنين وليس الطلبات السكنية ، فبنهاية العام - إن شاء الله - سيتم تلبية جميع الطلبات المقدمة إلينا إلى نهاية شهر مارس من عام 2013م بنهاية هذا العام وتلك الطلبات المتعلقة بالطلبات التجارية الخاصة بالمواطنين .

أما ما يتعلق بالطلبات السكنية الخاصة بالمواطنين فلا يوجد لدينا قوائم انتظار ، ولا يوجد أي تأجيل ، فالمواطن وسكن المواطن - خصوصاً - له أولوية قصوى بالنسبة لنا ، وإن شاء الله قوائم الانتظار لن تكون موجودة بعد الانتهاء من هذه المرحلة ، وخصوصاً بعد الإنتهاء من محطة (واسط) حيث أننا نتوقع أن تكون الطلبات طويلة الأمد .

فيما يتعلق بالاستراتيجية الوطنية للطاقة وتنويع مصادر الطاقة : أعتقد أن دولة الإمارات قد اتخذت منهجا متزنا فيما يخص التنوع في مصادر الطاقة ، فيوجد لدينا اليوم خطط لثلاثة مصادر متنوعة من الطاقة هي : الطاقة الكهربائية المولدة عن طريق الغاز ، والطاقة الكهربائية المولدة عن طريق الطاقة الشمسية ، وكذلك المحطات التي يجري تنفيذها بالنسبة للطاقة النووية .

أيضا توجد لدينا خطط لعمل الدراسات التي أشار إليها سعادة سعادة الأخ راشد في الوزارة ، ونحن بصدد إعداد خطتنا الاستراتيجية لتناقش تلك الاستراتيجية بشكل أوسع على النطاق الاتحادي .

فيما يتعلق بالترشيد : كذلك هذا محور أساسي من المحاور الجديدة التي ستسعى الوزارة بالتعاون مع الهيئات لتفعيله ، فدولة الإمارات تعتبر من أكثر الدول المستهلكة على مستوى الفرد ، ونحن نسعى لوضع خطط بالتعاون مع الهيئات المحلية للترشيد ولنشر ثقافة الترشيد ، ويسعدنا أن نعمل مع الإخوان في المجلس لتعميم هذه السياسة ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا معالي الوزير ، ونرحب بمعالي وزير الخارجية الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان ورئيس المجلس الوطني للإعلام ، وننتقل الآن إلى السؤال الثاني .

2. سؤال موجه إلى معالي / صقر غباش – وزير العمل من سعادة العضو / علي عيسى النعيمي حول " تنظيم وتقنين وضع العمالة المخالفة في الدولة* " .

معالي الرئيس :

بالنسبة للسؤال الثاني فقد وردت رسالة اعتذار من معالي وزير العمل عن عدم حضور الجلسة ، فليتل نص الرسالة .

تليت الرسالة ونصها :

" معالي / محمد أحمد المر الموقر

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ... وبعد ،

الموضوع : السؤال الموجه إلى وزير العمل بخصوص تنظيم وتقنين وضع العمالة المخالفة في الدولة .

يسرنا أن نبعث إلى معاليكم بأرقى تحياتنا وخالص تمنياتنا لكم بمزيد من التوفيق والسداد ، ونشير إلى رسالتكم رقم : د/ر/2013/502/15/1م بتاريخ 2013/4/30م بخصوص السؤال الموجه إلينا من سعادة العضو علي عيسى النعيمي المدرج بجلسة 2013/5/21م بشأن الموضوع المشار إليه أعلاه .

* نص السؤال الثاني ملحق رقم (1) بالمضبطة .

ونظرا لارتباطات مسبقة لدينا تتزامن مع موعد جلسة مجلسكم الموقر التي عينتموها لنظر السؤال المشار إليه ، فإننا نتطلع إلى تفضلكم بتأجيل إدراج السؤال إلى أية جلسة أخرى ترونها معاليكم

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

صقر غباش

وزير العمل "

معالي الرئيس :

إذاً سيتم تأجيل هذا السؤال إلى جلسة قادمة ، والآن ننتقل إلى السؤال التالي .

3. سؤال موجه إلى سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان – وزير الخارجية من سعادة العضو / حمد أحمد الرحومي حول " مخالفة سفارات بعض الدول للأعراف والقوانين الدولية " .

معالي الرئيس :

ليتل نص السؤال .

تلي السؤال ونصه :

" إعمالا لنص المادة (106) من اللائحة الداخلية للمجلس فأنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى سمو الشيخ / عبدالله بن زايد آل نهيان – وزير الخارجية : تقوم سفارات بعض الدول بعقد اجتماعات مباشرة ببعض جهات القطاع الخاص بالدولة ، تلزمها فيها بتنفيذ بعض التعليمات والأوامر الصادرة عنها . فهل يعد هذا الأمر مخالفا للأعراف والقوانين الدولية ؟ " .

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير سمو الشيخ عبدالله بن زايد .

معالي/ سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان : (وزير الخارجية)

معالي الرئيس ، بسم الله الرحمن الرحيم ، شكرا جزيلا لكم على هذه الدعوة ، وأنا - جَدُّ - سعيد لأن أكون في مجلسكم الموقر صباح اليوم .

معالي الرئيس ، لا شك أن عمل السفارات ينظمه القانون الدولي وبشكل أساسي اتفاقية فيينا ، والإجابة عن السؤال المطروح من العضو المحترم هو أن المادة (41) من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية التي صدقت عليها الدولة تنص على ما يلي : " مع عدم المساس بالمزايا والحصانات على الأشخاص الذين يتمتعون بها عليهم احترام قوانين ولوائح الدولة المعتمدين لديها ، وعليهم كذلك واجب عدم التدخل في الشؤون الداخلية لتلك الدول " ، كما تنص الفقرة الثانية من نفس المادة على ما يلي : " كل المسائل الرسمية المعهودة بحثها لبعثة الدولة المعتمدة مع الدولة

المعتمدة لديها يجب أن تُبحث مع وزارة خارجية الدولة المعتمدة لديها وعن طريقها أو مع أي وزارة مخولة لذلك " .

سيدي الرئيس ، واضح من هذه المادة أن هناك ضبط لعمل البعثات الدبلوماسية في الدول ، وكون الإمارات مصدقة على هذه الإتفاقية فهذا هو الإطار القانوني الذي ينظم عمل السفارات في الإمارات ، ومفهوم - سيدي الرئيس - أن هذا العمل أو هذا النشاط لا يكون إلا بالتنسيق والعمل مع وزارة الخارجية ، وأي عمل تقوم به السفارات خارج إطار هذا العمل تقوم وزارة الخارجية بشكل مباشر باستدعاء السفير أو القائم بالأعمال المعني بهذه الدولة والتنبيه عليه من هذه الأنشطة في حال مخالفتها لاتفاقية فيينا .

سيدي الرئيس ، لا شك أن هناك سفارات تقوم بأعمال خارج اتفاقية فيينا ، وهناك عدة حوادث حصلت مع عدة بعثات أحدها في الآونة الأخيرة سفارة الفلبين حيث قامت بالإتصال ببعض الشركات التي تستخدم العمالة الفلبينية في الدولة ووضع بعض الضوابط ، ولا شك أن الحكومة الفلبينية لها الحق في أن تضع أنظمتها ولكن هذا في الفلبين ، ولكن ليس لها الحق في أن تتعدى على قوانين وأنظمة الدولة في الإمارات .

سيدي الرئيس ، في اتصالاتنا مع عدة سفارات كنا دائما نثير معهم أن أي اتصالات غير مشروعة تجريها هذه السفارات تحت أي حجة أو استخدام أي عذر سواء كانت أعذار تتعلق بالإتجار بالبشر أو أوضاع العمالة أو حقوق الإنسان وغيرها ، ويتضمن ذلك أي مساس بسيادة الدولة فإننا نعتبر ذلك خرقاً ، وشكراً .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ حمد الرحومي .

سعادة / حمد أحمد الرحومي : (مراقب المجلس)

بسم الله الرحمن الرحيم ، شكرا معالي الرئيس ، وشكراً لمعالي الوزير ، بداية نتشرف بعد مرور - تقريباً - سنتين من وجودنا في المجلس بحضور سمو الشيخ عبدالله ، ويشرفنا الكلام الذي تفضل به، فهو كلام طيب ينم عن فهم واضح لبعض الإشكاليات الموجودة .

معالي الرئيس ، بداية أعتقد أن معالي الوزير لديه وضوح في أنه لا يقبل بأي تعدٍ سواء من قبل مؤسسات أو الشركات او القطاع الخاص أو القطاع العام ، ولكن نحن نتكلم حاليا أنه حصل بعض التعدي على المواطنين ، بمعنى فرض أمور معينة تطلب منهم ونعتقد أنها أضرت بمصالحهم ، وأضرت حتى بالوضع السياسي ، وأود أن أعرض بعض النقاط في هذا الأمر في بعض المقاطع

التي أعرضها على الشاشة أمامكم وهي تتكلم عن بعض الشروط ، ففي الصفحة الثانية هذا الشرط موجود في عقد لاستقدام مساعدة للمنزل ، فمن ضمن الشروط الواردة :

أن أحضر العاملة إلى السفارة الفلبينية متى كان ذلك مطلوبا .

وكذلك لا يحق لي القيام بتمديد عقد العامل أو نقلها إلى صاحب العمل الآخر بدون إجراء التحقيق والموافقة من قبل السفر الفلبينية .

وأن احضر بنفسي شخصيا - كمواطن - أمام السفارة الفلبينية متى يكون ذلك مطلوبا .

أن أقوم بإشعار مكتب الملحق العمالي المعني بأية تطورات هامة حول أوضاع العاملة الصحية وعن عملها ومن ضمن ذلك عودتها إلى وطنها .

ورغم أن الصياغة المكتوب بها هذه التعليمات ركيكة ، ولكن المعنى أن هذه السفارة متى طلبت من المواطن أن يأتي بناء على هذه الإتفاقية أو هذا العقد الذي توقعه فلا تستطيع أن تأتي بالعاملة إلا من خلال هذا العقد الموثق عن طريقهم .

كذلك نقطة أخرى تقول : " لا يجوز تعديل أي بند من بنود هذا العقد أو استبداله بدون موافقة مكتوبة من قبل السفارة الفلبينية أو من قبل الإدارة الفلبينية للتوظيف عبر البحار .

أيضاً - وهذا مهم - سيخضع حكم البنود والشروط الأخرى للعمل بالقوانين وثيقة الصلة بالفلبين أو بدولة المضيف ، وأي بنود أخرى يسري تطبيقها على العمل والتوظيف لدولة المضيف يجب إدماجه بموجبه كجزء من هذا العقد " فالآن نحن نتكلم عن تدخل مباشر من السفارة في العلاقة ما بين الكفيل والمكفول والتي يضمنها قانون موجود في وزارة الداخلية ، وكما تفضل معالي الوزير نحن نتكلم أنه إذا كانت هناك أية ملاحظات أو مطالبات لأي دولة فنحن نتقبلها من حكومتنا ونتقبلها من الجهات المختصة الموجودة والتي نوقع معها العقود ، ولكن الآن صارت هذه العقود بالنسبة لنا تدخل مباشر في مصالح المواطنين ، بمعنى إذا كان عندي موظف أو موظفة أو عاملة في البيت منذ عشر سنوات تعمل براتب (900) درهما مثلا ، فلا يعقل أنه بدون أي مبررات أو أي سبب أن أقول أن راتبها الآن سيصبح (1500) درهم ، وهذا شيء يفرض عليك بدون مبرر ، فالمواطن يتساءل عن هذه الشروط الموضوعة والعقود المطلوبة منه وتدخل السفارة بشكل مباشر للتعامل مع المواطنين ، فأنت تذهب مباشرة لتوقع العقد عندهم وتفرض عليك هذا الكلام إذا كنت ترغب بهذه العاملة ، نحن نتكلم أنه من حقهم الدفاع عن مواطنيهم ومن حقهم الحفاظ على حقوقهم، ونحن نعتقد أن الحقوق محفوظة في الدولة بالقوانين الموجودة فيها ، وأعتقد أن لهم حقوق كثيرة جدا محافظ عليها ، وكذلك نحن من حقنا أن نحافظ على مواطنينا وندافع عنهم إذا رأينا أن هناك استغلال لهم ، وأضع خطين تحت كلمة " استغلال " يا معالي الرئيس ، فالاستغلال

يعني أنك تدفع راتبا معينا لهذه العاملة ، والآن هذا المبلغ يفرض عليك مضاعفته بدون مبرر وبدون وجود أي خدمة إضافية ، فالآن المبلغ الذي أدفعه من (800) درهم إلى (1500) درهم لا يوجد مردود منه بالنسبة لي ، فهذا فرضه النظام الذي وضعوه من قبل السفارة الفلبينية ، وهناك - كذلك - الكثير من الموظفات اللواتي يأتين ويعملن هذا العقد بشكل صوري ، فيكون هذا العقد غير حقيقي لأنها تريد العمل وراضية بهذا الراتب من عشرة سنوات ، فعندما يفرض شيء جديد فتلجأ لأن يكون العقد صوري والتوقيع على هذا الأمر ، فأنا أود التأكد من معالي الوزير - ونستفيد باستنارته في هذا الموضوع - فهل هذه الأمور التي قامت بها السفارة الفلبينية قانونية ؟ وهل بالفعل ستلزم المواطن الآن بأنهم يستطيعوا المطالبة بحقوق العاملة نيابة عنها بحيث يخضع المواطن لسيطرة أو لتأثيرات السفارة بشكل مباشر؟ وهل هناك إجراءات تم اتخاذها في هذا الموضوع خاصة ؟ ولدي تكملة أخرى ستكون في المداخلة الثانية يا معالي الرئيس ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي/ سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان : (وزير الخارجية)

شكرا سيدي الرئيس ، ربما هذا الموضوع ليس في صلب عمل وزارة الخارجية وإنما في صلب عمل وزارة الداخلية المعنية بموضوع استخدام العمالة ، ولكن إذا كان هذا عقد بين مواطن وبين أي شركة تستخدم هذه العمالة ، فإذاً العقد شريعة المتعاقدين ، فأنا لا أستطيع أن أدافع عن عقود المواطن إذا كان مستعداً ليوقع عليها ، في حين أن الفلبين ليست الدولة الوحيدة التي أستطيع أن أستقدم منها العمالة ، وأنا لا اريد أن أدافع عن العامل أو من يستخدم العامل ، ولكن أريد أن أدافع عن النظام في البلد ، فإذا وقع المواطن عقدا مع أي جهة فلا بد أن يحترم هذا العقد بغض النظر عن ما إذا كان من دولة مثل الفلبين أو غيرها ، وطبعا من مهمة أي دولة بما فيها الإمارات عندما نعمل عبر بعثاتنا في الدول الخارجية فأهم عمل نقوم به هو الدفاع عن مواطنينا وحماية مصالحهم ، وأنا لا أرى أي غضاضة في عمل السفارة الفلبينية في الدفاع عن مصالح مواطنيها إذا كان هذا العمل مثبت بعقود وقبل المواطن بهذا الأمر ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ حمد الرحومي .

سعادة / حمد أحمد الرحومي : (مراقب المجلس)

شكرا معالي الرئيس ، وشكرا لمعالي الوزير .

بداية قد يكون العقد الآن إذا كان عندنا عقود موجودة من وزارة الداخلية هي التي من الممكن أن تحفظ حقوق هذه العمالة ، والسؤال هنا هل هذا العقد الذي يتم الآن قانوني ، وهل هو قابل لأن نسير فيه ، وهل من الممكن أن يطبق من أي سفارة في المستقبل ؟ فنحن نستخدم عمالة من كثير من الدول ، فإذا كانت كل دولة تستطيع فرض هذا الأمر ، فأعتقد أن هذا الأمر تم محاولة العمل به في بعض الدول الخليجية وتم رفضه من الحكومة ، فالموقف أعتقد أنه يجب أن يكون من الحكومة وليس من الشخص بأن يمتنع عن إستخدام العمالة من جنسيات معينة ، فنحن نتكلم الآن عن تداخل هذا الأمر حيث أن هناك عقد ثاني موجود في وزارة الداخلية هو الذي يلزم ، فإذا صارت السفارة طرف رئيسي في العقد فليس لديها تحمل لأي إشكالية ، فلو هربت هذه العاملة تقول السفارة ليس هذا من شأنها ، في حين أنها وضعت نفسها كطرف رئيسي في العقد ووضعت شروط من قبلها ، وصحيح أنه من حقهم الدفاع عن مواطنيهم وهذا ليس عليه خلاف ولكن كذلك إذا كان هذا الأمر بالفعل ضار للمواطنين وله سلبيات وجميع الشروط التي يريدونها إذا كانت قانونية فمن الممكن أن تدخل ضمن عقد وزارة الداخلية وحتى الرواتب وأية امتيازات أخرى يريدونها وقانونية فنحن كمواطنين عاديين لا نعرف ما إذا كان هذا الوضع قانوني أم غير قانوني حيث نتعامل مع أناس كبار السن أو مع أناس لا يعرفون القراءة ، ومع أناس ليست لديهم خلفيات قانونية بما يمكن أن يحصل من خلال هذا العقد والمشاكل الموجودة به ، فأنا أعتقد أن هذا دور الوزارة في تحجيم هذا الأمر ، وبالإمكان الاتفاق مع وزارة الخارجية أو مع السفارة الفلبينية إذا كان لهم شروط معينة بحيث توضع ضمن العقد الخاص ويصدر من وزارة الداخلية وذلك حفاظا على حقوقهم وحقوق المواطنين وعدم تفشي هذا الأمر ، فالآن توجد سفارة واحدة تقوم بذلك ولكن مستقبلاً ربما يحدث هذا من قبل الدول الأخرى عندما تفرض هذه السفارة ضعف الراتب ويوافق عليها إلزاما فبذلك من الممكن لأي سفارة أخرى أن تقوم بنفس الأمر ، ويصبح هذا الأمر ثقافة قائمة ، وانا أعتقد ان هذا به نوع من الاستغلال لأنه لا يعطي أي شيء إضافي مقابل هذه الزيادة . كذلك نحن نتكلم إذا كانت هناك إمكانية لأن يكون هناك إجراء واضح من قبل وزارة الخارجية في هذا الأمر بحيث تتضح هذه المسألة ، فإلى الآن الأمر غير واضح للمواطنين ، فهل هذا الإجراء قانوني ، وهل هو ملزم فعليا لو حصلت مستقبلا إشكالية والذي قد أحاسب عليه حسب هذا العقد والذي يختلف عن العقد الموجود في وزارة الداخلية ؟ فكان هناك تصريحات من قبل وزارة الداخلية أن هذا العقد غير معترف به وغير قانوني ، فهذه التساؤلات كلها ننقلها إلى معالي الوزير على أساس أن جميع المواطنين يستمعون وينتظرون رداً واضحاً في هذا الأمر ، فإذا لم نستطع المحافظة على المبالغ فعلى الأقل نحافظ على الشروط بحيث لا يتعرضون لأية غرامات لأن

السفارة أخذت موقفا بحيث تكون هي بالفعل الشخص المباشر الذي يمثل العمالة بكثير من الأمور المكتوبة في هذا العقد ، فنرجو من معالي الوزير أن يبين قانونية هذا الأمر ، وإذا كان هناك - بالفعل - أمور قانونية تترتب على المواطنين في موافقتهم على هذا العقد ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكراً يا أخ حمد ، معالي الوزير تفضل .

معالي/ سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان : (وزير الخارجية)

معالي الرئيس ، قانونية هذا الإجراء من عدمه فأنا - مرة أخرى - بودي أن تكون وزارة الداخلية هي الطرف الذي يوجه له هذا السؤال ولكن ، في مسألة الدفاع عن حقوق المواطنين - معالي الرئيس لابد أن أكون واضحاً - لا نستطيع في الإمارات أن نقيم الأمور بمقاييس مختلفة ، إذا كنا نريد أن نكون سنداً في الدفاع عن حقوق مواطنينا في الخارج ، لا نستطيع أن نفرض أي قيود لدفاع أي دولة عن حقوق مواطنيها في الإمارات ، ولكن قانونية هذا العقد من عدمه أعتقد أني أجبت على هذا السؤال ، ولكن - معالي الرئيس - في نهاية الأمر المواطن مخير لجلب العمالة من البلد التي يرغب بها ، وإذا ارتأى أي ضيق من عمل أي سفارة أياً كانت فإنه يستطيع الانتقال إلى سفارة أخرى ، وأنا كثيراً ما أتحفظ على مسألة أن هناك أناس ليس لديهم علم ، فإذا كان كذلك فهذا يعتبر خطأ الشخص نفسه الذي جلب العامل من هذا البلد ، ولكن قانونية هذه العقود - مرة أخرى معالي الرئيس - وزارة الخارجية ليست معنية بالإجابة على هذا السؤال ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزير ، والآن ننتقل إلى السؤال الذي يليه .

4. سؤال موجه إلى سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان – وزير الخارجية من سعادة العضو/ مروان أحمد بن غليطة حول " نتائج مؤشرات أداء وزارة الخارجية في شأن إجراءات إعفاء المواطنين من الحصول على تأشيرات زيارة بعض الدول " .

معالي الرئيس :

ليتل نص السؤال .

تلي السؤال ونصه :

" إعمالاً لنص المادة (106) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان - وزير الخارجية :

أصدر مجلس الوزراء الموقر بتاريخ 24/12/2006 قراراً بتكليف وزارة الخارجية في شأن التنسيق مع الدول (34) المُعفى رعاياها من الحصول على تأشيرة دخول الدولة ، لتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل لمواطني الدولة .

فما هي نتائج هذا التكليف حتى اليوم ؟ " .

معالي الرئيس :

شكراً ، معالي الوزير تفضل .

معالي/ سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان : (وزير الخارجية)

شكراً معالي الرئيس ، أنا أعتقد أن هذا السؤال في غاية الأهمية ، ففي سنة 2001 أعفى مجلس الوزراء جنسيات (33) دولة من تأشيرة الدخول للإمارات ، وكانت غاية هذا القرار في حينه تنشيط قطاع السياحة والسفر للإمارات والذي لاشك فيه أن هذا القطاع انتعش بشكل كبير ورأينا نتائج ذلك بأن الإمارات اعتبرت في العام الماضي أكبر مقصد سياحي في الوطن العربي .

معالي الرئيس ، هناك اليوم (55) دولة تعفي مواطني الإمارات من التأشيرة المسبقة ، ولاشك أن هذا الرقم رغم حجمه المعقول إلا أنه أقل بكثير من طموحاتنا ، فالوزارة قامت بعدة اتصالات خاصة مع الدول المعفي مواطنوها من تأشيرة الدخول للإمارات واستطعنا - معالي الرئيس - في الآونة الأخيرة أن نحصل على بعض المؤشرات الإيجابية ، التي لاشك أنه بعد الزيارة الناجحة لسيدي صاحب السمو رئيس الدولة إلى بريطانيا ونتائجها التي كانت كبيرة جداً في تطوير العلاقات بين البلدين ، فقد كانت هذه إحدى الموضوعات التي كانت مطروحة أثناء الزيارة ، والحكومة البريطانية تعهدت بأن تعالج هذا الأمر وترفع طلب الحصول على التأشيرة لمواطني الإمارات خلال هذا العام ، أيضاً - معالي الرئيس - هناك اتصالات مع الاتحاد الأوروبي - وأنا أتحدث بشكل أساسي عن الدول المرتبطة بنظام " الشينجن " - ، هذه الدول وافقت مبدئياً على رفع هذا القيد والآن هذه الدول قدمت توصية إلى المفوضة المعنية بالشؤون الداخلية في الاتحاد الأوروبي ، ونحن بانتظار أن ترفع المفوضة توصية إلى برلمان الاتحاد الأوروبي .

معالي الرئيس ، نعتقد - خاصة بعد تأسيس جمعية الصداقة بين الإمارات والاتحاد الأوروبي في البرلمان الأوروبي ونحن نشكر تواصلكم مع برلمان الاتحاد البرلماني ونحثكم - معالي الرئيس - على مزيد من الاتصال والتواصل معهم ، فقد قمت شخصياً بزيارة البرلمان الأوروبي والتقيت بمجموعة كبيرة من الأعضاء وبحثنا مواضيع مختلفة ، وكان هذا الموضوع هو أحد المواضيع المطروحة ، وهناك تجاوب طيب من أعضاء البرلمان الأوروبي ، ونأمل - معالي الرئيس - أنه

خلال الاثنى عشر شهراً القادمة ينظر البرلمان الأوروبي بقرار إيجابي لرفع قيد تأشيرة "الشنجن" عن مواطني الإمارات ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزير ، أخ مروان تفضل .

سعادة / مروان أحمد بن غليطة :

بسم الله الرحمن الرحيم ، شكراً معالي الرئيس ، وأشكر معالي الشيخ الوزير عبد الله بن زايد وفريق عمله على جهودهم والعبء الذي عليهم كونهم واجهة الدولة الخارجية .

معالي الرئيس ، كم هو مفرح عندما تصل إلى أي دولة خارجية وأول استقبال يكون لك من وزارة الخارجية ، حيث يرحبون بك في الدولة التي أنت فيها ويقولون لك أنت بأمن وأمان وهذه أرقام هواتف سفارات الدولة ، هذا يشعر المواطن بالأمان المتواصل من الإمارات إلى الجهة الخارجية التي يصلها .

معالي الرئيس ، معالي الوزير ، رؤية الوزارة هي تحقيق مصالح الإمارات العربية المتحدة ومواطنيها ، معالي الرئيس ، إن قرار الإعفاء الذي شمل (34) دولة - كما تفضل معالي الوزير - يسري منذ عام 2001 ، أي منذ قرابة (13) سنة ، وبعد مرور (12) سنة تقريباً مازلنا - كما قال معالي الوزير - نسعى ونحاول ونواصل هذا الأمر من جانبنا ، أما من جانب الدول الـ (34) فلسان حالهم يقول : " تم التطبيق " ، فالميزان غير متعادل - معالي الرئيس - ، فمن جانبهم تم إنجاز المهمة ومن جانبنا مازلنا نسعى ونحاول ، وكنا نبذل قصارى جهدنا خلال الـ (12) سنة الماضية .

معالي الرئيس ، في عام 2006 تحديداً في 24/12 تم تكليف الوزارة من قبل مجلس الوزراء لإعداد تقرير بهذا الشأن لمعرفة نتائج تطبيق هذا القرار وهذا هو سؤالي اليوم ، جزاهم الله خيراً الوزارة فهم يقومون بجهودهم بالسعي وبالمحاولة وبالاتصال ، وتحت قبة هذا المجلس في 2006 تم ذكر أنه تم إرسال مذكرات وتم عقد لقاءات ومعاليك شخصياً سعيت في آخر لقاء لك لتفعيل هذا الطلب مرة أخرى ، فأرجو من معالي الوزير وضع مؤشرات أداء واضحة ، وهذا الكلام الذي تفضل به معالي الوزير - جزاه الله خيراً - قال أن هناك مؤشرات إيجابية ، ومؤشرات كثيرة ، واليوم المواطن لو نحسب الهدف الذي تكلم عنه معالي الوزير وهو السياحة نعم ، بلادنا هي الوجهة الأولى عالمياً بالنسبة للسياحة ، لكن إذا قسنا الأثر المادي لهؤلاء السياح مقارنةً بالأثر الذي يصرفه المواطنون الذي يسافرون للدول الأجنبية فضف ما يحصلون عليه أكثر من جزئية السياحة ، حيث العلاج والدراسة والعلاقات الاقتصادية ، لذلك لا أعتقد إذا حسبت الوزارة هذا

الرقم فإن رقم السياح سيعلو على هذا الرقم ، فالمطلوب - معالي الرئيس - مؤشرات واضحة ، فما فعلته الدول الـ (34) هو أنها فتحت مزود للخدمة (Service Provider) لإعطاء التأشيرات مما سبب مشاكل أكثر لو تقيسها الوزارة ، فإنها تعطل في الإجراءات ، حيث يتطلب الأمر من المواطن أن يذهب ويعود أكثر من مرة ، يعطونك التأشيرة ولا يعطون إبنك التأشيرة ، فكل المؤشرات تدل على أن مقدمو الخدمات التي وضعتها هذه الدول لا تساعد المواطن في الحصول على التأشيرة وتسهيل الإجراءات ، وفي المقابل نحن اليوم كدولة الإمارات العربية المتحدة نطلب زيادة على ميزانيتنا - تقريباً - (46) مليون لتسهيل دخولهم وذلك زيادة على التسهيل الذي يحصلون عليه ، فأرجو - معالي الرئيس - أن نهتم بهذه النقطة - كما تفضل معالي الوزير عبدالله - بأن المواطن عندما يذهب إلى هذه الدول فإنه يذهب لحاجة أو للترفيه عن النفس ، فيجب أن نعامل بالمثل ويكون الميزان عادل بين الدول ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً أخ مروان ، معالي الوزير تفضل .

معالي/ سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان : (وزير الخارجية)

شكراً معالي الرئيس ، لا شك أن مناشدات مجلسكم وموقف مجلسكم تجاه هذا الأمر يساعد مسعى وزارة الخارجية في حل هذه الإشكالية ، ولكن بودي أن أقول للأخ السائل بأن هناك مؤشرات - لا أريد أن أقول جيدة - ولكنها مبشرة كثيراً بأنه خلال الاثنى عشر شهراً القادمة سنشهد تغييراً حقيقياً في تأشيرات " الشنجن " وتأشيرات المملكة المتحدة ، وأيضاً - معالي الرئيس - هناك مؤشر طيب حيث رجعنا من اليابان وهي إحدى أكثر الدول تعقيداً في الحصول على التأشيرات ليس - فقط - للإماراتيين ولكن بشكل عام ، فهناك تطور في المباحثات بيننا وبين الحكومة اليابانية في هذا الأمر ، ففي المرحلة الأولى سيتم إعفاء حملة الجوازات الدبلوماسية والخاصة من التأشيرة، وأيضاً سيتم توفير تأشيرات متعددة الزيارة لليابان ولفترات أطول من الوقت الحالي ، وفي فترة قادمة سيقوم وفد من الإمارات بزيارة اليابان للإجابة على بعض الاستفسارات الفنية والتي تكون محقة فيها الدول لتطرحها ، ولكن - أيضاً معالي الرئيس - الذي أريد أن أوضحه أن في السنوات الماضية إحدى أكثر المسائل التي غيرت مواقف كثير من الدول أو أنها تعيد النظر في هذا المنحى مع الإمارات هو أن الإمارات أصدرت قراراً بطلب التأشيرة من حملة الجوازات الخاصة والدبلوماسية لهذه الدول المعفية إلا في حالة المعاملة بالفعل ، وهذا يعتبر مؤشراً لهذه الدول أن في حال استمرار هذه الدول بتصعيب هذه الإجراءات أو عدم معاملة الإمارات بالمثل في المستقبل فإن الإمارات ستتخذ قراراً مماثلاً لبقية الجوازات ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزير ، أخ مروان تفضل ولك تعقيب أخير .

سعادة / مروان أحمد بن غليطة :

شكراً معالي الرئيس ، وأشكر معالي الوزير على حرصه .

معالي الرئيس ، الكل يشكر الجهود التي تقوم بها الوزارة ، لكن - كما تفضلت - نريد مؤشرات يحس بها المواطن ويحس بأن العملية متطورة ولها أثر مثل تحسين الإجراءات ، وبالتالي يكون لدى الوزارة مؤشر على هذه الدول ، وتقليص الزمن المستغرق ، وكما قلت وكما تفضل معالي الشيخ عبدالله فإن تأشيرة اليابان تأخذ ثلاثة أيام للحصول عليها لكن الدول الأخرى تأخذ أسبوعين أو ثلاثة أو أربعة أسابيع ، فهذا تحسن - كما تفضل وجزاهم الله خيراً عليه - ، تقليص الوثائق المطلوبة ، الضمانات التي يطلبونها على المواطنين ، هذه الأمور كلها تكون مؤشرات للوزارة بحيث يحس المواطن أن هناك تحسن في الخدمات ، وإذا سمح لي معالي الوزير فلدي اقتراح وهو بالنسبة لمقدمي الخدمات التي تقوم بها شركات أجنبية تقوم الوزارة بتشجيع الشباب المواطنين للدخول في هذا المجال إلى أن يتحسن الوضع أو ينتهي موضوع التأشيرة وإجراءاتها ، وبالتالي تكون شركات وطنية 100% مملوكة للمواطن وهي التي تقوم بإصدار التأشيرات للمواطنين ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً أخ مروان ، وتعقيب أخير لمعالي الوزير تفضل .

معالي/ سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان : (وزير الخارجية)

معالي الرئيس ، أعتقد أن هذا الاقتراح في محله وسنتدارس هذا الأمر مع وزارة الداخلية والجهات المحلية المعنية لبحث إمكانية توطين هذا القطاع ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزير ، وننتقل الآن إلى السؤال الأخير .

5. سؤال موجه إلى سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان – وزير الخارجية – رئيس المجلس الوطني للإعلام من سعادة العضو / علي عيسى النعيمي حول " تنظيم سوق الإعلانات المبوبة " .

معالي الرئيس :

ليتل نص السؤال .

تلي السؤال ونصه :

" إعمالاً لنص المادة (106) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان - وزير الخارجية - رئيس المجلس الوطني للإعلام :

إن من ضمن اختصاصات المجلس الوطني للإعلام ، الإشراف على كافة وسائل الإعلام في الدولة ، كما لا يجوز أن تتضمن الإعلانات ما من شأنه تضليل الجمهور تبعاً للمادة (82) من القانون رقم (15) لسنة 1980م في شأن المطبوعات والنشر .

فما هي الإجراءات التي يقوم بها المجلس لتنظيم سوق الإعلانات المبوبة ؟ " .

معالي الرئيس :

تفضل معالي الوزير .

معالي/ سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان : (وزير الخارجية – رئيس المجلس الوطني للإعلام)

معالي الرئيس ، لا شك أن قطاع الإعلانات هو قطاع معقد في أي دولة خاصة في ظل وجود الإعلام الجديد .

معالي الرئيس ، هذا القطاع شهد الكثير من التطور في السنوات الماضية في بلد مثل الإمارات ، فاليوم الإمارات تعد أكبر سوق إعلاني في الشرق الأوسط رغم صغر عدد السكان ولكن هذا بسبب سهولة إنشاء هذه الشركات وسهولة الوصول إلى الجمهور المستهدف .

معالي الرئيس ، الذي يضبط العمل الإعلامي اليوم في الإمارات هو قانون المطبوعات ، ورغم مرور سنوات عديدة على إصداره فهناك - أعتقد - إجماع من الحكومة والمجلس لضرورة إعادة النظر في هذا القانون ، ولهذا السبب نحن في طور إعادة النظر حتى في المشروع الذي تم تقديمه في السنتين الماضيتين في مجلسكم ، ولهذا السبب اتخذ المجلس إجراءً - على الأقل - مؤقتاً وهو إصدار لائحة تضبط العمل الإعلاني في الإمارات ، وهناك شروط تضبط هذه اللائحة وأنا مستعد لتوزيع هذه الشروط على مجلسكم إذا أردتم ذلك ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزير ، الأخ علي عيسى النعيمي تفضل .

سعادة / علي عيسى النعيمي :

بسم الله الرحمن الرحيم ، أسعد الله صباحكم أجمعين ، في البداية أرحب بالحضور الكرام وأتمنى لنا جميعاً التوفيق لخدمة الوطن والمواطنين .

معالي الرئيس ، - كما أشار سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان - تشير التقارير بأن الإمارات في صدارة دول المنطقة من حيث حجم الإعلان والإنفاق على الإعلانات ، حيث بلغ حجم هذا

الإنفاق الإعلاني خلال العام الماضي (5.67) مليار درهم ، ولقد بادر سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان إلى إصدار القرار رقم (35) لسنة 1434هـ - 2012 م بشأن معايير محتوى الإعلانات في وسائل الإعلام ، ولكن لم يتم تفعيله من قبل بعض وسائل الإعلام ، حيث كشفت دراسة أجرتها الإدارة العامة للتحريات والمباحث الإلكترونية عن قيام مجرمين وعصابات باستغلال وسائل الإعلام في ارتكاب جرائم متنوعة من خلال استهداف شرائح من المجتمع تحرص دائماً على متابعة صفحة الإعلانات في الصحف والمواقع الإلكترونية المتخصصة ، فلهذا فإن الإعلان الإلكتروني أو الورقي في الصحف يعد سبباً مباشراً في حدوث هذه الجرائم ، لذا يتعين وضع شروط تتضمن توافر بيانات تسهل الاستدلال على الشخص أو مندوب الشركة لتأمين المصداقية ومعرفة هويته ، وللتأكد من صحة وصلاحية السلع أو العقارات المعروضة سواء داخل الدولة أو خارجها ، لذلك بات من الضروري وجود إطار ينظم القطاع الإعلاني دون المساس بمفهوم الاقتصاد الحر الذي تضمنه الدولة للجميع ، ويجب التصدي للحملات غير الصادقة وذلك بإصدار مشروع قانون خاص بالأنشطة الإعلامية يقوم على معالجة شاملة لكل أنواع الإعلانات بما يضمن توفير المرونة اللازمة لهذا السوق ويجعلها في ذات الوقت متسقة مع القانون ومع الثوابت التي يقوم عليها المجتمع ويتيح لنا في ذات الوقت المرونة اللازمة في التعامل معها .

معالي الرئيس ، لقد تعرض الكثير من الضحايا من إعلانات يضعها محتالون ، فبعضهم يبيعون سلعاً مقلدة وبعضهم يعرض سلعاً مسروقة بالإضافة إلى وقوع الكثير في عمليات النصب والاحتيال حيث تعرض بلاغات عدة تلقتها مختلف أجهزة الشرطة في الإمارات ، مثال : أولاً : أحد الأشخاص من خلال إعلان وضع في إحدى الصحف اليومية أنه اشترى طابقاً كاملاً في بناية لم تكتمل بعد ، تبين لاحقاً أنه حرر عقداً مع شركة وهمية لا وجود لها في الدولة . ومثال آخر : استغلال بعض المعلنين للإعلانات بوضع إعلانات وهمية يهدف من خلالها إلى ارتكاب الجرائم حيث ألقت الإدارة العامة للتحريات والمباحث الجنائية في شرطة دبي القبض على رجل استدرج امرأة من خلال الإعلان عن وظيفة وهمية واعتدى عليها داخل شقته . ومثال آخر : يقوم العديد من الأشخاص الهاربون من كفلائهم أو المخالفون لقانون العمل بنشر إعلانات طلب وظائف أو تقديم خدمات معينة وفي أحيان كثيرة يحصلون على الوظيفة أو تقديم الخدمة ويباشرون العمل بها قبل تعديل أوضاعهم القانونية ، وبناء على هذه الأمثلة يوجد لديّ تساؤل لسمو الشيخ عبد الله بن زايد عن إمكانية تطوير هذا القرار - القرار رقم (35) لسنة 2012م بشأن معايير محتوى الإعلانات في وسائل الإعلام - ووضع اللوائح المنظمة للإعلانات المبوبة لتجنب تكرار الأمثلة المذكورة ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً أخ علي ، معالي الوزير تفضل .

معالي/ سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان : (وزير الخارجية – رئيس المجلس الوطني للإعلام)

شكراً معالي الرئيس ، حتى أكون فاهماً للمقصد من السؤال هل نحن نتكلم عن المؤسسات الإعلامية المرخصة في الإمارات أم غير المرخصة في الإمارات ؟ يا أخ علي هل تقصد المؤسسات المرخصة في الإمارات أم غير المرخصة ؟

سعادة / علي عيسى النعيمي :

أقصد المرخصة في الإمارات .

معالي/ سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان : (وزير الخارجية – رئيس المجلس الوطني للإعلام)

معالي الرئيس ، ما دام أن هذه المؤسسات مرخصة في الإمارات فأود أن أؤكد أن القوانين النافذة في الدولة تنظم هذا الإطار ، وأعتقد أن الأخ ذكر بعض الأحداث ولكن - أيضاً - وذكر أنه تم تعقب وإلقاء القبض على هؤلاء الجناة وتم تطبيق القانون عليهم ، ولكن - معالي الرئيس - هذا لا يعني أن أي عمل في الإعلام لا يحتاج إلى الكثير من التطوير والكثير من المتابعة ، وأنا متأكد أن المجلس الوطني للإعلام سيرحب بأي ملاحظات لتحسين هذه اللائحة بشكل أفضل ووضع الضوابط ، وإذا كانت هناك أية مقترحات عملية ترونها شفهية أو مكتوبة فنحن سنحرص على دراستها بتمعن ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزير ، تعقيب أخير يا أخ علي .

سعادة / علي عيسى النعيمي :

شكراً معالي الرئيس ، وأشكر سمو الشيخ عبدالله على تجاوبه الإيجابي ، وفي الحقيقة هذه الأحداث موجودة وتحدث بصورة يومية في مجتمع دولة الإمارات ، فالإعلانات المبوبة موجودة في أغلب وسائل الإعلام ، وهي موجودة – كذلك - في الجرائد ، وأعتقد أن تطوير اللوائح والنظم يحتاج من الإخوة في المجلس الوطني للإعلام تحديث التشريعات الحالية الموجودة ، وقد بادر سمو الشيخ - مثلما ذكرت قبل قليل - وأصدر قراراً لتنظيم هذا القطاع ، وهو قطاع هام في حدود (5) مليار درهم الذي هو حجم الإنفاق الإعلاني في دولة الإمارات ، ونعتبر في صدارة دول المنطقة في هذا المجال ، وأعتقد أن هذا الحجم الكبير بحاجة لقانون ينظمه أو قرارات تنظم هذا

القانون ، حيث توجد هناك العديد من شركات الإعلان تقوم بمنح المواطنين أو المقيمين فرصة نشر الإعلان حتى من خلال المواقع الالكترونية بدون التحقق من شخصية المعلن ، فأتصور أن هذا الموضوع بحاجة لدراسة وهو غير غائب عن الإخوة في المجلس الوطني للإعلام ، وأعتقد إذا تمت دراسته بصورة أكبر - فإن شاء الله - سيضعون له الضوابط التي تحد من حصول هذه الأمور التي ذكرتها قبل قليل ، وطبعاً هذه الأمور تؤثر في سمعة دولة الإمارات ، ونحن لا نقول أن الأمن يستطيع القبض على هؤلاء الأشخاص وربما هناك حالات كثيرة ربما لا يستطيع الأمن أو جهاز الرقابة تعقب هؤلاء الأشخاص ، لأنه - كما ذكرت قبل قليل - ربما هؤلاء الأشخاص يبيعون سلع مسروقة عن طريق الإعلانات المبوبة أو سلع مغشوشة ، فأنا أتوقع إذا كانت هناك ضوابط معينة أتصور - إن شاء الله - ستؤثر على سمعة الإمارات حتى لا تكون هذه السمعة سلبية، لأن هناك أناس كثر يأتون إلى دولة الإمارات يثقون باسم أي منتج يشترى من دولة الإمارات ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً أخ علي ، معالي الوزير إذا لم يكن لديك أي تعقيب فسننتقل إلى البند الثالث .

معالي/ سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان : (وزير الخارجية – رئيس المجلس الوطني للإعلام)

لا ، شكراً سيدي الرئيس .

*** البند الثالث : الموضوعات العامة :**

- مناقشة موضوع " سياسة المجلس الوطني للاعلام في شأن تعزيز التشريعات الاعلامية في الدولة " .

معالي الرئيس :

فليتل نص الموضوع .

تلي الموضوع ونصه :

" على الرغم من أنه قد تم إنشاء المجلس الوطني للإعلام عام 2006م لتطوير الإعلام في الدولة ودعم كافة المبادرات الإعلامية وذلك انسجاماً مع الاستراتيجية الجديدة والرؤية المستقبلية للدولة ، كما تم منح المجلس صلاحيات إصدار التراخيص بإعادة طباعة الصحف والمطبوعات الأجنبية في الدولة ، إلا أن الإعلام في دولتنا لا يواكب التطورات .

لذا نرجو مناقشة سياسة المجلس الوطني للإعلام من خلال المحورين التاليين :

- **استراتيجية المجلس الوطني للإعلام .**
- **تطوير وتعزيز وتوحيد التشريعات الحالية على مستوى الدولة " .**

معالي الرئيس :

الأخ حمد الرحومي - مقرر اللجنة تفضل . الأخوات والإخوة ، الآن سعادة المقرر سوف يقرأ ملخص التقرير والتقرير - طبعاً - موجود لديكم ، ثم بعد قراءة الملخص سنأخذ آراء الإخوة في النقاط العامة وليس في التفاصيل ، وبعد ذلك سيقوم معالي الوزير بتقديم عرض للسادة أعضاء المجلس ، وبعد ذلك نبدأ بمقدمي الطلب وهم على التوالي : سعادة الدكتورة منى جمعة البحر ، سعادة نورة محمد الكعبي ، سعادة عائشة أحمد اليماحي ، سعادة أحمد محمد الجروان ، سعادة غريب أحمد الصريدي ، سعادة حمد أحمد الرحومي ، سعادة رشاد محمد بوخش ، سعادة سالم محمد بن هويدن . يليهم بعد ذلك طالبو الكلمة في مناقشة الموضوع العام وهم : سعادة مصبح سعيد الكتبي ، سعادة علي عيسى النعيمي ، سعادة أحمد عبيد المنصوري ، سعادة الدكتور عبدالرحيم عبداللطيف الشاهين ، سعادة الدكتورة أمل عبدالله القبيسي ، سعادة أحمد محمد رحمة الشامسي ، سعادة سعيد بن ناصر الخاطري ، سعادة عفراء راشد البسطي ، سعادة أحمد عبدالملك أهلي ، سعادة الدكتور محمد مسلم بن حم العامري ، سعادة أحمد عبدالله الأعماش ، سعادة مروان أحمد بن غليطة ، سعادة سلطان جمعة الشامسي ، سعادة سالم محمد بالركاض العامري ، ونبدأ الآن بتلاوة الملخص تفضل يا سعادة المقرر .

سعادة / حمد أحمد الرحومي : (مراقب المجلس – مقرر لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والإعلام والثقافة "بالإنابة")

شكراً معالي الرئيس ، هناك – أولاً - تنويه في البداية بأن هذا التقرير قد مرّت عليه فترة سنة ، وخلال اجتماع اللجنة الأخير تم تعديل بعض التوصيات الموجودة عندكم وبعد هذه الفترة كانت هناك مستجدات كثيرة .

بسم الله الرحمن الرحيم ،

ملخص التقرير*

أحال المجلس بجلسته الخامسة في دور الانعقاد العادي الأول المعقودة بتاريخ 2012\2\7 موضوع سياسة المجلس الوطني للإعلام في شأن تعزيز التشريعات الإعلامية في الدولة إلى اللجنة لدراسته وتقديم تقرير عنه للمجلس. وقد عقدت اللجنة لهذا الغرض (ثمانية) اجتماعات لدراسة الموضوع واطلعت على القوانين والدراسات المتعلقة بالمجلس الوطني للإعلام وتعزيز التشريعات الإعلامية في الدولة . كما استمعت اللجنة إلى آراء وردود ممثلي الحكومة الاتحادية

* التقرير الكامل للجنة ملحق رقم (2/أ) بالمضبطة .

من المجلس الوطني للإعلام والإعلاميين وطلبة جامعة الإمارات وجامعة زايد، بالإضافة إلى ذلك فقد قامت لجنة شئون التربية والتعليم والثقافة والإعلام بعقد حلقة نقاشية ودعوة أساتذة وطلبة الجامعات الحكومية والخاصة . وقسمت اللجنة التقرير إلى محورين أساسيين وهما:-

المحور الأول : إستراتيجية المجلس الوطني للإعلام (2011-2013) واستنتجت اللجنة في دراستها لهذا المحور الآتي :

1. ضعف مردود مخرجات الخطة الإستراتيجية للمجلس الوطني للإعلام بسبب تأخير اعتماد الخطة الإستراتيجية (2011-2013) إلى نهاية يونيو 2011 ، بالإضافة لتأخير اعتماد الميزانية الخاصة بالمجلس الوطني للإعلام.
2. غياب وعدم وجود خطاب إعلامي واضح في الخطة الإستراتيجية للمجلس الوطني للإعلام مما أدى إلى تعدد الخطابات الإعلامية الداخلية كانت أو الخارجية .
3. ضعف ممارسة المجلس الوطني للإعلام لاختصاصاته وخاصة فيما يتعلق بتنسيق السياسة الإعلامية بين الإمارات الأعضاء، وتوطين الإعلام ، وفي الإشراف على كافة وسائل الإعلام في الدولة، وفي متابعة المحتوى الإعلامي لكل ما يطبع وينشر ويبث داخل الدولة، وما يتم استيراده من الخارج .
4. أن الخطة الاستراتيجية للإعلام افتقرت إلى بنود تتعلق بالتدريب الإعلامي (مركز تدريب) الذي يمكن أن يؤهل الكوادر الإعلامية الوطنية ويرفع من كفاءتها .

المحور الثاني: تطوير وتعزيز وتوحيد التشريعات الإعلامية الحالية على مستوى الدولة واستنتجت اللجنة في دراستها لهذا المحور الآتي :

1. أن القوانين والتشريعات الإعلامية في الدولة غير مسايرة أو متوافقة مع ثورات الإعلام المعاصر والاتصالات والمعلومات الذي شهدت قفزة كبيرة خاصة مع ظهور مؤسسات إعلامية جديدة وصحف ومحطات ومدن إعلامية تتخذ من الإمارات مقرا لها ، ولم تتطرق التشريعات الحالية لعدة مسائل هامة مثل :
   - الإعلام الالكتروني وكيفية الرقابة عليه .
   - مطابقة إنشاء المناطق الحرة في الدولة مع المفاهيم الحديثة للاتصالات والمعلومات الإعلامية .
   - خلو التشريعات من ضوابط ومحددات للإعلام لإرساء مفاهيم الهوية الوطنية .
2. ضعف الدور التشريعي في تنظيم وإدارة ورقابة المؤسسات الإعلامية التابعة للمناطق الحرة في الدولة .
3. عدم إصدار مشروع قانون اتحادي في شأن تنظيم الأنشطة الإعلامية .

4. لم تتعرض التشريعات الحالية إلى وضع أطر واضحة لتنظيم العلاقات بين المجلس الوطني للإعلام والمؤسسات الإعلامية ومؤسسات التعليم العالي ووزارة التربية .

وفي ضوء ما طرح من ملاحظات ونتائج وبناء على ما استمعت إليه اللجنة من ردود الحكومة فإن اللجنة ارتأت أن تتقدم بالتوصيات التالية :

1. ضرورة وجود قانون يواكب التغيرات السريعة للحالة الإعلامية ويليق بالتطور الإعلامي التي تمر به الدولة خاصة في إطار التالي :

- أن يتضمن القانون أطر واضحة للعلاقة بين المجلس وغيره من المؤسسات الإعلامية الاتحادية والمحلية .
- تنظيم الإشراف لسلطة إعلامية مركزية تحدد الخطط الاستراتيجية والسياسات الإعلامية المعبرة عن الدولة .
- إدارة ورقابة المؤسسات الإعلامية التابعة للمناطق الحرة في الدولة، ومراجعة معايير الترخيص .

2. ضرورة وضع سياسات للتعاون والتنسيق مع المؤسسات الإعلامية والمحلية ومؤسسات التعليم العالي. وضرورة تفعيل دور المتحدث الرسمي للدوائر والمؤسسات الحكومية الاتحادية كما ورد في توصيات المجلس الوطني الاتحادي في الفصل التشريعي الرابع عشر حول تطوير اختصاصات المجلس الوطني للإعلام .
3. .إعادة النظر في الاعتمادات المالية المخصصة لميزانية المجلس الوطني للإعلام، بما يمكنه من تنفيذ برامجه ومشروعاته الاستراتيجية خاصة فيما يتعلق بإبراز الهوية الوطنية للإعلام .
4. إنشاء قناة اتحادية تعبر عن الدولة وسياساتها وثقافتها وخططها في مختلف المجالات .
5. ضرورة إنشاء مركز تدريب إعلامي مستقل معني فقط بتأهيل وتدريب الكوادر الإعلامية الوطنية وغير الوطنية بالشكل الذي يتواكب مع مستجدات عالم الإعلام ويؤهلهم لممارسة مهنتهم بالشكل الذي يتوافق مع المتطلبات المتجددة دائماً في هذا المجال .
6. تشكيل مجموعات إدارة الأزمات الإعلامية بالتعاون مع الجهات المعنية في الدولة والخاصة بإدارة قضايا أو موضوعات استراتيجية أو وطنية محددة .
7. ضرورة تعزيز الإعلام الخارجي ووضع سياسة واضحة متعلقة بهذا الجانب وذلك لتفادي نظام الردود الفردية والمجزئة والتي لا تعبر بالضرورة عن الرأي العام للدولة .
8. وضع برامج للشراكات الإستراتيجية وتعزيز التعاون بين المجلس الوطني للإعلام، والمؤسسات التعليمية في الدولة بما يؤدي إلى تحقيق أهداف الخطط الإستراتيجية للسياسات

الإعلامية الوطنية. وإعادة النظر في المقررات الدراسية في الأقسام التخصصية للإعلام ومناهجها التدريسية خاصة في إطار ارتباط هذه المقررات بالقضايا الوطنية والإستراتيجية للدولة .

9. ضرورة وجود قرار حكومي لتوطين المؤسسات الإعلامية على غرار قرار التوطين في البنوك، وتحديد إطار زمني محدد لتوطين قطاع الإعلام الحكومي والخاص بما يتناسب مع توجه الحكومة الاتحادية بشأن التوطين.

معالي الرئيس :

شكراً سعادة المقرر ، أيها الإخوة هل هناك أية ملاحظات على تقرير اللجنة ؟ تفضل أخ علي جاسم .

سعادة / علي جاسم أحمد :

شكراً معالي الرئيس ، نسعد دائماً بوجود راعي الإعلام الحديث سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان في المجلس الوطني الاتحادي ، وفي الحقيقة بعد الإطلاع على تقرير اللجنة أجد أن الدولة لها استراتيجية جديدة وفق المفهوم الحديث للإعلام العالمي ووجود التقنية ، وأرى أن هناك تناقضاً في التقرير ، فالتقرير ينظر إلى موضوع الرقابة الحكومية والإعلام الحكومي ، وهذه الأمور نحن تجاوزناها ، فكل منا ربما يصل إلى بيته أكثر من ثلاثة آلاف قناة تلفزيونية ونطالب بالرقابة الحكومية الداخلية على أجهزة الإعلام ، المساحة والحرية التي حظي بها الإعلام في دولة الإمارات أنا لا أعتقد أن هناك أجهزة إعلامية في دولة عربية أخرى تحظى بهذا القدر من الحرية، لذلك لا يجب أن نكون متناقضين مع مطالبنا ، ففي الفترات السابقة التي كنا نطالب فيها بالحرية والتي حصلنا عليها ونعود مرة أخرى نقول رقابة حكومية .

بالنسبة لموضوع التوصيات ، فالمفروض أن توصيات المجلس بعدما يتم نقاش الموضوع بصورة عامة نقوم بالإضافة عليها ، لا أن تكون هذه التوصيات قراراً نهائياً للجنة وللمجلس ثم ترفع للحكومة ، فأنا أحببت أن أضيف وأعدل عليها ولم أحصل على الموافقة على ذلك .

وهناك مواضيع - أيضاً - لا تتعلق بالمجلس الوطني للإعلام أو بالموضوع المطروح ومنها موضوع المناهج في الجامعات ، فهذا الموضوع يخص وزارة التعليم العالي ولا يخص المجلس الوطني للإعلام أو المحور الذي نتكلم فيه .

أيضاً فيما يتعلق بالمناطق الحرة ، فمن المعروف أن المناطق الحرة لها أنظمتها وقوانينها ، وأيضاً وفق السياسة العامة للدولة ، فالمناطق الحرة غير مفتوحة بل لها نظام وضوابط لدى المجلس الوطني للإعلام أو فيما يتعلق بمنح الترددات أو الترخيص للأجهزة ، فهناك ضوابط موجودة

وربما اللجنة لم تطلع عليها ، واللجنة حصرت نفسها في بعض الطلبة وبعض المدرسين الأكاديميين وحتى أنها لم تتعمق بعمل أجهزة الإعلام في الدولة ولم تطلع على مراحل تطور الإعلام في الدولة بحيث تضع نظرة تتوافق مع ما وصل إليه الإعلام في دولة الإمارات ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً أخ علي ، بالنسبة للتوصيات أحب أن ألفت نظرك - وأنت خير العارفين - بأن هذه التوصيات هي توصيات عامة ، وهي خاضعة - طبعاً - للإضافة من قبل الأعضاء وخاضعة للصياغة النهائية والتعديل وهي ليست نهائية على إطلاقها ، وعلى كلٍّ فإن الملاحظات - كما ذكرنا - في العموميات الآن ، وبالنسبة للقاء جهات مختلفة متعلقة بالموضوع فسأترك الفرصة لسعادة المقرر للحديث عن لقاء اللجنة مع هذه الجهات ، تفضل .

سعادة / حمد أحمد الرحومي : (مراقب المجلس – مقرر اللجنة " بالإنابة ")

شكراً معالي الرئيس ، كما هو واضح في التقرير نحن لا نتكلم عن الحريات - فقط - ولكننا نتكلم عن أرقام تمثل هذا الأمر وتأخر الدولة في النتائج التي سترونها في التقرير أو في المداخلات ، ونحن نتكلم عن أن الدولة أخذت - تقريباً - (158) من (196) وهي تعتبر مرتبة متأخرة في الصحافة ، كذلك نتكلم عن المحتوى الإعلامي ، ولا يعني أن لدي محطات إعلام داخلي أن نترك الحبل على الغارب لأنه لابد من الحفاظ على الهوية والخطوط العريضة ، نحن لا نتكلم عن الرقابة اللصيقة نحن ضد هذا المبدأ ولكن نتكلم عن الحرية الملتزمة التي تفيد الوطن وتضيف له ، وليست التي تقوم بهدمه أو نفتحها بحيث نخرج خارج إطارنا ، وقد تم اللقاء مع بعض الشخصيات المختلفة وأعتقد - كذلك - أن لدينا من الأعضاء من لهم الكفاءة بهذا الأمر ، وأعتقد أنه من خلال المداخلات سنستمع كلاماً كثيراً عن هذا الأمر لأن هناك أسئلة كثيرة ستطرح - إن شاء الله - وأعتقد أنها ستبين النقاط التي تفضل بها الأخ علي ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، هل هناك أية ملاحظات أخرى على التقرير ؟

(لم تبد أية ملاحظات)

إذاً سننتقل الآن إلى العرض التقديمي* الذي سيقدمه لنا سمو الشيخ عبدالله ، تفضل يا معالي الوزير .

* العرض التقديمي لسمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان على شاشات المجلس ملحق رقم (2/ب) بالمضبطة .

معالي/ سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان : (وزير الخارجية – رئيس المجلس الوطني للإعلام)

معالي الرئيس ، أصحاب السعادة الأخوات والإخوة أعضاء المجلس الوطني الموقر ، الضيوف الكرام ، لا شك أن هناك حضور صحفي - أيضاً - بودي أن أوجه لهم التحية ، السلام عليكم ورحمة الله .

معالي الرئيس ، لقد اطلعت ببالغ الاهتمام والتقدير على ملاحظات لجنة شؤون التربية والتعليم والثقافة والإعلام بخصوص المجلس الوطني للإعلام ، وفي حين أنني أتفق مع الكثير مما تضمنه هذا التقرير ويتوجب علي توضيح ووضع بعض الملاحظات التي عليّ أن أوضحها لمجلسكم الموقر ، فقد تأسس المجلس الوطني للإعلام بموجب المرسوم بقانون اتحادي رقم (1) لسنة 2006 حيث يتولى وفقاً للقوانين ذات الصلة القيام بدور تنظيمي عبر توفير المظلة التنظيمية للأنشطة الإعلامية في أرض دولة الإمارات ، كما يتولى عبر آلياته المختلفة الإشراف على رسم استراتيجية إعلامية تبرز أنباء وأخبار وقضايا الدولة وإنجازاتها في الداخل وفي الخارج ، وتوفر هذه الآلية قناة اتصال بين مختلف الإدارات الحكومية والرأي العام .

أيها السادة ، كما ورد في التقرير فإن الكثير من هذه الآليات والسياسات تجاوزها الزمن - لاشك - بل أزيد على ذلك بأن المطلوب من المجلس الوطني للإعلام اليوم أكثر بكثير مما يستطيع توفيره من خلال منظومته الحالية أو إمكانياته المالية .

لقد كشفت الأزمة المالية العالمية والأحداث المتسارعة في العالم العربي كثير من نقاط الضعف في الرسالة الإعلامية الموجهة للداخل والخارج ، وإن كان من الضروري التوقف هنا للتأكيد على أن المجلس الوطني للإعلام قام ولا يزال يقوم بدور أساسي في نقل الصورة الإعلامية الحقيقية دون أي رتوش عن توجهات الدولة وسياساتها على مختلف الأصعدة ، وإنني من تحت قبة مجلسكم الموقر أشيد بعمل الجهود المخلصة التي قام بها من سبقونا في العمل في المجلس الوطني أو في المؤسسات الإعلامية والكفاءات الوطنية والوافدة التي لاشك أوصلت الإمارات إلى ما وصلت إليه في الصعيد الإعلامي وبما يعكس الإنجازات للدولة التي نفخر بها جميعاً .

أيها الإخوة ، إن الكثير مما طرح في هذا التقرير من تساؤلات وملاحظات لاسيما بخصوص قضايا أساسية كاستراتيجية المجلس ودوره في تطوير القطاع الإعلامي وتوطين الكوادر الإعلامية وسبل تقييم أداء إدارات المجلس المختلفة بشكل دوري مما يرفع من مستويات الأداء ويحقق أعلى درجات الكفاءة والشفافية في هذا القطاع الحيوي

والذي يعد جزءاً أصيلاً من مكونات الأمن الوطني وخطاً متقدماً في الدفاع عن هويتنا الوطنية ، وإنني إذ أشكر معالي الأخ الرئيس على إعطائي فرصة الحديث بإسهاب هذا اليوم فإنه من الجدير بالذكر أن مشروع تطوير المجلس الوطني للإعلام قد بدأ منذ اليوم الأول الذي أنشئ فيه هذا المجلس بعد إلغاء وزارة الإعلام .

إن المجلس الوطني للإعلام في الآونة الأخيرة أخذ موافقة المجلس الوزاري للخدمات في اجتماعه العاشر في سنة 2013 على مشروع قرار بتعديل الهيكل التنظيمي للمجلس الوطني للإعلام ، وتم بعد ذلك في 21/03/2013 تشكيل مجلس استشاري من نخبة مميزة من ذوي الاختصاص في الإعلام الإماراتي .

إن مشروع تطوير المجلس ينبع من المسؤولية الوطنية التي تحتم علينا تحديث القطاع الإعلامي ، والمساهمة في تطويره بما يتناسب ومسيرة التنمية ، وأعتقد أننا كلنا نتفق على أن في الإمارات خدمات مميزة في الجوانب الصحية ، وفي التعليم ، وفي البنية التحتية ، وفي الاتصالات ، وفي الجامعات ، ولكن لا نرى نفس الكفاءة ونفس الطموح المتحقق في المجال الإعلامي ، ولهذا السبب لا شك أن هناك أمامنا تحد كبير ، يتضمن مشروع تطوير المجلس الوطني للإعلام ولدينا محاور عدة سأتطرق إلى أربعة منها :

أولاً : التدريب والتوطين : رغم التحديات التي تدركونها جميعاً بحكم موقعكم في المجلس الوطني الاتحادي لا يختلف اثنان على أن التوطين في القطاع الإعلامي ضرورة وضرورة ملحة ، من أجل الحفاظ على الهوية الوطنية لهذا القطاع الحساس والحيوي ، يعمل المجلس الوطني على تحقيق المستويات المتوخاة في مجال التوطين رغم تعقيدات المشهد الإعلامي بما يمثله من إعلام تقليدي والكتروني ومناطق حرة ، ونحن نواجه تحدياً مزمناً يتمثل في ضعف الموارد المتاحة لتنفيذ مشروعات أساسية في مسار التوطين كالتدريب وتأهيل الكادر الإعلامي ، ورغم ذلك فإننا نتوقع قفزة حقيقية في المجلس الوطني في هذه السنة حيث نأمل أن تزيد نسبة المواطنين في المجلس الوطني للإعلام من (61%) إلى (71%) ، لكنني لن أتحدث عن هذا الأمر - فقط - بل سأتحدث - أيضاً – عن التوطين في المجال الإعلامي بشكل عام .

وأعلم طموحكم - معالي الرئيس - وأعلم طموح اللجنة الموقرة وأعضاء المجلس بأنه من المهم أن نرى الشخص الإماراتي في المؤسسة الإعلامية لكي نفعل ونحسن من الهوية الإماراتية ونعكسها بشكل جاد في مؤسساتنا الإعلامية .

معالي الرئيس ، الأرقام سيئة في الإعلام ، - أرجو أن تعرضوا على الشاشة الشريحة التالية - ، معالي الرئيس ، إذا نظرتم لهذه الأرقام التي أمامكم - ولدي جدول تفصيلي - معالي الرئيس ،

تحدثت عن المجلس الوطني الإعلام ، فالرقم الآخر هو مؤسسة الشارقة للإعلام ، فنسبة التوطين فيها هو (43%) ، ومؤسسة دبي للإعلام نسبة التوطين فيها هو (39%) ، وشركة أبوظبي للإعلام نسبة التوطين فيها هو (27%) ، وجريدة البيان (13%) ، ورؤية (13%) ، وجريدة الوطن (12%) ، وامارتس 24/7 (10.7%) ، والإمارات اليوم (5.8%) ، والخليج تايمز (1.5%) ، والجلف نيوز (0.8%) . لن أعلق على هذه الأرقام .

معالي الرئيس ، لن أكون أميناً إذا لم أصارحكم بأن هذه الأرقام هي أرقام سيئة ، والموضوع ليس - فقط - موضوع أن مخرجات التعليم فيها إشكالية ولكن المؤسسات الإعلامية ليست لديها الرغبة في توطين هذا القطاع وخاصة الصحف الأجنبية ، حتى كلمة الصحف الأجنبية هي كلمة خاطئة بل يفترض أن تكون صحف محلية ناطقة باللغة غير العربية ، وهذه المؤسسات كلها مملوكة لمواطنين .

معالي الرئيس ، مهنة الإعلام مهنة إبداعية وتحتاج إلى الكثير من المثابرة وتحتاج إلى كثير من الوقت وتحتاج إلى كثير من التضحية ، ولهذا السبب أنا أختلف مع النسبة المطروحة كما حدث في المصارف أو في شركات التأمين ، ربما من غير المناسب ولكن حتى هذه السياسة فشلت وأصبحت صورية ، فبدلاً من توطين القطاع كما ينبغي ، فقد تم توطين الوظائف الهامشية بشكل أساسي في هذين القطاعين .

ولهذا السبب - معالي الرئيس - أرى ضرورة أولاً التواصل مع المؤسسات التعليمية في الدولة لتحسين مخرجات الإعلام في الإمارات ، ولكن - أيضاً - لابد من إنشاء أكاديمية أو مؤسسة معنية لتأهيل المواطن قبل دخوله للعمل الإعلامي ، أو شيء على شاكلة المعهد المصرفي أو معهد الدراسات المصرفية أو كلية الاتصالات ، وأعتقد أن هذا سيحل ولو جزء من هذه المشكلة ، وأنا لا أريد أن أعاتب المؤسسات التعليمية في نوعية مخرجاتها ولكن أعتقد أني عاتبت المؤسسات الإعلامية بما فيه الكفاية في عدم التوطين ولكن أعتقد أن الطرفين عليهما مسؤولية متساوية ، وهنا أعتقد أن على المجلس الوطني للإعلام أن يتواصل مع الطرفين بشكل متساوٍ لضرورة تحسين المخرج للتوطين ، ولكن - أيضاً - لإيجاد نوع من أنواع الرابط بين التخرج من المؤسسات الإعلامية أو أي كلية أخرى قبل دخوله للعمل في القطاع الإعلامي .

معالي الرئيس ، إن تشجيع المؤسسات الإعلامية على جذب الكوادر الوطنية المؤهلة عبر نسب معينة لا أعتقد أنها مجدية ، ولكن من المهم جداً - معالي الرئيس وأريد أن أركز على هذه النقطة بشكل واضح - أن خريج الإعلام في الإمارات لابد أن يكون متمكناً من اللغتين ، اللغة العربية

واللغة الانجليزية بشكل متساوٍ ، لأن العمل في الإعلام يحتاج إلى اطلاع وإلى تواصل ليس - فقط - مع أفراد وإنما مع مؤسسات أخرى ويحتاج إلى تواصل وإلى معرفة لما يحدث في محيطه .

معالي الرئيس ، بودي أن أشير إلى أن هناك لجنة تحت إشرافي في المجلس الوطني للإعلام تضم مسؤولين من وسائل الإعلام المحلية تتابع مسار التوطين في المؤسسات الإعلامية ، وربما من المهم من خلالهم - وأنا مستعد للنظر في أي مقترحات من مجلسكم الموقر لكيفية إعداد أكاديمية متخصصة في مجال الإعلام - لكن حتى تحقيق هذا الهدف لابد - معالي الرئيس - أن نبقى ملتزمون بتشجيع مؤسساتنا على جذب عناصر وطنية بشكل أكبر .

أيها الإخوة ، النقطة الثانية التي لدي وبودي مشاركتكم فيها هي ضرورة تحصين الهوية الوطنية ، ويوصي تقرير لجنتكم باعتمادات مالية متخصصة في ميزانية المجلس الوطني بما يمكنه من تنفيذ برامجه ومشروعاته الاستراتيجية خاصةً في مجال الهوية الوطنية .

أيها الإخوة ، إن المجلس الوطني للإعلام سيظل - دائماً - يعمل بلا كلل للتأكيد على أن تصبح رسالتنا الإعلامية رسالة وطنية نابعة من القيم الإماراتية توارثناها من أجيال آبائنا وأجدادنا ولابد أن نفخر فيها ، ولاشك أن هذه الهوية قوية وغير مشوهة أو ملتبسة بالنسبة لنا ، ولكن العمل الإعلامي يظل جزءاً واحداً - فقط - من تعزيز هذه الهوية كما نعلم جميعاً ، فإن مجتمعنا المتسامح صار نموذجاً عالمياً ومثالاً يضرب في قبول الآخر واحترام الحريات الشخصية بما لا يتناقض مع قيمنا المجتمعية ، ولكن ذلك النموذج يحتاج إلى رسالة إعلامية تعزز وتحصن الهوية الوطنية ، وهذا ما نعمل عليه جميعاً في المجلس الوطني للإعلام ونشجع عليه وسائل الإعلام الوطنية ، كما أنه لا يختلف هذا الهدف مع هدفنا وهدف الدولة في وضع التوطين كجزء أساسي من هذا العمل لأن عملية التوطين وعملية الهوية الوطنية - كما تعلمون يا معالي الرئيس - هما وجهان لعملة واحدة ، ولا يمكن أن نعزز واحدة دون الأخرى ، وإنني أتفق مع توجهات اللجنة وأود أن أشير إلى أن مفهوم الهوية الوطنية لأي مجتمع بات جزءاً من الأمن الوطني وسياجاً يحمي كيان الوطن، ومن هنا فإن تعزيز الهوية الوطنية كان دوماً في صلب الرسالة الإعلامية سواء المجلس الوطني الإعلام أو المؤسسات الإعلامية المحلية في الدولة بما فيها - طبعاً - المرئية والمسموعة والالكترونية ، وهنا أنا أتكلم عن الوطنية منها .

ولا يمكن أن نغفل الدور الذي لعبته المؤسسات الإعلامية في تحصين هويتنا الوطنية في ظل عالم يسير بسرعة فائقة ، وقد ذكرتم أن هناك مئات وربما آلاف القنوات التي تصلنا يومياً ، هذا مع سرعة الوصول إلى الشبكات الالكترونية وسهولة الوصول إليها ، فأنا أعتقد أنه لولا وجود هذه الحصانة القوية لدى المواطن الإماراتي من الأسرة إلى المدرسة إلى المجتمع إلى وسائل الإعلام

الوطنية فإنني أعتقد أننا كنا سنكون في وضع مختلف عما نحن عليه اليوم ، ورغم الأعداد الهائلة للجنسيات والثقافات في الإمارات إلا أننا استطعنا الحفاظ على هويتنا الوطنية بل وتحصينها ، وأثمن في هذا الصدد مبادرات صاحب السمو رئيس الدولة ونائبه خلال السنوات القليلة الماضية بدعم مشروعات تعزيز وتحصين الهوية الوطنية في سائر القطاعات ، ولابد أن أشيد بمبادرات الوزارات الاتحادية والجهات المحلية في التركيز على مبادرات وطنية تبرز وتعزز خصوصية مجتمعنا الثقافية وعاداته وتقاليده العربية الأصيلة وقيمه الإسلامية السمحاء ، كما لابد أن أشير وأشكر المبادرات التي تقوم بها جمعيات النفع العام أو الشخصيات الوطنية في تعزيز هذا المسار، من هذا المنطلق ، فقد عمل المجلس الوطني للإعلام منذ فترة طويلة ولا يزال يعمل لتنفيذ برامج خاصة بتعزيز وتحصين الهوية الوطنية ، حيث قام بدراسة موسعة في هذا المجال كما نظم ملتقى الإعلام والهوية الوطنية في العام 2011 ، فضلاً عن حلقات نقاشية خاصة بدور الإعلام في تعزيز الهوية الوطنية خلال العام الجاري 2013 .

النقطة الثالثة - معالي الرئيس - التي بودي أن أتطرق لها هي الرسالة الإعلامية للخارج - إخواني - إن جزءاً مهماً من واجبنا الإعلامي لإبراز مواقف الدولة وإنجازاتها وشرح سياساتها يكمن في قدرتنا ليس - فقط - على إيصال رسالتنا الإعلامية الوطنية للخارج بل ونشرها وتعميمها خاصة في ظل الظروف الإقليمية الحرجة كما هو الحال اليوم ، إن نظرة العالم الخارجي لنا كعرب ومسلمين - مع الأسف - قد مرت بتطورات كثيرة ، منها غير سار وغير مريح لاسيما في الفترة التي تلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر بسبب قلة من العرب والمسلمين الذين اتخذوا العنف نهجاً في التعامل مع الآخر ، فقد تجاهل العالم مبادرات عديدة نابعة حتى من دول مثل الإمارات سواء كان التسامح أو التطور أو الانفتاح أو الانجازات على صعيد المواطن أو المقيم ... الخ . حتى مشروعاتنا ومساعداتنا للدول النامية واجهت الكثير من التساؤلات إن كانت عبر الدولة أو عبر المؤسسات الخيرية العديدة .

معالي الرئيس ، إن الإمارات تعتبر اليوم في صدارة الدول المانحة ، كما تعتبر في صدارة اللاعبين الرئيسيين في تعزيز السلم والأمن إقليمياً ودولياً ، وينظر المجتمع الدولي إلى الدولة كطرف فاعل في التنمية البشرية ، يضاف هذا كله إلى الإنجازات الداخلية التي جعلت البلاد قبلة للاستثمار والسياحة والإقامة ، ومثالاً يحتذى به في التنمية والحكم الرشيد ، ولهذا السبب - معالي الرئيس - أرى أن الإشكالية في العمل في أي مرحلة من مراحل الإعلام هو أن الهدم أسهل كثيراً من البناء ، ونستطيع أن نعمل لتحسين صورة الإمارات ولكن لابد أن ندرك أن الإمارات في

محيط عربي وإقليمي وإسلامي عندما يتأثر هذا المحيط حولنا فنحن نتأثر معه ، فمن مصطلح " الإسلاموفوبيا " إلى الكراهية للعرب ، كلها نقاط تضعف من قدرتنا في العمل الفردي .

معالي الرئيس ، رغم كل هذه الصعوبات يجب أن يقوم الإعلام الوطني - وهو قادر على ذلك - بمحاورة الخارج ، وهنا لا أتحدث - فقط معالي الرئيس - عن المجلس الوطني للإعلام بأن يقوم بذلك ، ولكن أتحدث عن الأكاديميين المواطنين والمؤسسات التعليمية والمؤسسات الإعلامية المختلفة ، بأن تقوم - أيضاً - وتبادر بالاتصال مع الخارج ، لقد تضمن تقرير لجنتكم الموقرة - معالي الرئيس - توصية بإنشاء ملحقيات إعلامية - وهذه فكرة أعتقد أنها جيدة - نستطيع أن ننظر - معالي الرئيس - في بعض المراكز الإعلامية الهامة وكيفية الاستفادة من ذلك ولكن لابد من البحث والحصول على أفضل الكفاءات المواطنة للعمل على ذلك ، لاسيما - معالي الرئيس - في هذه الظروف الدولية التي نواجهها ، لاشك أن الدبلوماسيين أو الملحقين في السفارات يقومون بجهد - أيضاً - إعلامي ، ولكن وجود متخصص من الدولة يقوم بهذا العمل ويقوم بهذا النشاط ويكون وقته مخصصاً لهذا العمل سيحل إشكالية موجودة .

أيها الإخوة ، لا أريد أن أطيل عليكم في الحديث ولكن تعزيز الإعلام الخارجي جزء رئيسي من أي عمل إعلامي وطني ، في الفترة المقبلة لابد من مأسسة الرسالة الإعلامية الوطنية خارج الدولة للدفاع عن قضايانا المحقة ، حقيقة الدفاع عن بلد مثل الإمارات بكل مكتسباته ومنجزاته يفترض أن يكون عملاً بغاية السهولة .

رابعاً وأخيراً - معالي الرئيس - تطوير الإعلام أو تطوير قطاع الإعلام من ناحية الكفاءة ، وهنا أريد أن أؤكد - معالي الرئيس - النقطة التي ذكرتها في البداية ، لاشك أن قطاع الإعلام اليوم في الإمارات إن كان كمنتج أو نوعية أو حتى كوادر ربما يكون أفضل من الموجود في المنطقة أو أفضل الموجود في المنطقة ولكن لا يعكس - حقيقة - حجم التطور والإنجاز في الإمارات ، ولهذا السبب - معالي الرئيس - وجود أو فكرة الأكاديمية سيحسن من ذلك ولكن - أيضاً - لابد من العمل مع المناطق الحرة ليس - فقط - باستقطاب المؤسسات الإعلامية الراغبة بأن يكون لها مكان في الإمارات لضوابط إن كانت قانونية فيما يتعلق بالمحتوى ولكن أنا بودي أن نضع ضوابط في الجودة ، وفي هذا الإطار - معالي الرئيس - لابد أن يتحول العمل في هذا القطاع من عمل البحث عن الكم والانتقال للبحث عن النوعية .

معالي الرئيس ، المجلس الوطني للإعلام - لاشك - أنه يحتاج إلى دعم ومساندة قوية ودائمة منكم، ولهذا السبب - معالي الرئيس - أنا سعيد جداً - لاشك - بهذه الجلسة وبودي - معالي الرئيس - أن أعطي بقية الوقت لاستفساراتكم على الرغم من أن تقريري لازال فيه بعض الصفحات ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزير ، - وحقيقة - معالي الوزير - طبعاً - تطرق للعديد من القضايا والمسائل ولا شك أن أصحاب السعادة الأخوات والإخوة الأعضاء لديهم قضايا أخرى سوف تطرح ، ولكن نرجو التقيد بفترة الخمس دقائق في التعليق والتركيز على القضية المراد طرحها من قبل الأخ العضو أو الأخت العضوة وعدم تكرار المسائل لكي نستطيع أن ندير النقاش بطريقة يستفيد منها الجميع ، والآن لتتفضل سعادة الدكتورة منى جمعة البحر .

سعادة / د. منى جمعة البحر :

بسم الله الرحمن الرحيم ، شكراً معالي الرئيس ، نرحب بسمو الشيخ عبدالله - وزير الخارجية - رئيس المجلس الوطني للإعلام ، وهذه الجلسة انتظرناها طويلاً نحن - وأيضاً - المجتمع الإعلامي ، فمرحباً بك في مجلسنا .

في الحقيقة أنا سأتكلم - وليسمح لي معالي الرئيس - عن ثلاثة نقاط وربما آخذ دقيقة أخرى زيادة عن الوقت المخصص لي ، طبعاً جميعنا نعرف أن الحالة الإعلامية هي حالة متغيرة وحالة تمر بتغيرات سريعة ، ونحن في دولة الإمارات - تقريباً - كدولة حديثة التشريعات والقوانين الواضحة فيها التي تحكم وتنظم مسيرة العملية الإعلامية مازالت تتطور ، ونمر - أيضاً - بهذه التغيرات المتسارعة ، فمنذ أن حلت وزارة الإعلام وأنت الوريث الشرعي لها الذي يتمثل بالمجلس الوطني للإعلام ونحن نرى كثيراً من التغيرات على المستوى الدولي وعلى المستوى المحلي في الحالة الإعلامية بشكل عام ، فأتى المجلس الوطني للإعلام وورث تركة الوزارة التي هي - في الحقيقة - كانت أكبر من حجمه وأصبح ملزماً بأن يتعاطى مع هذه الحالة كمثل الوزارة ولكن بشيء من الاستحياء بحكم أن الحجم أقل والوزارة كانت صلاحياتها وقطاعاتها أكبر ، وظل هناك دائماً سؤال في الأذهان هل التغيير هو تغيير في المسمى أم تغيير - أيضاً - في الممارسة ؟ ونحن في وسط هذا المخاض دخل من ضمن هذا التغيير عنصر مهم جداً وهو هيئة تنظيم الاتصالات والتي أخذت شقاً مهماً جداً كانت تتعامل معه وزارة الإعلام وهو الشق الفني والتقني ، وهذا الشق - في الحقيقة - شق خطير لأنه متعلق بشكل مباشر بالسيادة الوطنية على مجال الدولة وحدودها الأثيرية .

وكما تعرفون جميعاً - معالي الرئيس ، معالي الوزير سمو الشيخ عبدالله - أن لكل دولة حدودها وأجواؤها الأثيرية التي تعتبر ضمن سيادتها ، هذه الأجواء كانت تتحكم فيها وزارة الإعلام سابقاً، فكانت - مثلاً - تمارس التشويش وتمارس التدخل وتتعاون مع الدول الأخرى أو مع الـ (ITU) أو العالم في تنظيم مثل هذه الأمور وذلك من أجل الحفاظ على حدودها الأثيرية كما نحافظ على حدودنا الجغرافية ، الآن مع هيئة تنظيم الاتصالات أصبحت الهيئة تهتم - فقط - بالجانب الفني

وأصبحت تعمل ولا توجد مظلة سياسية ثقافية تحكم مثل هذه العملية والتي من المفروض أن يقوم بها المجلس الوطني للإعلام ، في السابق - معالي الرئيس - كان لكل إمارة مساحة أو حدود أثيرية تبث من خلالها قنواتها ، وبإنشاء الهيئة سحبت هذه المساحات كلها وأصبح من يريد أن ينشئ إذاعة أو قناة إذاعية يجب أن يتواصل مع الهيئة ويدفع مبلغاً من المال ومن ثم تبدأ الإذاعة ، هذا أعطى فرصة كبيرة لكثير من الأجانب للدخول في هذا المجال ، وعوملت الإذاعات الوطنية بنفس معاملة الإذاعات التجارية التي يمتلكها غير المواطنين ، وهذه مسألة خطيرة لأننا نعرف بشكل كبير أن الإعلام لا يتاجر بسلعة استهلاكية ولكن يتاجر بفكر ويتاجر بمواد تعمل على تشكيل العقل وتشكيل الوعي وعلى تحقيق أهداف دول ، الإعلام اليوم يلعب دوراً في إنشاء دول وفي إسقاط دول ، فبالتالي يجب أن يكون هناك شيء من التنظيم في هذه المسألة بحكم هذه الخطورة ، طبعاً عندما نتحدث عن حدودنا الأثيرية ووجود هذا الكم من الإعلام والإذاعات الأجنبية الموجودة فإن هذا يشعرنا نوعاً ما بالقلق ، وأيضاً يعمل بشكل أو بآخر على تهديد مرتكز أساسي تكلم عنه سمو الشيخ عبدالله وهو الهوية الوطنية ، فاليوم عندما نقلب الإذاعات ونحن في السيارة فإننا نرى إذاعة أبوظبي وإذاعة هندية " ماليالام " ثم إذاعة إيرانية وهكذا ، فهذه المساحة الأثيرية التي كانت موجودة أصبح ليس لدينا فيها سيادة حيث أصبحت مستلبة من الآخر ، وهذا الآخر فكلنا اليوم نعرف أنه لا يوجد أحد ليس لديه مشروعه الخاص سواء كان مشروع ثقافي أو سياسي أو غير ذلك ، فبالتالي أرجو ومن هذا المنبر بوجود سمو الشيخ عبدالله - وزير الخارجية - رئيس المجلس الوطني للإعلام أن يتم تعزيز دور المجلس الوطني للإعلام بحيث يأخذ هذه الوظيفة ويعمل كالمظلة الأساسية التي ستنظم هذه المسألة خاصة وأننا اليوم نسمع بأشياء في بعض هذه الإذاعات قد لا تتناسب مع أهدافنا الوطنية ، وهذا يقودنا إلى نقطة أخرى وهي ما تسمى بإدارة المحتوى ، وهذه الإدارة هي الموجودة في المجلس الوطني للإعلام ، فما نعرفه أن هذه الإدارة تعمل فقط على - حد علمي ، وأرجو تصحيحي إذا كان هذا الكلام خاطئ - مراقبة هذه الإذاعات إذا كانت تطبق المعايير المتفق عليها أم لا ، ولكن - معالي الرئيس - رقابة أو إدارة المحتوى يجب أن تعمل في مجال آخر وهو تحليل الخطاب ، ويجب أن يكون فيها من هو متمكن مما يسمى بتحليل الخطاب ، بحيث أعرف ما هي مضامين هذا الخطاب ، فاليوم - وهذا ذكره الشيخ عبدالله في كلامه - الرسالة الإعلامية والخطاب الإعلامي يعتبر شيء مهم ، وشيء دائما يكون موجه وعنده أهداف معينة ، فإذا لم نستطع معرفة هذا التوجه فلن نستطع التحكم فيها فيما بعد ، فلتعزيز هذه المسألة ولتعزيز أمننا القومي والوطني يجب تعزيز إدارة ما يسمى بالمحتوى وإعطاء المجلس

الوطني للإعلام هذا الجانب ، وضخ عدد كبير من أبنائنا المواطنين وتدريبهم على ما يسمى بتحليل الخطاب من أجل تعزيز هذه الإدارة .

القضية الأخرى - سيدي الرئيس - إذا سمحت لي التي سأتكلم فيها هي قضية دور المجلس الوطني للإعلام في تعزيز العملية الإعلامية ، وعندما أتكلم عن العملية الإعلامية فهنا أتكلم عن صناعة الإعلام ، فمجرد أن اذكر كلمة الإعلام يعني أنني أتكلم عن صناعة إعلام ، ونحن اليوم نرى أنه بالرغم من أن هناك جهود في بعض المناطق الحرة مثل منطقة أبوظبي الحرة أو مدينة دبي للأستوديوهات وغيرها بحيث أنها تشجع الصناعة الإعلامية إلا أننا اليوم نرى أن معظم أجهزتنا الإعلامية المحلية تتجه إلى دول أخرى تعزز استوديوهات في دول أخرى وتعزز صناعة إعلامية في دول أخرى ولا تعززها داخل الدولة ، وقد يرجع ذلك لعدة أسباب ربما منها أن صانع القرار في هذه المؤسسات هو من غير المواطنين ، فبالتالي يحب أن يشجع دولا أخرى ينتمي إليها أو غير ذلك ، وبالتالي اليوم دولة الإمارات بكل هذه البنية التحتية التي لا تضاهيها بنية والتي نفتخر بها بكل هذه التسهيلات الموجودة فيها لا يمكن أن تكون عندنا صناعة إعلامية ! لا يمكن أن تكون، لكن نحن نحتاج لمن يتخذ القرار في هذا ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا يا دكتورة ، النقاط الثلاث مذكورة ، وبعد أن يعقب معالي الوزير إن شاء الله ستعطى الكلمة لك للتعقيب ، والآن يا معالي الوزير ، الدكتورة طرحت ثلاث نقاط هي :

أولاً : تقترح أن المجلس الوطني للإعلام يكون له دور في مسألة تنظيم الإتصال بالنسبة للبث الإذاعي الداخلي خاصة لقدرتها على فهم المحتوى ورسالة الهوية الوطنية وتوجهات الدولة أكثر من هيئة تنظيم الإتصال والتي يتميز عملها بالتقني .

ثانياً : بالنسبة لإدارة المحتوى ودور تحليل الخطاب فيه .

ثالثاً : دور المجلس الوطني للإعلام في تعزيز صناعة الإعلام المحلي والداخلي ، بمعنى أن تتجه هذه الصناعة إلى الداخل من تدريب الكوادر وتدريب الصناعات المحلية الإعلامية ، تفضل .

معالي/ سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان : (وزير الخارجية - رئيس المجلس الوطني للإعلام)

سيدي الرئيس ، اسمح لي - لابد - أن أشكر الدكتورة على ملاحظاتها ، وأيضا أشكرها على رئاستها للجنة والتقرير القيم الذي تقدمت به اللجنة .

بالنسبة للنقاط الثلاث :

أولا : فيما يتعلق بالتنسيق مع هيئة البث أو هيئة الإتصالات ، لا توجد هناك أي حالة في مسألة إصدار او الترخيص لأي تردد من قبل الهيئة إلا بالتنسيق وموافقة المجلس الوطني للإعلام ، فأتمنى أن تكون هذه النقطة واضحة .

بالنسبة لتحليل المحتوى - سيدي الرئيس - أنا أعتقد أن هذه النقطة جديرة بالدراسة والتنفيذ ، وأشكر الدكتورة على هذا المقترح الإيجابي .

فيما يتعلق بصناعة الإعلام : حقيقة ليس لدي أرقام ونسب ولكن يا ليت نستطيع أن نعرف كم حجم صناعة الإعلام في السنوات الماضية في الإمارات ، وأقصد بذلك حجم عدد الساعات ؟ أنا متأكد أن عدد هذه الساعات الآن أكثر من أي سنوات ماضية ، وربما تكون هناك في بعض الأحيان بعض المؤسسات تستعين باستوديوهات في الخارج لبعض الأنشطة سواء كان ذلك لأسباب تتعلق بالتكلفة أو لإنشغال هذه الاستوديوهات أو - كما ذكرت الدكتورة - لأسباب شخصية ، ولكن أعتقد أنه لا شك أن اليوم حجم صناعة الإعلام سواء كان في إنتاج البرامج أو إنتاج سمائي في الإمارات - خاصة - في الأفلام القصيرة شهد قفزات كبيرة سواء كان ذلك من ناحية الكم أو الكيف ، وشكرا .

معالي الرئيس :

دكتورة منى ، لو سمحت تعقيب أخير .

سعادة / د. منى جمعة البحر :

شكرا سيدي الرئيس ، وشكرا لسمو الشيخ عبدالله - وزير الخارجية - رئيس المجلس الوطني للإعلام ، وشكرا على الثناء على التقرير ، وفي الحقيقة هذه شهادة نعتز بها أنا والفريق بشكل كبير .

فيما يتعلق بقضية حدودنا الأثيرية والبث فيها - معالي الوزير - أتمنى من معاليكم أخذ هذه المسألة بعين الاعتبار لأن عدد هذه القنوات في حالة ازدياد ، وأنا أتذكر وسأعطي مثالا على ذلك ، فعندما أراد السيد " مردوخ " إنشاء قناة في الولايات المتحدة الأمريكية فرض عليه أو حاول أن يحصل على الجنسية الأمريكية حتى يستطيع ان يفتح هذه القناة ، في حين أننا اليوم عندنا أناس أجانب يملكون قنوات ولا يمثلون رسالتنا الإعلامية ولا يسعون إلى تحقيق أهدافنا الوطنية ، وأيضا عندما ننظر لأكبر الديموقراطيات في العالم مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبالرغم من وجود الشريحة العربية الكبيرة في المجتمع الأمريكي إلا أنه لإقامة قناة خاصة بهم تكون هذه القناة محصورة جدا وتعمل تحت مظلة المؤسسات الإعلامية الأمريكية ولا تعمل بمعزل عنها ، وتعمل على خدمة الثقافة الأمريكية ، وتعمل على خدمة انتماء هذه الشريحة العربية إلى الثقافة الأمريكية ، وأتصور أن هذه مسألة يجب أن نأخذها بعين الاعتبار خاصة وأن معاليكم ذكرتم أهمية وخطورة الرسالة

الإعلامية ، وأرجع وأكرر أن الإعلام لا يتعامل مع بضائع استهلاكية ولكنه يتعامل مع فكر ، ومن هنا تكمن خطورته ، فأرجو أخذ هذه المسألة بعين الاعتبار ، فنحن لا نمانع أن تكون لدينا إذاعات بلغات أخرى قد تخدم الشرائح الموجودة في وطننا ، وهذه من حقهم ومن أبسط الحقوق التي نقدمها لهم ، ودولة الإمارات تقدم حقوقاً كثيرة لهذه الجاليات ، لكن نحن نتمنى أن تعمل هذه القنوات تحت مظلة المجلس الوطني للإعلام ، وأن تعمل بناءً على أهدافنا نحن وليس أهدافهم الشخصية ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخت نورة الكعبي .

سعادة / نورة محمد الكعبي :

شكرا معالي الرئيس ، أرحب بمعالي الوزير ، وشكرا على العرض الذي قدم ، طبعا هذا العرض يوضح الخطوات المتقدمة التي - إن شاء الله - سيقوم بها المجلس الوطني للإعلام لتطوير الإعلام، وأيضا للنظر في الملاحظات التي ليست مجرد موجودة لدى الإعلاميين ولكن للجمهور كذلك .

بخصوص الهوية الوطنية لدي ملاحظة بشأنها : فأعتقد أننا وصلنا مرحلة بالنسبة للهوية الوطنية أن كل شخص صار إعلامي إذا كان عنده صفحة على " توتير " أو على " فيسبوك" وهذه مسؤولية الجميع في كيف يكون الخطاب مبنياً على الحوار ، وكيف - أيضا - يعكس هذا الخطاب حضارة دولة الإمارات العربية المتحدة ، وأنا لدي سؤالين هما :

السؤال الأول : حول التنسيق بين المجلس الوطني للإعلام والمؤسسات التعليمية ، ففي العرض الذي قدمه معالي الوزير وضح أن النسبة سيئة للتوطين في المؤسسات الإعلامية ، وكنت أتمنى - أيضا - أن أرى في هذه النسبة ما هي الوظائف التي يشغلها المواطنين ؟ فهل هي الوظائف الإدارية أم الوظائف الفنية ؟ ففي المؤسسات الإعلامية إذا دخلنا استوديو لا نرى عناصر مواطنة كثيرة ، فهذا مجال فني ممكن أن ننظر إليه ، وأنا أتفق مائة بالمائة أن المسألة بالنوع وليس بالكم ، ولكن - أيضا - لا بد أن ننظر إلى هذه المؤسسات وما هي النسبة وكيف نزيد النسبة في الوظائف الفنية .

النقطة الثالثة : هي حول المواد واللوائح التشريعية والتي - إن شاء الله - سيقوم بها المجلس الوطني للإعلام ، فهناك الكثير من المواد الموجودة الآن في القانون التي تجعل هناك فجوة بالنسبة للمحرر أو الصحفي في معالجة أو كتابة بعض التقارير ، وعندي مثال على ذلك وهي " مادة حماية الطفل " ، ففي الآونة الأخيرة كانت هناك الكثير من القضايا التي طرحت في هذا الجانب مثل التحرش بالأطفال ، وأيضا - للأسف - في بعض القنوات المحلية تقدم هذا الطفل - وكذلك -

يتكلم بنفسه عبر القنوات ، فأتمنى أن تكون في المستقبل هناك مواد في اللائحة التشريعية تحمي الطفل وأن لا تظهر أبدا الطفل على القنوات سواء بصورة أو حتى لو كانت الصورة غير واضحة في هذه القضايا لأنه في المستقبل ربما يكون لذلك ضرر ينعكس سليا على نفسية هذا الشخص أو الطفل عندما يكبر ، فهذا - فقط - مثال على المواد سواء من حماية الطفل أو مادة الحيادية أو مادة الإساءة ، وذلك حتى نستطيع تقليل هذه الفجوة حيث يستطيع المحرر أن يقرر ما الذي يظهر وما الذي لا يظهر ، وأيضاً نحن وصلنا إلى مرحلة متطورة جدا في الإعلام في دولة الإمارات سواء في المحلي - وأيضاً - في الشركات الدولية ، فأيضا الشركات الدولية يجب أن تحترم هذا الإطار الذي نشتغل عليه ، والتشريعات التي نتشغل عليها نود أن تدعم الإعلام سواء كان الإعلام الذي يخص المواطن أو - أيضا - الإعلام الذي تديره الشركات الأجنبية ، ففي المناطق الحرة الشركات الأجنبية - طبعا - وجودها يعتبر مهم في الاستثمار ، ووجود صناعة المحتوى - أيضا - مهم حيث يساعد الدولة ويساعد في الناتج المحلي ، ويجب أن نعمل مع هذه الشركات ولكن في نفس الوقت ننظر إلى شركاتنا المحلية ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا للأخت نورة ، معالي الوزير الأخت نورة طرحت مسألة التنسيق بين المجلس الوطني للإعلام والمؤسسات الإعلامية في مسألة التوطين ، وطرحت ايضا قضية اللوائح التشريعية وضرورة أن تنبه أو تدعو المؤسسات الإعلامية لاحترام خصوصيات المواطنين حيث ذكرت فئة منها وهي الأطفال وغيرها بحيث تكون من ضمن حماية حقوق المواطنين متكاملة ، تفضل .

معالي/ سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان : (وزير الخارجية - رئيس المجلس الوطني للإعلام)

آلا يجوز أن أجيب الأخت نورة على موقع " تويتر " ، فحقيقة أن الأخت نورة من الأعضاء الفاعلين على " توتير " وتطرح الكثير من المواضيع التي طرحتها اليوم . سيدي الرئيس ، موضوع التوطين أعتقد أنني تحدثت عنه بما فيه الكفاية ، ولكن أعتقد أن الأخت نورة طرحت نقطة جوهرية وهي مسألة كيفية التوزيع الداخل في المؤسسة الإعلامية ، وإذا سمحتم لي – سيدي الرئيس – سنوافيكم بالبيانات بأقصى سرعة ممكنة .

سيدي الرئيس ، بالنسبة لطرح مسألة الطفل : أعتقد أن هذا موضوع جوهري ، فهناك الكثير من الدول تضع معايير واضحة وصارمة في مسألة حقوق الطفل في المحتوى الإعلامي ، وأنا شخصيا مستعد أن أجلس مع الأخت نورة وأسمع منها بشكل مباشر ، أو بإمكانها إرسال بعض الملاحظات المكتوبة لكيفية تفعيل هذا الموضوع ، وأيضا أنا مستعد للتواصل مع الأخت مريم

الرومي – وزيرة الشؤون الاجتماعية لكيفية وضع أفضل المعايير الممكنة لحماية ليس - فقط - الأطفال وإنما - كذلك - وضع المعايير المناسبة للمرأة وحقوقها في المحتوى أيضا ، صحيح أن الكثير من الدول تدعي تقدمها في الكثير من هذه الجوانب ولكن نرى حجم الاعتداء على المرأة في المحتوى الإعلامي في هذه الدول ، وشكرا .

معالي الرئيس :

هل تودين التعقيب يا أخت نورة ؟

سعادة / نورة محمد الكعبي :

شكرا معالي الرئيس .

معالي الرئيس :

الكلمة الآن للأخت عائشة اليماحي .

سعادة / عائشة أحمد اليماحي :

شكرا معالي الرئيس ، بداية أشكر معالي وزير الخارجية سمو الشيخ عبدالله بن زايد على سعة صدره ، وعلى توضيحاته القيمة .

معالي الرئيس ، اتضح لي عزوف الكثير من الطلبة عن التخصص في مجال الصحافة بسبب اعتماد اللغة الانجليزية كلغة التدريس الرسمية في أقسام الإعلام في جامعات الدولة مما يشكل حاجزا بين الطالب وبين تخصصه في بعض المسارات الإعلامية وخاصة مسار الصحافة الذي يتطلب مهارات لغوية عالية ، فضلاً عن ذلك أن الدراسة باللغة الإنجليزية تبعدهم عن لغتهم الأم ، وتدريجيا يفقدون مهارات توظيفها ، وينتهي الطالب بأنه غير قادر على التعبير أو صياغة الخبر الصحفي باللغتين مما يشكل معضلة لممارسته مهنة الصحافة ، وقبل كل ذلك الحصول على وظيفة في هذا المجال ، والسؤال هو : لماذا لا يتم إعادة النظر في لغة تدريس المناهج التعليمية في أقسام الإعلام بجامعات الدولة بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي ؟ وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا أخت عائشة ، الكلمة لمعالي الوزير .

معالي/ سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان : (وزير الخارجية - رئيس المجلس الوطني للإعلام)

سيدي الرئيس ، رغم أن هذا السؤال ليس من الاختصاص المباشر للمجلس الوطني للإعلام ولكنني سأجيب عليه كما أرى برأيي الشخصي – حقيقة – في هذا الموضوع ، سيدي الرئيس ، اليوم اللغة الإنجليزية لا تعتبر لغة وإنما تعتبر أداة ، فمن لا يعرف استخدام أو التحدث باللغة

الإنجليزية بمهارة كبيرة فهو مثل الشخص الذي لا يعرف قيادة سيارة أو لا يعرف كيف يستخدم التليفون أو الكمبيوتر ، فاللغة الإنجليزية اليوم أصبحت أداة للتواصل مع العالم ، وطبعا هذا لا يعني بأي شكل من الأشكال تهميش اللغة العربية ، لا ، فاللغة العربية لا بد أن يكون عليها التركيز في التعليم سواء كان على المستويات الدراسية في المدارس أو في الجامعات ، ولكن في بعض الأحيان أشعر – حقيقة – أن هناك حساسية مفرطة من مسألة تعليم اللغة الإنجليزية ، وليس بودي الدخول في النظرة التربوية أو العلمية في هذا الموضوع ، ولكن على الأقل في الجانب الإعلامي فإنني شخصياً لا أعرف كيف لأي شخص أن يطور من قدراته الإعلامية إذا لم يكن لديه إتقان كبير في اللغة الإنجليزية ، وبالتأكيد أريد التأكيد على ضرورة إتقان اللغة العربية ، ولكن إتقان اللغة الإنجليزية هو عنصر رئيسي في تطوير أي فرد في المؤسسات الإعلامية اليوم ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخت عائشة اليماحي .

سعادة / عائشة أحمد اليماحي :

شكراً معالي الرئيس ، وشكراً معالي الوزير ، بداية فمن خلال لقائنا بأبنائنا الطلبة والطالبات من الدارسين في الجامعات والكليات – تخصص إعلام وخاصة مسار الصحافة - أبدو أنهم يجدون صعوبة في الالتحاق بالمؤسسات الإعلامية العربية ، وكذلك يجدون صعوبة في التطبيق حيث أن دراستهم كانت باللغة الإنجليزية وبعدها يتحولون للعمل باللغة العربية ، والتدريب لا يعطيهم الفرص الكافية والمهارات المطلوبة للقيام بمهامهم الوظيفية حيث أن المفردات العربية ضعيفة لديهم ولا يستطيعون مواكبة العمل الصحفي ، فأتمنى النظر في موضوع الدراسة باللغة العربية خاصة للطلبة الراغبين في العمل في مجال الصحافة العربية ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي/ سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان : (وزير الخارجية - رئيس المجلس الوطني للإعلام)

سيدي الرئيس ، أود التأكيد على أن الإلمام الكامل باللغة العربية مهم جدا لأي شخص يعمل في مجال الإعلام ، فأنا أوافق على هذا الجانب مع الأخت عائشة ، ولكن تعليم اللغة الإنجليزية أيضا شرط آخر ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة الآن للأخ أحمد الجروان .

سعادة / أحمد محمد الجروان :

بسم الله الرحمن الرحيم ، شكرا معالي الرئيس ، في الواقع أنا أرحب بسمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان – وزير الخارجية – رئيس المجلس الوطني للإعلام على حضوره وتفاعله في صناعة السياسة الإعلامية ، ولقد أشار سمو الشيخ عبدالله لآلية مركز تدريب إعلامي ، وفي تصوري هذا مطلب حيوي لأبناء الوطن ولصناعة السياسة الإعلامية في دولة الإمارات ، وأنا أشدد على هذا المطلب ونحن ندعم سمو الوزير – حفظه الله – بأن تكون هناك مبادرة بإنشاء مركز - مركزي - على مستوى دولة الإمارات لخدمة قطاع الإعلام ولترسيخ الهوية الوطنية ولترسيخ الحفاظ على الحياة الإماراتية في المنظور الإعلامي . أنا لا أريد أن أطيل ، فكثير من الإخوة تطرقوا للكثير من النقاط التي كنت أود الحديث فيها ، ولكن موضوع مركز للتدريب الإعلامي على مستوى الدولة قد يخدم الإعلام ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي/ سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان : (وزير الخارجية - رئيس المجلس الوطني للإعلام)

سيدي الرئيس ، أعتقد أن موضوع معهد أو أكاديمية أو كلية لهذا الشأن لا بد من البحث فيه بشكل معمق ، وعندما تجهز هذه الدراسة فإنني مستعد لإرسالها للجنة المعنية في المجلس الوطني الاتحادي للاستماع إلى آرائهم ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ غريب الصريدي .

سعادة / غريب أحمد الصريدي :

شكرا معالي الرئيس ، بسم الله الرحمن الرحيم ، تلاحظ لي غياب وعدم وجود خطاب إعلامي واضح في الخطة الاستراتيجية للمجلس الوطني للإعلام مما أدى إلى تعدد الخطابات الإعلامية سواء الداخلية كانت أو الخارجية التي يعمل كل منها على خدمة توجهات معينة قد تكون - أحياناً - متناقضة مع أهدافنا الوطنية أو أنها لا تعمل على خدمة هذه الأهداف من الأساس ، ولا تعمل على إيصال الرسائل المجتمعية ، والسؤال لمعالي الوزير هو : ما هي خطط المجلس الوطني للإعلام نحو تحقيق التوازن الإعلامي بين ما هو وطني وأجنبي إلى الحد الذي يدعم الفكر الثقافي الوطني، وهل خطتكم الاستراتيجية مصاغة بناء على أسس التخطيط الإعلامي الحديث والذي يركز على المستويات الوطنية والإقليمية والمستوى العالمي ؟ وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي/ سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان : (وزير الخارجية - رئيس المجلس الوطني للإعلام)

سيدي الرئيس ، لقد ذكرت في كلمتي أنه تم تشكيل لجنة استشارية للمجلس الوطني للإعلام تضم عدد (15) شخصا من الكفاءات الوطنية في هذا المجال ، وهذه إحدى التحديات التي أنا متأكد أنه لا بد أن يقوموا بها وأن يبحثوا في أسس معالجتها ، لكن ما أود توضيحه أن هناك تنسيق ولقاءات دائمة ومستمرة مع المؤسسات الإعلامية الوطنية سواء كانت المطبوعة أو المرئية في الدولة ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ حمد الرحومي .

سعادة / حمد أحمد الرحومي : (مراقب المجلس)

شكرا معالي الرئيس ، لقد احتلت دولة الإمارات المرتبة (158) عالميا من مجموع (196) دولة في التقييم الدولي من حيث الصحافة ، فما هو دور الوزارة في تعزيز ودعم الصحافة لتكون أفضل عطاءً وطرقاً للوصول إلى مصاف الدول المتقدمة في هذا المجال خاصة وأن سياسة الدولة لا تطمح إلا للوصول إلى المراكز المتقدمة في هذا المجال ، فوجود الدولة كتصنيف في موقع متأخر بالنسبة للدول وحرية الصحافة - فيها مع ما نراه من حرية ومن مجال مفتوح الآن - فإن هذا الرقم غير جيد عندما تقرأه وهو (158) من (196) دولة في هذا المجال . كذلك ما هي الإجراءات المطلوبة لدعم التشريعات أو القوانين أو الأنظمة في هذا الشأن بحيث نتخطى هذه الحواجز ونصل إلى مصاف الدول المتقدمة في هذا المجال ؟ وشكراً .

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي/ سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان : (وزير الخارجية - رئيس المجلس الوطني للإعلام)

سيدي الرئيس ، أعتقد أنه حال انتهائنا من القانون الجديد للأنشطة الإعلامية سوف يعزز ذلك من مكانة الدولة عالميا في هذا المجال لأنه في كثير من الأحيان هذا التقييم مبني على القانون وليس على التطبيق ، فمثلا – سيدي الرئيس – القانون في دولة الإمارات رغم عدم تطبيق هذا القرار بعد التوجيهات التي جاءت من الحكومة في مسألة حبس الصحفيين ولكن الجهات الدولية تنظر إلى

وجود هذا النص في القانون كجزء أو كمعيار يجعل مرتبة الإمارات تتراجع في هذه القائمة ، فحال الإنتهاء من هذا القانون أعتقد أن مرتبة الإمارات ستتحسن بشكل كبير ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ حمد الرحومي .

سعادة / حمد أحمد الرحومي : (مراقب المجلس)

شكرا معالي الرئيس ، وأشكر معالي الوزير على تفهمه لهذه النقطة ولأهميتها ، معالي الرئيس ، كانت الكوادر الوطنية تقوم بالعمل الصحفي في فترة الثمانينات وحتى النصف الأول من التسعينات ، وكانت هذه الكوادر تساهم في صنع المادة الإعلامية إلى جانب إخواننا العرب ، فنحن الآن نرى أن هناك تفاوتاً فيما بين الأعداد التي كانت في تلك الفترة والفترة الحالية ، فبدلاً من أن تتصاعد الأعداد ويصبح العدد عندنا أكبر نجد العكس ، فالآن نرى إشكالية في هذا الأمر وكذلك في مؤسسات كثيرة . كذلك أود إضافة نقطة في مسألة اللغة ، فأتصور أن الكثير من الإعلاميين العرب الموجودين الآن في الصحافة لا يجيدون اللغة الأجنبية بما فيه الكفاية وفي نفس الوقت يؤدون أعمالا جيدة في الصحافة العربية ، لذلك أعتقد أن الفصل ما بين الإحتياجين من الصحافة العربية والصحافة الأجنبية مخرجات التعليم التي تكون هي أصلا تعطيك جزءا من الأدوات بالنسبة للغة الأجنبية ، ولكنني أعتقد أن لدينا ضعفا في اللغة العربية ، وهذا نحن ناقشناه في اللجنة فالمشكلة عندنا أن هناك ضعفاً في اللغة العربية لا بد من التركيز عليه ، ومن ثم يأخذ الأدوات في أي وقت آخر .

كذلك نتكلم عن خطة التوطين ، وأعتقد أنه مطلوب منا أن ندفع بالتوطين للأمام ، ومن الممكن أن نضيف نسبا معينة ومواقع معينة وليس جميع الأعمال أو مجرد توظيف العدد وليس النوع ، فأعتقد أن الاثنين مطلوبان ، وأعتقد أنه لو لم يكن هناك قانون ملزم فالنتائج كما استعرضها معالي الوزير هي نتائج سيئة جدا بالنسبة للتوطين حيث أنهم هم الذين سيحملون الهم وهم من سيطرح هذه الأمور ، فمع احترامنا للجميع لكن في النهاية المواطن لا بد أن يكون في الواجهة في هذا الأمر لأنه هو الذي سيتصدى لهذه المواضيع ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا أخ حمد ، معالي الوزير الأخ حمد ذكر تضاؤل أرقام الكوادر الوطنية في المؤسسات الإعلامية حاليا مقارنة بعقود سابقة ، والشيء الثاني : ما هي الاستراتيجيات التي من الممكن أن تحل بدلا من إلزامية قانون بنسب معينة للمساعدة على التوطين خصوصا في الأماكن المهمة والحيوية في الصناعة الإعلامية ؟ تفضل .

معالي/ سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان : (وزير الخارجية - رئيس المجلس الوطني للإعلام)

سيدي الرئيس ، فيما يتعلق بتناقص أعداد المواطنين في المجال الإعلامي أنا أتفق تماما في هذا الأمر، فهناك إشكالية حقيقية ، وجزء من الإشكاليات - سيدي الرئيس حتى أكون واضحاً - أن معظم من يتخرجون من قسم الإعلام لا يعملون في الإعلام ، فنرى أن الكثير من خريجي الإعلام يفضلون العمل في مؤسسات حكومية أخرى بدلا من العمل في المجال الإعلامي ، ولكن هذا موضوع آخر ، فنستطيع - سيدي الرئيس - بوجود أكاديمية للإعلام أن نحقق نفس الهدف الذي ذكره الأخ العضو .

سيدي الرئيس ، أنا غير مقتنع بمسألة الكوتة ، فلم تقنعني السياسة التي تم وضعها للبنوك وشركات التأمين بالنسبة للإلزام بوجود نسبة من التوطين لأنه - حقيقة - صار بها عدم التزام وكذلك غش ، والأرقام - حقيقة - لا تعكس حقيقة المؤسسات المصرفية ، فإذا كان الأمر في النهاية أن الفكرة أن يكون هناك إلزام لكوتة للتوطين في الإعلام ومن ثم نضع مواطنين إداريين ونسميهم إعلاميين في المؤسسات الإعلامية كما حصل في البنوك والمؤسسات المصرفية فهذا غير مقنع ، فأنا أفضل - سيدي الرئيس - أن المواطن يقبل على هذه الوظيفة بإرادته ، ولكن هذا لا يمنع أن يكون هناك ضغط ولكنه غير حكومي على المؤسسات الإعلامية لاستقطاب المواطنين، فأنا أتساءل فقط ، فقد رأينا بعض الأرقام ولا أريد أن أكررها مرة ثانية ، فلماذا اليوم - سيدي الرئيس - يوجد إعلانات لشركات أو مؤسسات إماراتية في هذه الصحف ! فإذا كانت هذه الصحف لا توطن العمل الإعلامي فلماذا يذهب المعلن الإماراتي الحكومي أو القطاع الخاص يذهب إلى هذه الصحيفة ؟ فلماذا لا يكون هناك تشجيع للصحف التي استقطبت عدداً أكبر من المواطنين بأن نذهب ونعلن فيها ، فليس لأن عدد توزيعها أكبر أو منتشرة بشكل أكبر ، طبعا هذا معيار مهم لأي معلن ولكن على الأقل المعلن الحكومي يستطيع أن يكتفي بالذهاب إلى الصحيفة الأقل توزيعا ولكن الأكثر احتراما للهوية وللمواطن في استقطابه لهذه المؤسسة ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ رشاد بوخش .

سعادة / رشاد محمد بوخش :

شكرا معالي الرئيس ، والشكر - أيضاً - لسمو الشيخ عبدالله بن زايد آل النهيان - وزير الخارجية - رئيس المجلس الوطني للإعلام .

معالي الرئيس ، نلاحظ أن هناك ضعفاً في ممارسة المجلس الوطني للإعلام لاختصاصاته وخاصة فيما يتعلق بتنسيق السياسة الإعلامية بين الإمارات الأعضاء ، وكذلك في الإشراف على

كافة وسائل الإعلام في الدولة ، وفي متابعة المحتوى الإعلامي لكل ما يطبع وينشر ويبث داخل وخارج الدولة وخاصة في الجرائد باللغات الأجنبية ، وكذلك القنوات الأجنبية ، وما يتم - أيضا - استيراده من الخارج . والسؤال هو : ما هي إشكاليات الرقابة على المحتوى الإعلامي بشكل عام والإعلاني بشكل خاص ، وما هي الإجراءات والحلول التي وضعها المجلس الوطني للإعلام للتغلب على هذه الإشكاليات ، وأيضا ما هي المعايير والأساسيات التي يطبقها المجلس للرقابة على محتوى الإعلانات في وسائل الإعلام ؟

أيضا لدي سؤال ثانٍ : فكما ذكر سمو الشيخ أن المادة (71) في قانون المطبوعات والنشر لعام 1980م كان ينص على أن يحظر نشر ما يتضمن تحريضاً أو إساءة إلى الإسلام أو إلى نظام الحكم في البلاد أو الإضرار بالمصالح العليا للدولة أو بالنظم الأساسية التي يقوم بها المجتمع ، وهذه المادة غير موجودة في مشروع الأنشطة الإعلامية لعام 2008م ، فلماذا لا يتم إعادة صياغة التشريعات الإعلامية من قبل متخصصين وطنيين ، ولماذا تم تهميش ما يسيء للإسلام أو نظام الحكم أو المصالح العليا للدولة في مشروع الأنشطة الإعلامية ؟ وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا أخ رشاد ، أعتقد أن النقطة الأخيرة نحن لسنا في سياق مناقشتها لأن هذا موضوع آخر ، فمشروع القانون غير مطروح علينا الآن ، فبالتالي نكتفي برد معالي الوزير على موضوع الرقابة على المحتوى الإعلامي بحيث لا يؤثر في معتقدات الدولة وتقاليدها ودستورها ونظامها الأساسي، تفضل معالي الوزير .

معالي/ سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان : (وزير الخارجية - رئيس المجلس الوطني للإعلام)

سيدي الرئيس ، أنا لا أعتقد أن هناك هذا الكم من عدم التواصل ما بين المجلس الوطني للإعلام والمؤسسات الإعلامية في الدولة ، فهناك اتصال دائم دوري مباشر ، ولكن هذا الإتصال مبني على التنسيق وعلى تفهم عام ، فبوجود هذا الكم الكبير من الصحف والقنوات والمواقع الإلكترونية في الدولة أعتقد أن هذا تنوع طيب في الإمارات ، ولا أرى أن هناك تناقض في الرسائل ، فربما يكون هناك تنوع في الرسائل ولكن لا أرى أن هناك أي تناقض في هذه الرسائل على الأقل في الجانب الوطني ، وشكرا .

معالي الرئيس :

هل تود التعقيب يا أخ رشاد ؟

سعادة / رشاد محمد بوخش :

شكرا سيدي الرئيس .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ سالم بن هويدن .

سعادة / سالم محمد هويدن :

شكراً سيدي الرئيس ، بدايةً أرحب بسمو الشيخ عبدالله بن زايد - وزير الخارجية - رئيس المجلس الوطني للإعلام ، فقد تبيّن لي عدم وجود قنوات اتحادية موحدة تعمل على مستوى الدولة تبث خطابا واحدا وتعبر عن رسالة اتحادية مشتركة وهوية وطنية إعلامية يمكن الاستناد إليها كأساس في تحديد غايات وأهداف العمل الإعلامي في الدولة .

وسؤالي هو : لماذا لا يتم إنشاء قناة اتحادية تعبر عن رأي الدولة وسياستها وثقافتها وخطتها في مختلف المجالات ؟ وشكرا سيدي الرئيس .

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي/ سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان : (وزير الخارجية - رئيس المجلس الوطني للإعلام)

سيدي الرئيس ، ليسمح لي الأخ العضو ، أنا أعتقد أن هناك أكثر من قناة إماراتية ، وهي جميعا تعكس الإمارات وتاريخها وثقافتها وأخبارها ومكتسباتها وقضاياها ، ربما تكون أسماؤها مختلفة ولكن - أعتقد - أنها كلها تكمل بعضها البعض ، وأعتقد أننا الآن نتحدث عن توجهين مختلفين هما : توجه يتحدث عن تقليل الدور الحكومي في الإعلام ، وتوجه آخر يتحدث عن زيادة الدور الحكومي ، فبودي أن أعرف من مجلسكم ما هو المطلوب من المجلس الوطني للإعلام ؟

معالي الرئيس :

أخ سالم هل ترغب بالتعقيب ؟

سعادة / سالم محمد هويدن :

لا ، شكراً معالي الرئيس .

معالي الرئيس :

إذاً بذلك نكون قد انتيهنا من الإخوة أعضاء لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والإعلام والثقافة، وننتقل الآن إلى الإخوة طالبي الكلمة في مناقشة هذا الموضوع العام وهم بداية سعادة الأخ مصبح الكتبي فليتفضل .

سعادة / مصبح سعيد الكتبي : (مراقب المجلس)

شكراً سيدي الرئيس ، أيضاً بدوري أرحب بسمو الشيخ عبدالله بن زايد - وزير الخارجية - رئيس المجلس الوطني للإعلام ، كما أشكر الإخوة في اللجنة رئيستها وأعضائها ، فما شاء الله عليهم طرحوا الكثير من التساؤلات التي كنا نود طرحها .

معالي الرئيس ، والكلام أوجهه لمعالي الوزير ، وهذا إحساس صادق ، فيشهد الله أني سمعت تنهيدة سمو الشيخ عبدالله عندما عرض الشريحة الخاصة بالرسم البياني لنسب التوطين ، وأشكر سموه على هذا الحس الوطني الصادق الشفاف والذي نتمناه من كل إخواننا الوزراء والمسؤولين في الدولة .

طبعا ، الحقيقة كما تعودنا من سمو الشيخ عبدالله - جزاه الله خيرا – فهو دائماً سبّاقاً للمبادرات ، والتواصل - وأؤكد - وهو يعلم أن شريحة من الشباب في دولة الإمارات لا أقول متابعين وإنما أيضا مستلهمين ومقتدين بسموه في كثير من المبادرات ، فإذا ذكرت سأذكر مبادرة " فوق بيتنا علم " ، ومبادرة " بيئتنا نظيفة " وغيرها من المبادرات ، وأنا لا أريد أن أكرر الكلام الذي ذكره إخواني الذين سبقوني بالحديث بخصوص التوطين في المؤسسات التي ذكرت أو طرحت اليوم ، ولكني أتمنى - أيضاً - مبادرة جديدة من سموه لهذه الجهات والمؤسسات الإعلامية لحثها على التوطين وخاصة في يوم من هذه السنة ، ومبادرة سيدي صاحب السمو رئيس الدولة " عام 2013 عام التوطين " ، وأيضا برنامج " أبشر " من قبل صاحب السمو نائب رئيس الدولة ، أيضا أنا كعضو في لجنة التوطين أقول أننا بحاجة إلى توطين في القطاع الحكومي قبل القطاع الخاص ، وأيضا القطاع الخاص الإعلامي ، لكن المؤسسات الحكومية بحاجة لأن تبادر قبل القطاع الخاص إذا كنا نتكلم عن القطاع الخاص ، ولا يسعني هنا إلا أن أشكر مؤسسة الشرق للإعلام حيث أنها تقريبا بها أكبر نسبة من التوطين وهي (43%) والتي تعتبر - أيضا - دون المستوى ، فنحن نحلم بأن تكون النسبة في كل مؤسساتنا الإعلامية فوق الـ (70%) .

سيدي الرئيس ، اليوم نحن في دولة الإمارات نفتقد لمتحدث رسمي باسم الدولة ، وأنا أتكلم عن الجانب المحلي ، فربما الجانب الخارجي هذا من مهام وزارة الخارجية وهم متميزين بجدارة ، نعم قد تم التوجيه من قبل مجلس الوزراء الموقر بأن يكون هناك في كل المؤسسات والوزارات متحدث إعلامي أو مركز اتصال بالمؤسسات الإعلامية ، لكن أنا أتكلم على مستوى الدولة ، فاليوم صارت أحداث وأمور لا تخفى على أحد في الدولة وخارج الدولة سواء كان من الأحداث التي حصلت – وبإمكاني أن أقولها على الملأ - بما يخص موضوع التنظيم وغير ذلك ، فإذا لم يكن هناك متحدث رسمي باسم الدولة يتكلم عن هذه الأمور كلها بوضوح فيما تراه الدولة ، فلعدم

وجود ذلك فتحنا الباب للإشاعات ، ومن ذلك استفاد الكثير من المغرضين ، فنحن في دولة - اعتقد - متطورة وشفافة جدا ، وأعتقد أن هذا اللغط لعدم وجود متحدث رسمي باسم الدولة ، لذلك أتمنى من المجلس الوطني للإعلام أن يقدم مقترحا للقيادة بخصوص هذا المسمى وهو " متحدث رسمي باسم الدولة " ، وشكرا .

معالي الرئيس :

معالي الوزير ، الأخ مصبح يتوقع منكم مبادرات في شأن التوطين بحكم مبادراتكم الكثيرة في العديد من القضايا الوطنية الإيجابية ، ويشير إلى موضوع يتعلق بضرورة وجود متحدث رسمي للحكومة يظهر في وسائل الإعلام وينقل للمواطنين والجمهور السياسات الحكومية ويفصلها لكي لا يحصل هناك لغط وتفسيرات كثيرة ، وبذلك يعرف المواطنين ومختلف الجهات موقف الحكومة وحيثياته وتفصيلاته بشكل رسمي من قبل متحدث رسمي باسم الحكومة ، تفضل معالي الوزير .

معالي/ سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان : (وزير الخارجية - رئيس المجلس الوطني للإعلام)

سيدي الرئيس ، لا شك أن موضوع التوطين في قطاع الإعلام هو موضوع مهم جداً ، وأرجو أن نطلع على الأرقام التفصيلية في المؤسسات الإعلامية حتى نعرف بالضبط ما هي النسب في الوظائف الحيوية في المؤسسات الإعلامية حتى نستطيع البحث عن حلول أكثر من بعض الحلول التي طرحها بعض الإخوة أو طرحها المجلس الوطني للإعلام .

سيدي الرئيس ، بالنسبة لمسألة وجود متحدث رسمي باسم الدولة أتفق مع الأخ الكريم في هذا الأمر ، وقد أصبح ذلك ملحاً ، وأعطي مثالا آخر على أهمية هذا الأمر وهو تأثير الدولة من الزلزال الذي حصل في إيران في الأسابيع الماضية حيث حصل الكثير من اللغط ، فوجود متحدث رسمي أو مكتب للمتحدث الرسمي يكون قادرا على التواصل مع وسائل الإعلام المختلفة سواء كانت تقليدية أو حديثة وكذلك التواصل مع المؤسسات الإعلامية سواء كانت المحلية أو في الخارج للإجابة على الاستفسارات وأيضا طرح معلومات وبيانات أولاً بأول ، فتوفير المعلومة لأي أمر افضل من عدم توفيرها مما يتسبب بالكثير من اللغط والإشاعات ، أو حتى التأخير في توفير هذه المعلومة ، لذلك - سيدي الرئيس - أنا متأكد أن المجلس الوطني، للإعلام سينظر بإيجابية لهذا المطلب ورفع الأمر للحكومة لتعيين أو لوضع أساس لهذا المكتب ، وشكرا .

معالي الرئيس :

تعقيب أخير يا أخ مصبح ، تفضل .

سعادة / مصبح سعيد الكتبي : (مراقب المجلس)

شكرا معالي الرئيس ، وشكرا لسمو الشيخ عبدالله بن زايد على القبول الطيب لهذا المقترح ، وفقط للتأكيد على هذا الأمر فإنه عندما نرى هذا الشخص يتحدث في وسائل الإعلام فإننا كمواطنين عاديين نتأكد أن هذه معلومة حقيقية رسمية من الدولة لا تدع مجالا للشك أو اللغط ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا جزيلا ، أيها الإخوة ، بلغني أن سمو الشيخ عبدالله لديه ارتباط قريب ، فنرجو اختصار الملاحظات خاصة أن بعض الملاحظات أصبحت متكررة ، الكلمة للأخ علي عيسى النعيمي .

سعادة / علي عيسى النعيمي :

شكرا معالي الرئيس ، بالنسبة لسيطرة المنتجات الإعلامية المستوردة على مختلف وسائل الإعلام الوطنية فإنها تشير إلى وجود نقص في الإنتاج المحلي الإعلامي وعدم إعطائه الأولوية عند العرض في وسائل الإعلام المحلية ، فهل توجد أية خطة لتشجيع ودعم صناعة الإنتاج الإعلامي المحلي ، ومنحه الأفضلية عند العرض في الوسائل الإعلامية المحلية ؟

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي/ سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان : (وزير الخارجية - رئيس المجلس الوطني للإعلام)

سيدي الرئيس ، اعتقد أن هذا سيخالف اتفاقية منظمة التجارة الدولية ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ أحمد المنصوري .

سعادة / أحمد عبيد المنصوري :

شكرا معالي الرئيس ، والشكر موصول لسمو الشيخ عبدالله بن زايد على حضوره وتقديمه الإجابات الشافية ، وأشكر رئاسة اللجنة وأعضائها على تقريرهم المفصل ،

وسأحاول أن أختصر أسئلتي في مداخلة واحدة قدر المستطاع .

معالي الرئيس ، الإخوة تطرقوا إلى موضوع التوطين وكذلك إلى موضوع الخطاب الإعلامي ، والجانب الذي يهمني في موضوع التوطين ليس الشق الحكومي - فقط - وإنما الشق الخاص في قطاع التوطين بحيث تكون قيادة القطاع الخاص للمواطنين ، فمعروف حاليا على مستوى الدولة

أن شركة واحدة تمسك موضوع الإعلانات ، وهذه الشركات - طبعاً - لها تأثير حتى على المحتويات الإعلامية .

ثانيا : حتى على مستوى وسائل الإعلام المملوكة للحكومة ، فعلى سبيل المثال إحدى الصحف الناطقة باللغة العربية ذكرت في تقرير عن المجلس باللغة الإنجليزية للجمهور غير الناطق باللغة العربية تقرير عن إنجازات المجلس في الأسبوع الماضي حيث اختصرته في جزئية محورة للسؤال أن المجلس ضد الزواج من الأجنبيات ، فأنا لا أتكلم عن موضوع الزواج ، وإنما نتكلم عن الأسلوب الذي ربما يكون جارحا للفئات الأخرى .

كذلك بالأمس نفس الصحيفة ذكرت ان المجلس الوطني يناقش موضوع أن سعادة العضو تكلم عن قضية السفارة وتدخلاتها في العقود فالمذكور في الصحيفة أن المجلس الوطني سيناقش أنه كيف هو أن الحد الأدنى للأجور بالنسبة للعمالة التي تعمل وكيف يعتبر ذلك استغلالاً للمواطنين !! ، أي تقديم الموضوع بالصحيفة بأسلوب جارح فهذه المواضيع يجب أن يكون عليها رقابة ، فهناك مسؤولية تجاه المجتمع ، لذلك فتوطين القطاع الإعلامي الخاص مهم جدا وليس - فقط - الجانب الحكومي ، وقيادة القطاع الخاص الإعلامي يجب أن تكون في يد المواطنين ، وأنا مع سمو الوزير عندما ذكر أنه ضد الكوتة ، بالفعل فهذا النظام ربما يكون صوري وليس حقيقي ، فنحن نتكلم عن النوعية ، لكن قيادة القطاع يجب أن تكون هناك مبادرات من الحكومة والمجلس الوطني للإعلام بحيث يكون لها دور ، فالمجلس باعتباره هو الوريث للوزارة فيجب أن ينظم ويطور القطاع بحيث يواكب القطاعات الأخرى ، فالإمارات تنظم الآن في قطاعاتها المتعددة ، وهذا القطاع يحتاج إلى دعم بحيث في النهاية تكون قيادة الامور في يد المواطنين لأهمية الخطاب الإعلامي .

الجانب الثاني في موضوع الخطاب الإعلامي هو أسلوب الخطاب : فهناك تصريحات من جهات حكومية مختلفة في قضايا متعددة مهمة ولكن لا يرتقي ولا يتماشى مع الأسلوب المتوقع مع وسائل الإعلام المختلفة الموجهة للجماهير غير العربية أو غير الإماراتيين ، فهذا جانب مهم جدا وهو أسلوب الخطاب ، فأسلوب الخطاب يجب أن يرتقي على مستوى العالم ، وهناك جهود مبذولة من وكالة الأنباء الإماراتية " وام " ووكالات محلية ولكن هذه الجهود كلها لا تصب في خطاب يرقى لشيء .

ثالثا : موضوع القطاع الإعلامي الجديد ، فالإمارات لها الريادة في وضع الأسس المختلفة في قطاعات متعددة ، فهل من الممكن معالي الوزير من خلال المجلس الوطني للإعلام أن يدعم من خلال وضع أخلاقيات المهنة لتنظيم هذا القطاع ، وأنا لا أتكلم عن الرقابة هنا ، فهذا القطاع قطاع

واسع وعالمي ، ولكن أخلاقيات المهنة هي التي تعكس القيم والمبادئ الإماراتية بحيث أنه - كما تفضلت سعادة الأخت نورة - الحوار يكون فيه نوع من المسؤولية تجاه المجتمع وأن يكون من القيم الإماراتية ، وهذا شيء مهم .

كذلك تطبيق مبادئ أخلاقيات المهنة في تنظيم القطاع الإعلاني وخاصة الإعلانات ، وهذا الشيء حالياً ملاحظ أن شركة أو شركتين هما اللتان تسيطران على القطاع الإعلاني على مستوى الإعلانات في الدولة ودول الخليج ، وشكرا .

معالي الرئيس :

معالي الوزير ، توطين القيادات في القطاع الإعلامي الخاص ، وكذلك الخطاب الموجه للجاليات بحيث يوصل الرسالة الوطنية ، وأيضا مسألة سوق الإعلانات وتوطينه ، تفضل .

معالي/ سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان : (وزير الخارجية - رئيس المجلس الوطني للإعلام)

سيدي الرئيس ، أنا لا أريد الدخول في تخصصات زملاء آخرين لي ولكن قطاع الإعلان وربما حتى الإعلام يشهد نفس الأزمة التي تشهدها الكثير من الشركات أو مختلف شرائح القطاع الخاص في الإمارات بما يسمى الشريك الصوري ، فما دام عندنا إشكالية في القانون الذي يسمح بوجود شريك صوري وهمي - سمه ما شئت - في مؤسساتنا في القطاع الخاص فسيبقى الوضع كما هو عليه ، وأنا أعرف ما هي الشركات التي يتكلم عنها الأخ العضو ، فسوف تبقى هذه الشركات تستغل وتقدم عمولة شهرية أو سنوية للشريك المواطن أو الكفيل المواطن لاستغلال السوق ، فالإشكالية حقيقة في وجود القانون ، والإشكالية الأخرى هي في قبول هذا الكفيل المواطن بهذا الرقم دون أي عناء أو اي جهد في تطوير أو الإشراف على عمل هذه المؤسسة .

سيدي الرئيس ، أعتقد أن وجود الأكاديمية سيسهل ليس - فقط - من تطوير الأداء للإعلاميين ولكن - أيضا - في تحسين أو في تدريب موظفي الحكومة ، فمن يرغب من المواطنين وعنده استعداد لأن يتواصل مع المؤسسات الإعلامية عليه أن يكون لديه اطلاع أفضل ومعرفة أفضل في كيفية التحاور مع المؤسسات الإعلامية ، ولكن - سيدي الرئيس - يحتاج ليس - فقط - إلى وقت ولكن أيضا يحتاج إلى عزيمة حقيقية تكون موجودة لدى كل الأطراف المعنية ، وأعود وأكرر أن مسألة الكوتة كما ذكر العضو الكريم غير مفيدة في هذا الجانب ، ولكن كيف نستطيع أن نعزز بعض الوظائف في بعض القيادات أعتقد ان هذا اقتراح سليم ، وأعتقد أن هناك إمكانية لأن ننظر في مبادرات كما طرحها صاحب السمو رئيس الدولة أو المبادرات التي طرحها صاحب السمو نائب رئيس الدولة سواء كان في مجال التوطين أو مبادرة " أبشر " في كيفية أن نستفيد من هذه

المبادرات في الوظائف القيادية في المؤسسات الإعلامية ، وأنا لا أتكلم هنا - فقط - عن المؤسسات الحكومية أو المحلية ولكن ايضا أتكلم عن مؤسسات القطاع الخاص ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للدكتور عبدالرحيم الشاهين .

سعادة / د. عبدالرحيم عبداللطيف الشاهين :

شكرا معالي الرئيس ، في الحقيقة قبل أن أوجه اسئلتي إلى معالي الوزير لا بد من الإشادة بنجاح المجلس الوطني للإعلام في مشاركاته الخارجية وحصوله على العديد من الجوائز ، وكذلك الدور الذي تلعبه وكالة أنباء الإمارات من خلال بثها بأكثر من لغة ، فهذا يسجل لسمو الوزير ولطاقم المجلس ، بالإضافة إلى الإسهامات الأخرى التي يقدمها المجلس الوطني للإعلام .

معالي الرئيس ، العمل الإعلامي في أي دولة يعتمد بشكل أساسي على الكفاءات البشرية المواطنة، وايضا لا يوجد دولة في العالم تعتمد على العنصر المواطن بشكل أساسي ولكن العنصر المواطن يعتبر هو العنصر الاساسي وغير المواطن هو الذي من الممكن ان يلعب دور المعاون للكفاءات البشرية المواطنة في أي مجال من المجالات وبالأخص فيما يتعلق بالجانب الإعلامي ، وفي ظل الظروف الحالية التي تشهدها المنطقة العربية - في الحقيقة – قد تحتم علينا أن يكون المواطنين في مقدمة الإعلاميين الذين يدافعون عن الدولة ومكتسباتها ، ولا يخفى على سمو الوزير ضعف دور المواطنين في هذا المجال كما أوضح سموه ، وأنا أعتقد – أيضاً - أن هذا الأمر يرتبط بعدة أسباب ربما أحدها هو ضعف الكادر المالي للعاملين في المجال الإعلامي وحتى في المجلس الوطني للإعلام ، فعندما نقارن الكادر المالي الذي يحصل عليه العاملين في المجلس الوطني للإعلام بمؤسسات أخرى نجد أن بعض المؤسسات تحصل على رواتب افضل منهم .

أيضا عدم تحمل المؤسسات الإعلامية الخاصة دورها بشكل كامل في استيعاب المواطنين ، وهذا الكلام تحدث فيه سمو الوزير ورأينا نسبة المواطنين في هذه المؤسسات ، ومعالي الوزير قال أنها نسبة سيئة ، وأنا أقول أنها – في الحقيقة - نسبة مخجلة ، فالمؤسسات الإعلامية - في الحقيقة - ليس لديها الرغبة في تعيين مواطنين ، وبكل أسف – يا معالي الوزير - أن الذين يملكون هذه المؤسسات الإعلامية هم مواطنين ، وبعضهم - أيضا - كانوا مسؤولين ووزراء في الحكومة ، وفي صحافتهم كل يوم يتكلمون عن التوطين وهم الذين لا يوطنون المواطنين ، وهذه - في الحقيقة - معادلة لا نستطيع أن نفهمها أو نستوعبها ، فهم في الوقت الذين يتكلمون عن التوطين في صحفهم هم انفسهم الذين يحاربون التوطين في مؤسساتهم .

أيضاً - يا معالي الوزير - واحدة من الأخوات الإعلاميات الموجودات هنا ، وأنا قرأت الخبر الآن على " توتير " تقول رداً على كلامك تقول أنه هل هناك دولة في العالم تشترط ان يكون إتقان اللغة الإنجليزية شرط للعمل في المجال الإعلامي ؟ فهذا السؤال رأيته الآن .

الأمر الآخر - معالي الوزير - عدم وجود مركز تدريبي إعلامي الأمر الذي يتطلب أن المجلس الوطني للإعلام على الأقل في المرحلة الحالية يكون هناك نوع من التعاون بينه وبين جامعة الإمارات حتى يتم إنشاء هذه الأكاديمية المتخصصة ، ونحن في عام التوطين يا معالي الوزير ، ولا شك أن وجود سموك يمثل الأمل لتوطين قطاع التوطين في دولة الإمارات العربية المتحدة ، وأعتقد أن الأمر يحتاج - أيضا - إلى قرار سياسي ، فإن لم تكن هناك ضغوط حكومية فلن يتم تعيين أحد ، وأيضا إذا كانت هناك ضغوط حكومية كما هي الكوتة في البنوك فأيضاً قد رأينا مردود ذلك الإسهاب في عملية التعيين ، فأعتقد أن الأمر بحاجة إلى قرار سياسي فيما يتعلق بهذا الموضوع .

النقطة الثانية يا معالي الوزير : مباني المجلس الوطني للإعلام على مستوى الدولة فهي مازالت وكأنها تحت مظلة وزارة الثقافة ، فأعتقد أنه آن الأوان لأن تكون هناك مبانٍ مستقلة لإبراز دور المجلس الوطني للإعلام على مستوى الدولة .

النقطة الثالثة - معالي الوزير - قانون المطبوعات والنشر الذي صدر في عام 1980م وأعتقد أنه تجاوزه الزمن ، وأصبح هناك ضرورة ملحة لدولة الإمارات وفي ظل الظروف الحالية أن يتم إصدار قانون جديد للمطبوعات والنشر في الدولة .

الأمر الآخر - معالي الوزير – هناك في بعض السفارات في بعض الدول مكاتب إعلامية متخصصة موجودة في هذه السفارات ، وأعتقد انه في ظل الظروف الحالية آن الأوان أن يكون في بعض سفاراتنا في بعض الدول العربية والأوروبية ذات الأهمية الخاصة مكاتب إعلامية وأن يكون على رأس هذه المكاتب كفاءات وطنية ، وفي هذا الأمر - أيضاً - لا مانع من أن نستعين بكفاءات غير مواطنة ، ولكن يجب أن يكون على رأس هذه المؤسسات كفاءات بشرية مواطنة .

النقطة الأخرى - معالي الوزير - المناطق الحرة : فهل تخضع لإشراف المجلس الوطني للإعلام، وما هو الدور الرقابي للمجلس على هذه المناطق ؟ وهنا لا أقصد الترخيص لأنه - أيضاً - بالنسبة للترخيص فهذه المؤسسات تحصل على رخص بدون مقابل في الوقت الذي تدفع المؤسسات الموجودة داخل الدولة رسوماً للحصول على الترخيص لها .

النقطة الأخرى - معالي الوزير - هناك العديد من المؤسسات الإعلامية تقدم خدمات إخبارية في مقابل مادي في حين أن وكالة أنباء الإمارات لا تقدم مثل هذه الخدمة ، واعتقد أن وكالة الأنباء لو تقدم مثل هذه الخدمة فهذا من الممكن أن يحقق دخلا ماديا للوكالة وللمجلس الوطني للإعلام ....

معالي الرئيس :

شكراً يا دكتور ، لقد تخطيت الخمس دقائق وطرحت نقاطا كثيرة ، معالي الوزير ، النقاط التي ذكرها الدكتور هي :

أولاً : بالنسبة لضرورة وجود نية حكومية للتوطين .

ثانياً : بالنسبة لوجود مبانٍ خاصة للمجلس الوطني للإعلام .

ثالثاً : بالنسبة لضرورة وجود قانون جديد للأنشطة الإعلامية .

رابعا : ضرورة وجود مكتب إعلامي في السفارات .

خامسا بالنسبة لسلطة المجلس على المناطق الحرة ، تفضل .

معالي / سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان : (وزير الخارجية - رئيس المجلس الوطني للإعلام)

سيدي الرئيس ، فقط أود الاستيضاح ، هل أنا قلت أنه شرط أن يتعلم الشخص اللغة الإنجليزية حتى يعمل في الإعلام ؟ هل استخدمت كلمة شرط ؟

معالي الرئيس :

لا ، هذا مجرد تعليق أتى به الأخ العضو من إحدى الأخوات ، لكن ما يقصده هو - أعتقد - أن هناك فهم بأن اللغة الإنجليزية مقدمة في الإعلام المحلي على اللغة العربية ، هذا هو الموضوع ، تفضل يا دكتور عبدالرحيم .

سعادة / د. عبدالرحيم عبداللطيف الشاهين :

الحقيقة أن الأخت اعتقدت أنك تقول أن تعلم اللغة الإنجليزية هو شرط للعمل في المجال الإعلامي، لذلك كان سؤالي أنها تقول : هل تشترط أي دولة في العالم تعلم اللغة الإنجليزية للعمل في الإعلام ؟

معالي الرئيس :

هذا سوء فهم لكلام معالي الوزير ، فمعاليه ذكر كما ذكرتم بأن اللغة العربية هي اللغة الأولى ولكن اللغة الانجليزية لأهميتها في الفضاء الإعلامي فإنها تعتبر من الأمور الهامة في العمل الإعلامي ، تفضل معالي الوزير .

معالي / سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان : (وزير الخارجية - رئيس المجلس الوطني للإعلام)

شكرا سيدي الرئيس ، فيما يتعلق بموضوع المباني أعتقد أنه ربما هناك وجهة نظر في هذا الموضوع ولكن أعتقد أن هناك أولويات قبل ذلك فيما يتعلق بأوجه صرف موازنة المجلس الوطني للإعلام ، لكن - سيدي الرئيس - لماذا لم تذكروا ملاحظة الأخ العضو حول تحسين رواتب موظفي المجلس الوطني للإعلام ؟

معالي الرئيس :

هذه ربما سقطت سهواً لأن الدكتور قدم فيض من الاقتراحات ، تفضل .

معالي / سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان : (وزير الخارجية - رئيس المجلس الوطني للإعلام)

الحقيقة أعتقد أن زملائي في المجلس الوطني للإعلام ستكون هذه اكثر توصية يدعمونها .

بالنسبة للمناطق الحرة : أعتقد أن هذا الموضوع الأساسي بالنسبة لي مهم كثيرا في الوقت الحالي وهو كيف نستطيع أن تبقى هذه المناطق الحرة كما هي مناطق حرة فيما يتعلق بالترخيص وفيما يتعلق بالنشاط ، ولكن لا بد أن تكون هناك مظلة اتحادية لذلك ، صحيح أن النظام العام يلزم وجود مظلة اتحادية لذلك ولكن تحصل هناك بعض الهفوات .

فيما يتعلق بموضوع الرسوم : قريبا سيتم دفع رسوم نظير هذه الرخص ، ولكن أنا بودي أن ننتقل إلى مرحلة لا أريد أن يسيء أحد الفهم ويعتقد أننا نتحدث عن رقابة ، ولكننا نعتقد أن وجود نوع من أنواع لائحة الإنضباط للمؤسسات العاملة في المناطق الحرة وليس - فقط - بالنشاط ولكن - أيضاً – بشأن احترام العادات والتقاليد والثقافة السائدة في البلد ، والإلتزام بوضع رسالة ولو محدودة من البلد التي تصدر منها إلى آخره ، على الأقل أن يكون هناك شعور بأن هذه المناطق الحرة لا تضيف فقط للعجلة الاقتصادية للبلد ولكن أيضا تضيف للعجلة الإعلامية والثقافية والاجتماعية في البلد ، وشكرا .

معالي الرئيس :

لحظة يا دكتورة فهناك بعض الأسئلة أجاب عليها معالي الوزير وبعض الأسئلة لم يسمع إجابة عنها ، تفضل دكتور عبدالرحيم الشاهين .

سعادة / د. عبدالرحيم عبداللطيف الشاهين :

لو سمحت يا معالي الرئيس ، أنا مثلا تكلمت على موضوع الكادر المالي ولم يعلق معالي الوزير عليه . أيضا أنا تكلمت عن موضوع المكاتب الإعلامية في السفارات ولم أعرف ما هو رأي معالي الوزير حول وجود مثل هذه المكاتب الإعلامية ....

معالي الرئيس :

سبق وأن أبدى موافقته على هذه الفكرة ....

سعادة / د. عبدالرحيم عبداللطيف الشاهين :

وكذلك موضوع تقاضي رسوم على الأخبار الصادرة من وكالة أنباء الإمارات ، وشكرا .

معالي الرئيس :

تفضل معالي الوزير .

معالي / سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان : (وزير الخارجية - رئيس المجلس الوطني للإعلام)

سيدي الرئيس ، كما تفضلتم فقد تحدثت في بداية الجلسة حول ضرورة النظر بشكل جدي وإيجابي – وهذا بناء على التقرير – في مسألة فتح ملحقيات ومكاتب إعلامية في سفارات الإمارات في الخارج .

وبالنسبة لمسألة وجود كادر أفضل في المجلس الوطني للإعلام أعتقد أن هذه – معالي الرئيس – تحتاج إلى توصية منكم ، فأنا لا أستطيع أن أرفع هذه التوصية لمجلس الوزراء من خلال المجلس الوطني للإعلام ، فإذا جاءت من المجلس الوطني الاتحادي فشيء أكيد نرحب بها .

سيدي الرئيس ، فيما يتعلق بتقاضي رسوم من قبل وكالة أنباء الإمارات عن الأخبار : الحقيقة في هذا الأمر توجد فلسفتين هما : فلسفة تقول بطلب رسوم ، وفلسفة أخرى تقول بعدم طلب رسوم ، وطبعاً – معالي الرئيس – أنتم خير العارفين مدى محبتكم وشغفكم لزيارة المتاحف ، فاليوم حتى زيارة المتاحف فإن معظم دول العالم أصبحت تقدمها بدون مقابل وحتى المتاحف الخاصة كذلك ، فأنا أضرب هذا المثال لأقول أن وكالة الأنباء تعتبر – أيضا – خدمة عامة وخدمة تقدم أخبار ومواضيع وقضايا عامة ، ولا بد أن تكون مجانية ، فوجود أي نوع من الرسوم عليها حتى لو كانت بسيطة ورمزية فإنني أعتقد أنها ستكون عائقاً وحتى ولو كان رسماً مخفضاً ، ولكن لا أعتقد أن هذا العائق مقبول ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للدكتورة أمل القبيسي ، وأرجو من بقية الإخوان طالبي الكلمة الإختصار وعدم التكرار .

سعادة / د. أمل عبدالله القبيسي : (النائب الأول للرئيس)

شكرا معالي الرئيس ، بداية أود أن أرحب بسمو الشيخ عبدالله بن زايد – وزير الخارجية – رئيس المجلس الوطني للإعلام ، وأشكر – كعضو في المجلس – وبناء على تجربة فعلية للمجلس الوطني للإعلام ووكالة أنباء الإمارات على تغطيتهم المميزة لكل ما يقوم به المجلس الوطني

الاتحادي سواء داخل أو خارج الدولة ، وأعتقد أنكم نجحتم في إيصال صوتنا وصورتنا بصورة فاعلة إلى المجتمع الإماراتي وحتى خارج الدولة ، فأشكركم على هذا الدور . كذلك هناك شكر خاص لسمو الشيخ عبدالله على دوره الإعلامي القيادي المميز الذي استطاع من خلاله أن يكون قدوة صالحة لمجتمعنا وخاصة لشبابنا في دولة الإمارات ، وهذه القدوة كان لها اثر كبير في نشر الكثير من القيم المجتمعية والرسائل وتشجيع العمل التطوعي ، وبناء على هذه المكتسبات والإنجازات التي حققها من خلال هذا الدور القيادي أعتقد – معاليك – أن الكثير من الأمور تم مناقشتها في الواقع الإعلامي ، لكن هنا ربما لدي بعض المقترحات العملية التي أتمنى أن تحصل على القبول من معاليكم وسموكم ، وأولها : نحن لمسنا أن الشباب عندهم تعطش فعلا لممارسة دورهم الإعلامي ، ودور يحسون من خلاله أنهم ينقلون وجهات نظرهم ، ويكون منهم وإليهم ، ويمارسون فيه – أيضاً - حرية التعبير المسؤولة عن صوتهم ، وهذا على واقع التواصل الإجتماعي بقنواته الحالية المختلفة وقد اتضح لنا ذلك ، لذلك – سموك – إذا كانت هناك إمكانية لأن نطبق تطلعاتنا وتطلعاتهم بطريقة عملية عن طريق – مثلا – تدشين مجلة لشباب الإمارات ، وبالتالي أن يكون جميع المحررين والمشاركين فيها من شباب الإمارات الواعدين على امتداد رقعة دولة الإمارات يعبرون فيها بحرية تعبير مسؤولة عن صوتهم ، وتكون هذه المجلة معبرة عن تطلعاتهم وعن آرائهم ، وأيضا ستكون مؤشر لنا – أيضا – داخل الدولة عن حس الشباب وصوتهم وتوقعاتهم وتوجهاتهم ، ومن خلالها سنمارس تدريبهم وتأهيلهم على العمل الإعلامي بشكل صحيح بإشراف أناس متمكنين في هذا المجال وبالتالي تكون هناك صلاحية في أن يقودوا هذه المجلة ، وأقترح – معالي الوزير – إذا حصل هذا المقترح القبول لديكم أن تكون الكلمة الإفتتاحية لهذه المجلة لسموكم حيث من خلالها تستطيعون إرسال رسالة مجتمعية قيمة لهذه الشريحة الكبيرة من مجتمعنا والهامة جدا ، وأستطيع من الآن أن أتخيلها حيث أنها ستكون – فعلاً – موجهاً كبيراً نطمح من خلالها إلى ترسيخ المواطنة وتعزيز الهوية الوطنية ، وإعطائهم - فعلاً - ممارسة حقيقية لدورهم والمسؤولية في تحمل هذا الدور ، ونستطيع من خلال هذه المجلة أن نضمن أن تكون لدينا كوادر وطنية مؤهلة وقد مارست هذا العمل بحيث نستطيع أن نبني عليها ، هذا بشأن المقترح الأول .

أما المقترح الثاني ، فسموك لا يخفى عليك ، فدائما أتساءل أن أبناءكم وأبناءنا اليوم عندما نريد أن نشاهد برنامج يليق بهم لمتابعته على قنواتنا المحلية فإلى أي قناة نتوجه ؟! فهناك – للأسف – ندرة في البرامج الموجهة للأطفال وللشباب وإن كانت هناك بعض البرامج على بعض القنوات ، لكن - للأسف - المحتوى قد لا يليق حتى بنا ، وأحيانا هناك رسائل عنف – للأسف – حتى في

الأفلام الكرتونية الموجودة ، وحتى في " توم وجيري " توجد فيه رسائل عنف ، لذلك – معالي الوزير – يا حبذا لو تكون هناك مبادرة من خلال المجلس الوطني للإعلام مع المؤسسات الإعلامية المحلية الموجودة لتبني – فعلاً – خطط وطنية لتطوير القطاع الخاص ببرامج الأطفال والبرامج الموجهة للشباب ، فاليوم الإعلام هو أكبر وأهم وأخطر موجه ، وإذا كنا نتكلم عن نواحي أمنية ونواحي فكرية وإذا كنا نتكلم عن أيديولوجيات فالآن تبدأ صياغتها من الأطفال ، فاليوم يُمثّل الطفل أكبر نسبة للمشاهدة والتقليد عن طريق وسائل الإعلام التي يتابعها ، فما تبثه هذه الوسائل في هؤلاء الأطفال هو أكثر مما يبثه والديه ومدرسته ، ويتأثر بذلك بشكل كبير ، فإذا كانوا لا يقرأون فعلى الأقل فإن الشيء الذي يشاهدونه يمكن أن يوجههم بشكل إيجابي ، فلذلك – معالي الوزير – إذا كان هناك مجال قبل أن نعزز ونحصن الهوية الوطنية عندهم يجب أن نرسخ لديهم مبدأ المواطنة ، ومن تجارب بسيطة من خلال مؤتمرات طلابية حضرناها – معالي الوزير – نجد أن ابناءنا يصلون إلى مرحلة حتى دخول الجامعة وهم لديهم من المفاهيم البسيطة التي نحن نعتقد أنهم يعرفون معناها ومع ذلك نجدهم غير قادرين على تحديدها بشكلها العملي وذلك كمفهوم المواطنة ومفهوم الهوية الوطنية وغيرها ، فطريقة التعامل أو توصيف هذه الرسائل الإعلامية بشكل يليق بفكرهم ، وبشكل – فعلا – يتماشى معهم مهمة واجبة علينا في هذا المجال ، لذلك نتمنى – معالي الوزير – أن تكون هناك برامج وطنية مخصصة للأطفال وللشباب تخاطبهم بهذه الرسائل المجتمعية الهامة التي ترسخ قيم المواطنة والهوية الوطنية لديهم ، وكذلك تشجع الفكر الإبداعي ومبدأ الحوار .

أخيراً – معالي الوزير – أشكرك كثيراً على تصريحك بأنه سيكون هناك تمثيل إعلامي خارجي يوجه الخطاب الإعلامي بما يليق بمستوى الدولة وإنجازاتها . أيضا – معالي الوزير – مقترح أخير : عندما – أضرب به المثل – فقد حدثت مسألة رسوم الكاريكاتير المسيئة للرسول عليه الصلاة والسلام – للأسف – وربما تكون - أحياناً - ردات الفعل هي استنكار وغير ذلك ، لكن هناك بعض ردات الفعل الإيجابية التي كان لها دور إيجابي أيضاً ، فأحد الإخوة من رجال الأعمال العرب اشترى صفحة كاملة في أهم مجلة دنماركية تنشر هناك وتتابع بشكل كبير حيث اشترى هذه الصفحة لمدة عام كامل وأصبح ينشر فيها بشكل مدفوع مقالات تبين سماحة الإسلام وتبين رسائل إيجابية عن الإسلام ، فكانت النتيجة التي حققها عن طريق الإعلام وبهذا التفكير الإيجابي المبدع كانت أكبر من النتائج الأخرى التي من الممكن أن تتحقق عن طريق الردود السلبية من بعض الفئات الأخرى ، فالقصد من ذكر – معالي الوزير – أنه بدلاً من أن ننتظر من الإعلام الخارجي أن ينتقي حسب مزاجه ما سينشر عنا ويبدأ ببث هذه الرسائل أن يكون لنا توجه إعلامي منظم ومخطط في وسائلهم الإعلامي المتابعة بشكل كبير بحيث نستطيع من خلال ذلك أن

نبعث رسائلنا وخطابنا الإعلامي الذي يبين صورتنا بشكل صحيح من خلال هذه الوسائل ولا نعتمد فقط عليهم ، وشكرا .

معالي الرئيس :

معالي الوزير ، طرحت الدكتورة أمل ثلاث نقاط هي :

النقطة الأولى : مقترح مجلة شباب الإمارات بحيث يحررها ويديرها شباب الإمارات ويتدربوا فيها .

النقطة الثانية : حول إعطاء محتوى هام في مختلف وسائلنا الإعلامية خاصة التلفزيونية للأطفال والشباب في القيم الوطنية .

النقطة الثالثة : مبادرة برسائل إعلامية للخارج تكون إيجابية عن وطننا وديننا وعن حضارتنا ، تفضل .

معالي / سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان : (وزير الخارجية - رئيس المجلس الوطني للإعلام)

شكرا معالي الرئيس ، ربما أن فكرة وجود مجلة للشباب قد تروق أكثر لجامعة الإمارات أو كليات التقنية او المؤسسات التعليمية الإعلامية ، فإذا راقت لهم هذه الفكرة – سيدي الرئيس – فنحن في المجلس الوطني للإعلام على استعداد لتقديم كافة الخدمات والدعم الذي يحتاجونه .

معالي الرئيس ، بالنسبة لوجود قناة تلفزيونية للأطفال أتفق في هذا مع الدكتورة ، فالمشكلة اليوم أن ما تبثه قنوات الأطفال هي في الغالب باللغة الإنجليزية ، وإذا كانت بالعربي فالدبلجة سيئة أو المحتوى متدنٍ ، أو غير شيق ، ولكن نحن في المجلس الوطني للإعلام ليس من مهامنا إنشاء قنوات تلفزيونية ولكن أعتقد أن وجود قناة تلفزيونية للأطفال أصبح أمر ملح بشكل كبير في الإمارات ، وحتى الدبلجة – مع الأسف – في الغالب ليست باللغة العربية الفصحى ، ولكن في غالبيتها بلهجات محلية أخرى ، فأنا أفضل في نهاية الأمر إذا لم تكن باللغة الفصحى أن تكون بلهجتنا الخليجية أو الإماراتية ، لكن بوجود قناة للأطفال في الإمارات يهتم بها القطاع الخاص أو القطاع الحكومي - أعتقد أنها - ستكون بادرة طيبة ، وأتمنى أن يلبوا نداء المجلس في هذا الأمر .

سيدي الرئيس ، انا أتفق تماما ، فدائما التوجيه الإيجابي في أي أمر أسهل من معالجة السلبيات ، بل بالعكس رأينا في كثير من الأحيان أن مواجهة الخطاب السلبي يعطي دعم وإعلان وترويج سواء كان لكتاب أو لمقالة أو غير ذلك ، ولا أريد الدخول في أمثلة ولكن كلكم تعرفون هذه الأمثلة وكيف ارتدت علينا سواء كدولة أو كعرب أو كمسلمين ، ونحن نحاول قدر الإمكان دائما في المجلس الوطني للإعلام أن تكون سياسة الإمارات إيجابية ، ونبحث عن كيفية إيصالنا للرسائل

الإيجابية سواء كانت عبر البعثات الدبلوماسية أو عن طريق الصحف والصحافيين بدعوتهم للإمارات ، وأنا – فقط – عندي ملاحظة واحدة فيما يتعلق بالإعلانات المدفوعة ، فبمعرفتي الشخصية أن الإعلانات المدفوعة لغرض الترويج دائماً القارئ يقلب الصفحة عنها ، لذلك أنا افضل أن أستخدم هذا المبلغ وهذا المحتوى بطريقة أرتب وأفضل لأن وقعها دائما يكون أفضل .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ أحمد الشامسي .

سعادة / أحمد محمد رحمة الشامسي :

شكرا معالي الرئيس ، وشكراً لسمو الوزير ، بداية اسمح لي يا معالي الرئيس أن أتقدم بالشكر لسمو الشيخ عبدالله بن زايد على رعايته وخدمته الطويلة في مجال الإعلام وجهوده المتميزة منذ أكثر من عشرين عاما التي عرفناه بها في العمل من خلال عمله كوكيل لوزارة الإعلام ورئيس المجلس الوطني للإعلام ، وهذه الخبرة ليست تقليل من دوره في وزارة الخارجية لكن هي الأساس الذي تأسس عليه سمو الشيخ عبدالله .

معالي الرئيس ، لدي فقط ثلاث ملاحظات ترفيهية بعض الشيء للمجلس أولها : هناك ما يسمى في العالم بالعالم الافتراضي والذي هو محور اهتمام كبير ، وخير دليل على ذلك أن الجلسة الآن منقولة عبر " توتير " من خلال إحدى الأخوات الإعلاميات الموجودة معنا في الجلسة ، ولا أرغب في ذكر اسمها حتى لا أزيد المتابعين لها لكن هي كاتبة عمود في صحيفة الاتحاد ، وأيضا زميلتها الموجودة مقابلها .

الشيء الثاني – سيدي الرئيس – توجد مداخلة الآن على " تويتر " من الأخ " سامي الريامي – رئيس تحرير صحيفة الإمارات اليوم " يقول أن المعلومات التي عرضت فيما يخص نسبة التوطين أنها 5% ليست دقيقة مائة بالمائة ، وإنما نسبة التوطين في صحيفة الإمارات اليوم هي 14% ، طبعاً هذا كلام - فقط - للعلم ، فلا تتهموني بمتابعة ذلك أنني غير مركز في الجلسة .

سيدي الرئيس ، سمو الوزير قال لم تتكلموا عن مكافآت ورواتب العاملين في المجلس الوطني للإعلام ، أود أن أشكر مجلس إدارة المجلس الوطني للإعلام ، فكما ذكر في ديوان المحاسبة أنهم تنازلوا عن مخصصاتهم لمدة سنة وأعتقد أن ذلك كان في عام 2011م فمشكورين على هذا الجهد .

سيدي الرئيس ، أود أن أتكلم اليوم عن معادلة أو توازن فيما بين الحرية الإعلامية ومدى الحاجة لتحقيق الأهداف المجتمعية لدولة الإمارات ، وأؤكد على أن الحرية الاعلامية وعدم تقييد الإعلام ورقابته سواء الإعلام المرئي أو السمعي أو الإعلام الافتراضي إلى الحد الذي لا يتعدى على

العقيدة الإسلامية أو على الأعراف المجتمعية ومتطلبات الأمن القومي في دولة الإمارات العربية المتحدة .

سيدي الرئيس ، هناك الكثير من الارقام الآن تشير إلى أن دولة الإمارات تستضيف عدد كبير من المحطات الفضائية والإذاعات ايضا في الدولة حيث يصل العدد حسب بعض الإحصائيات إلى (85) محطة فضائية و (38) محطة إعلامية ، وايضا هذه المحطات الإذاعية تشمل اللغة العربية والإنجليزية والملاليو والهندية والأوردو والتاميل والفلبينية والفارسية والروسية والصينية ولغات أخرى كذلك ، والسؤال هنا كيف يتم رصد ومتابعة هذه المحطات ، فنحن لا نرغب بوجود رقابة لكن يجب متابعة ما تبثه هذه المحطات ، لأنه – حقيقة – ما تبثه هذه المحطات أحيانا يكون سلبيا على مجتمع دولة الإمارات ، فعلى سبيل المثال في محطة تلفزيونية قبل فترة أظهرت صورة لعاملة منزل تُضرب من قبل امرأة ، وليس هذا هو المهم لكن المهم أن المرأة التي تضربها تلبس عباءة ، وكأن هذه المرأة تعكس مجتمع دولة الإمارت العربية المتحدة ، محطة أخرى أظهرت – وهذا تم تداوله على الإنترنت كثيرا – تقرير عن الأمطار في دولة الإمارات وعن منطقة في دبي بالذات حيث نقلوا تأثير الأمطار على الجالية الهندية في هذا المكان ، طبعا لا بد أن يكون هناك توازن ، فنحن لا ندعو إلى فرض رقابة على الإعلام لكن سمو الوزير يعرف أنه أيضا الدول المتقدمة عندهم اعتبارات وقوانين تفرض نوعا من المسؤولية للإعلام ، فمثلا إذاعة الشرق - وسمو الشيخ عبدالله يعرف إذاعة الشرق أكثر من أي واحد منا في المجلس – عندما تنقل خطبة الجمعة من الحرم المكي فعندما يصلون إلى مرحلة الدعاء يقطعون البث لأن هناك نوع من الرقابة في هذا الموضوع ...

معالي الرئيس :

هذه المحطة في باريس ، أردت التوضيح حتى لا يفكر الإخوة أنها في الإمارات ، فسعادة العضو يقول أنه حتى المجتمعات الديموقراطية لها عادات وتقاليد وقيم ، تفضل .

سعادة / أحمد محمد رحمة الشامسي :

... لذلك أنا أرغب – سيدي الرئيس – أن تعمل التشريعات القادمة أو التي تفضل بها معالي الوزير على خلق هذا التوازن – لأن قانون عام 1980م لا يلبي هذا الشيء – بين مدى الحاجة للحرية الإعلامية وفي المقابل الحاجة لمتطلباتنا الدينية وقيمنا المجتمعية وأعرافنا ، ومتطلبات الأمن القومي لدولة الإمارات ، وشكرا .

معالي الرئيس :

معالي الوزير ، الأخ أحمد الشامسي يتكلم عن تحليل المحتوى أو تحليل خطاب المحطات الأجنبية التي تبث من الإمارات ، ومعرفة ما هي الإتجاهات العامة لهذا الخطاب بحيث لا تنقل

صورة مشوهة عن واقع الإمارات مع إعطائها كافة ما تسمح به القوانين من حريات ، وكيف أنه حتى في الدول المتقدمة تفرض هذه الدول مجموعات من القيم ومصلحة المجتمع على مختلف الوسائل الإعلامية الأجنبية الموجودة فيه ، تفضل .

معالي / سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان : (وزير الخارجية - رئيس المجلس الوطني للإعلام)

شكرا معالي الرئيس ، أعتقد فيما يتعلق بشق قانون المطبوعات السابق ...

معالي الرئيس :

إعطاؤها كافة ما تسمح به القوانين من حريات وكيف أن هذه حتى في الدول المتقدمة تفرض مجموعة من القيم ومصلحة المجتمع على مختلف الوسائل الإعلامية الأجنبية الموجودة فيه ، تفضل .

معالي / سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان : (وزير الخارجية - رئيس المجلس الوطني للإعلام)

شكراً معالي الرئيس ، أعتقد أن هناك شق يتعلق بقانون المطبوعات السابق أو الحالي - على الأقل - ، ونحن في طور - وقد ذكرت هذا الموضوع - مراجعة قانون الأنشطة الإعلامية ولكن - معالي الرئيس - عندما تكون هناك حرية فلابد أن هذه الحرية تقابلها مسؤوليات ، وهي ليست مسؤولية قانونية وإنما - أيضاً - مسؤولية أخلاقية ومسؤولية تجاه المجتمع ولابد أن أي صحفي قدير يريد أن يفرض احترامه لمتابعيه أن يكون على كفاءة عالية ليس - فقط - في النقل ولكن في مصداقية هذا النقل .

أما فيما يتعلق بالضوابط فأنا أتفق تماماً - معالي الرئيس - بأن لكل مجتمع ضوابط ولابد من مراعاتها ولابد من الوصول إلى أفضل نتيجة ممكنة لوضع هذه الضوابط ، وأنا شخصياً دائماً أفضل أن المؤسسات الإعلامية هي التي تستطيع أن تدخل في تفاصيل هذه الضوابط ، الحكومة تستطيع أن تضع معايير عامة لهذه الضوابط ، لأنه كلما دخلنا أكثر في هذه التفاصيل فإننا نعقد العمل عليهم وعلينا - أيضاً - ، ولكن إذا كانت هناك أطر عامة تستطيع المؤسسات أن تعمل من خلالها وأن تطور من هذا المحتوى وأن تضع ضوابط سواء كانت بين هذه المؤسسات أو في داخل كل مؤسسة فإننا نعرف دائماً أن ذلك يؤدي إلى نتائج أفضل ، ليس بودي أن أسمي مؤسسات إعلامية بأسمائها ولكن إحدى أفضل المؤسسات الإعلامية على مستوى العالم اليوم لا تحكمها قوانين البلد الذي تصدر فيه ولكن بشكل أساسي تحكمها اللوائح الداخلية المعدة من قبل العاملين في هذه المؤسسة .

معالي الرئيس ، أرجو أني لم أتجاهل أي نقطة ، فلاشك أن أي عمل إعلامي هو عمل ليس - فقط - بث وإنما بث واستقبال ، فدائماً طريقة تطوير عملنا هو بالاستماع لصدى جمهورنا سواء كان جمهورنا هو وسائل الإعلام التي تعمل بدولة الإمارات ولكن بشكل أساسي هم متلقو وسائل الإعلام الإماراتي إن سمعوا أية ملاحظات أو شكاوى على بعض المحطات ، وفي نهاية الأمر حتى لو نقوم بأفضل وسيلة ممكنة للرقابة والمتابعة إذا لم يكن لدينا إلمام كافٍ بهذه المحطة أو ثقافتها أو نوعية المقدمين فيها أو خلفياتهم ، وربما حتى تمر علينا بعض الألفاظ أو التعابير أو بعض المواقف التي لا نستطيع معرفة ما هو المقصود منها أو يكون تفسيرنا خاطئ لها ، فدائماً - معالي الرئيس - أفضل وسيلة لتحسين أدائنا هو الاستماع لملاحظات الجمهور الموجود ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، أخ أحمد تفضل .

سعادة / حمد أحمد الرحومي : (مراقب المجلس)

معالي الرئيس ، في مداخلتي الأخيرة - حقيقة - أشكر سمو الوزير على توضيحه وأود أن أوضح أن الإعلام النابع من الدولة لابد أن يخدم مصالح الدولة أو على الأقل أن يتفق ولا يتعدى على مصالح الدولة ، بمعنى أن أي محطة محلية ترغب بالقيام بممارسة عمل من الدولة لابد أن تكون لها رسالة وهذه الرسالة موافق عليها من جهة الترخيص ، لأن هناك اعتبارات يجب الأخذ بها ، بمعنى أن هذه المحطات الأجنبية أو المملوكة لأجانب بأسماء شركاء مواطنين أو مملوكة بالكل لأجانب - وكيفية الترخيص لن أتطرق إليها ولن أتحدث عنها الآن - ولكن يجب أن لا تخدم الأمن القومي لهذه الجالية ، وكما تعرفون سموكم أن دولتنا فيها تركيبة سكانية معقدة نوعاً ما - وهذا ليس مجال الحديث عنها - تحتاج إلى نوع من الأخذ بالاعتبار لكل العناصر الموجودة كي لا نزيد المشكلة ، ولا تكون هذه الإذاعات موجهة من قبل دولهم لخدمة مصالحهم ، مثلاً أنا عندي اليوم مجموعة كبيرة من المجلات الأجنبية لكن هناك جريدة من الجرائد كتبت (X-fat see UAE as their second home) وهذا شيء جيد وشعور طيب - في الحقيقة - من قبلهم ، لكن - حقيقة - أنا كمواطن - مع احترامي لهم - أفسرها بأن الوافدين يرون - وأنا أترجم الكلام - أن الإمارات هي موطنهم الثاني ، شيء طيب وشعور طيب ونحن نرحب بهم في دولة الإمارات ، ودولة الإمارات هي الدولة المضيفة ، لكن هذا الكلام يخلق شعوراً غريباً لي كمواطن ، هناك شخص - من ضمن الحديث - قال : " يقولون لي لماذا تغادر هذه الدولة ؟ " هذه فيها دعوة للاستمرارية وأنا أخشى على هويتي ، وحقيقةً الإعلام هو السلاح الأقوى من السلاح المادي ، فالإعلام يصل إلى

كل بيت، والإعلام يصل للسامع في السيارة ، وفي المنزل ، وعلى تويتر ، وعلى الفيسبوك ، فلابد أن نتعامل مع ذلك بشيء من الحساسية نظراً لتركيبتنا المجتمعية .

في النهاية - معالي الرئيس ، سمو الوزير على سبيل المثال ولن أكثر في هذا الموضوع - بعض الإذاعات المحلية تقول - مثلاً - أن مجموعة من " Islamic Terrorists " أي " الإرهابيين الإسلاميين " ، يفترض أن لا يستخدم هذا المصطلح ، يجب أن نضع عليهم قيوداً في استخدام هذه المصطلحات ، وبالنسبة للإباحية ، فأنا لا أرغب باستخدام هذا المصطلح لأنه كبير لكن هناك تعديات للقيم المجتمعية في الإعلام الذي يبث من دولة الإمارات ، هناك تعديات واضحة في هذا المجال وأرجو أن يؤخذ هذا الكلام بعين الاعتبار ، وشكراً معالي الرئيس وشكراً لسمو الشيخ عبدالله على سعة صدرك .

معالي الرئيس :

شكراً أخ أحمد ، ننتقل إلى الأخ سعيد ، وكما ذكرنا أرجو الاختصار يا إخوان لأن الإخوة تطرقوا لمعظم القضايا ، تفضل يا أخ سعيد بن ناصر الخاطري .

سعادة / سعيد ناصر الخاطري :

بسم الله الرحمن الرحيم ، شكراً معالي الرئيس ، بدايةً نشكر الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان - وزير خارجية ورئيس المجلس الوطني للإعلام على هذه التوضيحات وعلى سعة صدره ، سيدي معالي الوزير ذكرتم من مرتكزات الإعلام مفهوم الهوية الوطنية بأنها جزء من الأمن القومي الوطني وسياج يحمي كيان الوطن ووحدته ، الحقيقة أن هذا التعبير له صدى كبير في النفس ، والمداخلة التي أريد قولها : ما هي الإجراءات التي اتخذت لتصحيح مفهوم الهوية الوطنية على المستوى الإعلامي والتعليمي ؟ وهل الحملات التوعوية كافية للحفاظ على هذه الهوية ؟ وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً أخ سعيد ، تفضل يا معالي الوزير .

معالي / سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان : (وزير الخارجية - رئيس المجلس الوطني للإعلام)

معالي الرئيس ، في نهاية الأمر نحن في المجلس الوطني للإعلام نستطيع أن نفعل ما علينا من مسؤوليات يحددها القانون أو تحددها إمكانياتنا ، ولا نستطيع أن نقوم بأي نشاط إلا بدعم من الحكومة وبدعم من مؤسسات الدولة وعلى رأسها مجلسكم الموقر .

معالي الرئيس ، بودي أن أعود إلى نقطة أثيرت قبل قليل وهي - معالي الرئيس – أنني لا أعتقد أن مسؤولية المجلس الوطني للإعلام أن تحاسب المؤسسات الإعلامية أو تتناقش معها فيما يتعلق بالرسالة ، فالمؤسسات الإعلامية هي مؤسسات ناقلة للرسالة ، فالآن إذا عبّر أحدهم بشعوره بشكل إيجابي أو سلبي ونقلت هذه الرسالة ولم تكن فيها أي مخالفة للقانون العام في البلد فعلى أي أساس أستطيع أن أحاسب هذه المؤسسات ؟! ليس بودي أن أدخل في بقية الحديث ولكن أنا أعتقد أننا أمام إشكالية حقيقية في فهم أو في التعرف على كيفية التعامل مع الإعلام ، هل نريد أن نغلق أجواءنا وفضاءاتنا عن الإعلام وفي نفس الوقت نريد مؤسسات إعلامية تأتي وتبث من الإمارات وتعكس صورة إيجابية عن الإمارات ؟! ولكننا لا نريد كل الصورة لأن جزء من الصورة لا تعجبنا ونسبة كبيرة من المقيمين عندنا من غير المواطنين وإذا نقلوا صورتهم لابد أن تكون تماماً كما نريدها وتماماً كثقافتنا وتماماً مثل سياساتنا وتوجهاتنا ؟!

معالي الرئيس ، الإجابة الحقيقية لهذا الموضوع هي مستحيل ! فأنا أعتقد أن هناك تناقضاً في مطلب حرية الإعلام ومطلب تسهيل الحصول على التراخيص والمناطق الإعلامية وتطوير قانون الأنشطة الإعلامية ، وفي نفس الوقت أسمع اليوم بعض الأصوات تطالب بإيجاد - ليس فقط ضوابط - ولكن حواجز حقيقية ! وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزير ، حقيقة النقطة التي طرحها الإخوان هي التوازن أكثر ما هو وضع الحواجز، التوازن في الرسالة الإعلامية بحيث لا تطغى على القيم والتقاليد وعلى قضايانا الوطنية المتعلقة بالهوية وغيره ، والآن ننتقل إلى سعادة عفراء راشد البسطي تفضلي .

سعادة / عفراء راشد البسطي :

شكراً معالي الرئيس ، بداية أرحب بسمو الشيخ عبدالله بن زايد - وزير الخارجية - رئيس المجلس الوطني للإعلام ، ومن خلال العرض التقديمي الذي عرضه سمو الشيخ قبل قليل وبالذات حول دور المجلس الوطني للإعلام الخارجي فقد تحدث عن إبراز مواقف الدولة وإنجازاتها وشرح سياساتها وإيصال رسالتنا الإعلامية الوطنية إلى الخارج وفي صلب خطة تطوير المجلس الوطني ومأسسة الرسالة الإعلامية الموجهة للداخل والخارج وملحقيات إعلامية في الخارج ، هذه طموحنا كلنا سمو الشيخ ، ونحن نتمنى خلال الفترة التي أنشئ فيها المجلس وهي تعادل خمس سنوات نتمنى أن تأخذ هذه النقاط الأولوية في التنفيذ وبالذات الملحقيات الإعلامية في الخارج ، وبما أنك - معالي الوزير - تمسك العصا من الوسط في السياسة الخارجية وكذلك في السياسة الإعلامية نرى - صراحة - ما يكدرنا نحن كمواطنين وبالذات في وسائل الإعلام الدولية التي لا

تزال تنقل نفس الصورة النمطية التي تنقلها منذ فترة وهي التي تتعلق بحرية حقوق الإنسان والحريات السياسية وبالذات التقارير الدولية التي تظهر في الوقت الحالي ، - أيضاً - حتى عن المحاكمات للمتهمين بالنسبة لتنظيم الإخوان الموجود في الدولة ، كذلك قضايا المرأة التي تأخذ منعطفاً غير جيد في نقلها في الصورة الخارجية حيث لعبت السياسة - وأقصد الإعلام الخارجي - تفسير مغلوط في العلاقات الاتحادية بين الإمارات ومثال ذلك تحليل أزمة ديون إمارة دبي حيث تعامل الإعلام الغربي بعدائية كبيرة في المجالات التي عملت عليها الدولة وخاصة في مجال حقوق الإنسان وحريات وحقوق المرأة ، حيث تلاحظ أن ما كتب عن دولة الإمارات في هذه النواحي كلام كثير ومؤذي عندما نقرأه وخاصة في جرائد مثل " نيويورك تايمز " و " جيروزاليم بوست " حيث نشرت حقائق غير صحيحة عن دولة الإمارات ، يقابلها - أيضاً - الإعلام الغربي وذكره لقضايا أخلاقية مخلة بالآداب قامت بها جنسيات مقيمة على هذه الدولة ونشرت في جرائدهم وكأن هذا حق مشروع لهم في ممارسة أفعال جنسية شائنة على شواطئ البحر أو في أماكن أخرى وأمور أخرى - بصراحة - تصيبنا بالغم والغثيان عندما نقرأ عنها ، كما تكلموا - أيضاً - عن قضايا العمالة المنزلية وركزوا عليها وركزوا على المعاناة التي يعانونها على أيدي المواطنين ، وتكلموا عن الجرائم الاقتصادية التي ارتكبها هؤلاء الوافدون بحق الدولة وكأنها حق مشرع لهم في ارتكابها والهروب من الدولة وعدم ملاحقتهم عالمياً أو خارجياً لإحضارهم للدولة لمحاكمتهم ، وهذه مجرد بعض من الأشياء التي نتمنى من سيدي وزير الخارجية أو رئيس المجلس الوطني للإعلام أن يجيبني عليها ، وأتمنى أن أعرف ماذا فعل المجلس لتعزيز صورة الإمارات في الإعلام الغربي ؟ هذا سؤالي الوحيد ولكن في نفس الوقت أريد أن أطرح عليك - معالي الوزير ، معالي الرئيس - موضوع " ويكيبيديا - WIKIPEDIA " - مثلاً - ، فهي صفحة نحن نعرف أننا لا نعتمد عليها اعتماداً كبيراً ولكن هذا نوع من الإعلام الحديث ، ماذا كتب في الويكيبيديا ؟ سأقرأ سطرين - فقط - عما هو مكتوب عن دولة الإمارات : " تعرف حقوق الإنسان في الإمارات العربية المتحدة وتعرف بحالة تدهور حيث تشهد البلاد استغلالاً كبيراً للعمال الأجانب ولاسيما النساء منهم الذين يعيشون في ظروف عمل صعبة ويتم استغلالهم من جانب مشغليهم الذين يمارسون حقوقاً مفرطة عليهم ، كما لا يملكون حق الإضراب ، وفي جانب الحريات العامة تقمع المعارضة حيث تحتجز السلطات الإماراتية الكثير من نشطاء المجتمع المدني خصوصاً جمعية الإصلاح الإسلامية غير العنيفة وبينهم محامين حقوقيين بارزين وقضاة وقيادات طلابية ، كما تقوم الحكومة الإماراتية بترحيل ومضايقة المدافعين عن حقوق الإنسان وتحرم المحتجزين السياسيين من المساعدة القانونية بترهيب وترحيل من يسعى إلى إمداد

المحتجزين بالمساعدة القانونية ، وتضيق السلطات على كثير من المعاهد والمرافق الحقوقية " ، هذا منشور في " ويكيبيديا " وبكل سهولة نستطيع الدخول إلى هذا الموضوع ونعدل عليه ، أين دور المجلس الوطني للإعلام ؟ وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً أخت عفراء ، معالي الوزير الأخت عفراء تسأل عن مسألة متابعة الحملات الإعلامية الخارجية ونقل صورة مشوهة لما يدور في الإمارات ودور المجلس في التعامل مع هذه الهجمات الإعلامية أو نقل الصورة مشوهة للإمارات في الإعلام الخارجي تفضل .

معالي / سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان : (وزير الخارجية - رئيس المجلس الوطني للإعلام)

معالي الرئيس ، أرجع وأقول مرة أخرى أن أفضل وسيلة لمواجهة أي أخبار مشوهة هي أولاً : توفير المعلومة في الوقت المناسب وبالوسيلة المناسبة ، وثانياً : وجود متحدث رسمي بالتأكيد سيعالج هذا الموضوع إلى حد كبير .

معالي الرئيس ، أعتقد أن المجلس الوطني الاتحادي ربما يبذل جهداً أكبر في التواصل مع المؤسسات الإعلامية ، وفي نهاية الأمر المجلس الوطني ليس جزءاً من المنظومة التنفيذية ولكنه الجهاز التشريعي في الدولة وستكون كلمته هي الكلمة الأكثر مسموعة من كلمة الحكومة في التعبير عن حقيقة الأوضاع والإنجازات في الإمارات .

معالي الرئيس ، أريد - من خلالكم - أن نشجع - وربما أني لا أتكلم عن قضية أمن الدولة الأخيرة - لأن هذه القضية كانت نموذجاً حقيقياً لتوفير المعلومة ووجود الصحفيين المواطنين واهتمامهم بسير القضية ، ولابد أن نشيد - ليس فقط - بالشفافية ولكن الشفافية غير المعهودة في كثير من الدول في قضية بهذه الحساسية وبهذه الصعوبة ، ولكن - معالي الرئيس أيضاً - هناك إشكالية في بعض قضايا المحاكم التي ترسل رسالة - أيضاً - سلبية عن قضايا الإمارات، منها – على سبيل المثال - إن كان هناك تأخير في كثير من القضايا ، وعدم وجود تصريحات من المؤسسات القضائية التي تجعلنا نحن في المجلس الوطني للإعلام بوضع صعب جداً ووضع محرج جداً لتفسير كثير من الإجراءات أو التأخيرات أو تعطيل القضايا ليس لأشهر - فقط - ولكن لسنوات في بعض الأحيان ...

معالي الرئيس :

هذا بالنسبة للقضايا الجنائية يا معالي الوزير .

معالي / سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان : (وزير الخارجية - رئيس المجلس الوطني للإعلام)

نعم يا معالي الرئيس ، وأنا لا أتحدث - فقط - عن قضايا تتعلق بالأجانب ولكن عن قضايا تتعلق بالمواطنين بشكل عام ، ولكن بالتأكيد القضايا التي تتعلق بالأجانب تؤثر على سمعة البلد بشكل كبير ، فهذا الموضوع أتمنى من مجلسكم أن نبحث كيفية تطوير هذه المؤسسة ، سواء إن كان بتوفير مزيد من المعلومات أو بتعجيل كثير من القضايا لأن هذا - بالفعل - يؤثر علينا في المجلس الوطني للإعلام أو في صعوبة تفسير هذه القضايا في كثير من الأحيان ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزير ، والكلمة لسعادة الأخ أحمد عبدالملك أهلي - وكما قلنا - إذا رأيتم أن هناك بعض النقاط قد غطّاها الإخوة فلا داعي لتكرارها وإذا كان لديكم نقاطاً جديدة فنرجو الاختصار ، تفضل يا أخ أحمد .

سعادة / أحمد عبدالملك أهلي :

شكراً معالي الرئيس ، والشكر موصول لمعالي الشيخ عبدالله ، في الحقيقة كان لدي سؤال حول تقرير الميزانية والتوطين ولكن بعد اطلاعنا على رضاكم واستمعنا إلى شرح معاليكم ، ومن الواضح أن نسبة التوطين تسير بخطى جيدة وثابتة ، كما لاحظنا أنه في سنة 2011 كان الرقم بالسالب ، ونلاحظ أنه في سنة 2012 و 2013 قد حدث تحسناً كبيراً جداً ، لذا لا يسعني إلا أن أتقدم لمعاليكم بجزيل الشكر على دعم وتعزيز التوطين في المجلس الوطني للإعلام ، حيث أنه إذا دل ذلك على شيء إنما يدل على إيمان معاليكم بالمواطن وإمكانياته ونطمح - أيضاً - من معاليكم مزيداً من الدعم حيث أنه لن يتطور الإعلام إلا بأبنائه المواطنين ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً سعادة الأخ أحمد عبدالملك أهلي ، والكلمة لسعادة الدكتور محمد مسلم بن حم العامري ، تفضل .

سعادة / د. محمد مسلم بن حم العامري :

بسم الله الرحمن الرحيم ، شكراً معالي الرئيس ، والحقيقة لا يسعني إلا أن أشكر سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان على كل الأجوبة التي طرحها والتي تنم عن تخصصية وتعطينا اطمئنان أن المجلس الوطني للإعلام - إن شاء الله - مستمر في طريقه السليم ، ولكن لدي في مداخلتي نقطة حيث أننا ركزنا على الأرقام التي عرضها سمو الشيخ على الجانب المؤسسي وأن المؤسسات كانت مقصرة في قلة توظيف المواطنين ، وربما يكون هناك سبب آخر وهو عزوف

المواطنين - أصلاً - عن هذا القطاع ، فأنا - الحقيقة - أطلب من المجلس الوطني للإعلام أن يقوم بدراسة تحليلية عن أسباب عزوف المواطنين عن العمل في قطاع الإعلام ، وأنا أعتقد أن من أهم النقاط التي تسببت في ذلك هي ربما الأمور المادية ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، معالي الوزير هل هناك تعقيب ؟

معالي / سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان : (وزير الخارجية – رئيس المجلس الوطني للإعلام)

لا ، شكراً معالي الرئيس .

معالي الرئيس :

حسناً سننتقل الآن إلى سعادة الأخ أحمد عبدالله الأعماش .

سعادة / أحمد عبدالله الأعماش :

شكراً معالي الرئيس ، والشكر موصول لمعالي سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان " حفظه الله " ، معالي الرئيس ، على الرغم من المعلومات الإخبارية المتعددة التي تبثها ، والتقارير الإخبارية التي تذيعها وتنشرها وسائل الإعلام المختلفة سواء المقروءة أو المسموعة أو المرئية والتي لا تلامس - الحقيقة - ولا تنقل الواقع الإماراتي الحقيقي لابن الإمارات بل تذهب إلى أبعد من ذلك حيث أنها تقلب وتزور الحقائق بما يخدم توجهات أخرى وتتناقض مع أهدافنا الوطنية وتزور واقعنا الموروث وثقافتنا وحضارتنا التي ورثناها من آبائنا وأجدادنا ، وسؤالي إلى معالي الشيخ عبدالله هو : ما هي الخطط والبرامج التي اعتمدها المجلس الوطني للإعلام والتي تجعل من المواطن يعتمد على مصدر موثوق لكي يكوّن فكره ورأيه وموقفه حول ما يطرح وما يكتب وما يقرأ سواء في الإعلام المقروء أو المكتوب أو المسموع ويكون هذا الموقف متوافقاً مع قيادة الدولة الاتحادية حتى لا يكوّن هو رأياً ومن ثم ما يقرؤه هو رأي آخر وما يقتضيه من مكان آخر لآخر فبالتالي يكون لديه موقف متوافق مع قيادته، مدعوم من القيادة ، موثق بمعلومات محددة ، ويكون لديه القدرة على الدفاع عن الهوية الوطنية ويكون هذا المواطن والمواطنة قادران على مواجهة المنتجات الإعلامية التي تبث في كل وقت وفي كل حين والتي تؤثر سلباً على عقلية وسلوك النشء في بيوتنا ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً أخ أحمد عبدالله الأعماش ، وأعتقد أن المصدر الرئيسي هو وكالة أنباء الإمارات ، وما عداها - طبعاً - كلها اجتهادات تصب بطريقة أو بأخرى في الرسالة الإعلامية لمرسليها ، الكلمة لمعالي الوزير تفضل .

معالي / سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان : (وزير الخارجية - رئيس المجلس الوطني للإعلام)

معالي الرئيس ، شكراً على الإجابة على السؤال ولكن أحب أن أضيف - وقد ذكرت الإجابة التي كنت أفكر فيها حقيقة - أننا نعمل حالياً على تطوير خدمة وكالة أنباء الإمارات بحيث توفر خدمات بصورة مميزة أكبر ، ولكن - أيضاً - في ناحية المحتوى – كذلك - بحيث تحتوي على معلومات أكثر ويكون لديها محرك أرشيف أسهل للوصول إلى معلومة أسهل بحيث تكون مصدراً من مصادر الحصول على البيانات والقضايا التي تمس المواطن في دولة الإمارات ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، تفضل يا أخ أحمد .

سعادة / أحمد عبدالله الأعماش :

شكراً معالي الرئيس ، وشكراً لمعالي الشيخ عبدالله بن زايد " حفظه الله " ، فالمعلومات الإعلامية التي تذاع من وكالة أنباء الإمارات دائماً تكون مختصرة ولا تفيد المواطن لكي يكوّن فكراً ورأياً حول ما يطرح حول وطنه كمواطن ، كذلك المعلومات المستوردة من مختلف وسائل الإعلام - معالي الرئيس - تشير إلى أنماط تؤثر على حياتنا ، فبالتالي أنا أتكلم عن شقين ، الشق الأول : المعلومة الأولية المطلوبة لدى المواطن لكي يدافع عن موقفه وموقف بلده وموقف قيادته وموقف المسؤولين في الدولة لا تكفي من مجرد خبر أو من رد ، ولكن يجب أن تتوفر معلومات أوفر وأكثر حتى يكون لدي قوة للدفاع عن رأيي وعن بلدي وعن قيادتي ، هذا الجانب الأول .

الجانب الثاني ، سرعة انتشار الثقافة والبرامج الإعلامية التي دخلت إلى بيوتنا وأثرت على ملابس أبنائنا وعلى مأكل أبنائنا وعلى حياتنا في المنازل ، لذا نرجو أخذ ذلك بعين الاعتبار ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً أخ أحمد ، سعادة سلطان جمعة الشامسي تفضل .

سعادة / سلطان جمعة الشامسي :

شكراً معالي الرئيس ، أنا عندي ثلاث نقاط أريد أن أتداخل بها بشكل سريع - إن شاء الله - ، مذكرات التفاهم مع الجهات المعنية في كل إمارة ، ضرورة أن تكون هناك مذكرات تفاهم توقع فيما بين المجلس الوطني للإعلام وهذه الجهات لتنظيم الرقابة على الأنشطة الإعلامية ذات الطابع التجاري وذلك لرصد المخالفات وإدامة المعلومات عن مواقع هذه الرخص في حالة نقل رخص - على سبيل المثال - محلات الفيديو أو المكتبات أو مثل هذه الجهات ، ففي بعض الأوقات تنتقل

دون الرجوع للمجلس الوطني للإعلام ، أما في حالة التنازل فهم يرجعون للمجلس الوطني للإعلام .

النقطة الثانية : قائمة الرخص الإعلامية المطبقة حالياً في المجلس الوطني الإعلامي التي تحدد رسوم الإصدار ورسوم التجديد لكل نشاط ، نجد أن بعض هذه الأنشطة كفتح دور السينما وعرض الأعمال المرئية يفرض عليها رسوم تجديد مبلغ (2500) درهم سنوياً وهذا المبلغ زهيد خاصة أن معظم السينمات حالياً لديها أكثر من عشر شاشات عرض ، فنرجو في المستقبل إعادة النظر في احتساب هذا الرسم على كل شاشة عرض ، لأن المجلس الوطني للإعلام يخصص موظفين لمراقبة هذه الجهات ، وهذه أموال عامة ، فنتمنى أن تكون هناك إعادة نظر فيها في المستقبل - إن شاء الله - .

المداخلة الثالثة حول تصاريح الحفلات الفنية : حيث تصدر من المجلس الوطني للإعلام بعد موافقة وزارة الداخلية عليها ، وتكون هذه التصاريح مجانية ولمدة ثلاثة أشهر ، مع ذكر اسم الأشخاص أو الفرق الموسيقية ، ويذكر - أيضاً - في التصريح التعهد بالالتزام بالنظام والآداب العامة ، ولكن لا توجد آلية للرقابة في هذا المجال ، فالتصريح يصدر باسم المجلس الوطني للإعلام ولكن البلديات أو السلطات المعنية في كل إمارة تصدر تصريحاً آخر برسوم في بعض الإمارات يأخذون ثلاثة آلاف درهم عن الشهر الواحد ، وفي بعض الإمارات تأخذ نسبة معينة من التذاكر ، وفي النهاية فإن التصريح صادر من المجلس الوطني للإعلام ، وفي حالة الإساءة يتحملها المجلس الوطني للإعلام ، نرجو أن يكون هناك تنسيق في مذكرات التفاهم بخصوص هذا الموضوع .

المداخلة الأخيرة - يا معالي الرئيس - بخصوص القانون الاتحادي رقم (15) لسنة 1980م في شأن النشر والمطبوعات المعمول به حالياً ، حيث تحدثت المادة (71) منه عن حظر نشر ما يتضمن تحريضاً أو إساءة إلى الإسلام أو نظام الحكم ... إلى آخر النص ، ولم يتعرض النص إلى الرموز الدينية ، مما أدى ذلك إلى عدم قدرة القانون على معاقبة صحيفة رسمية قامت بالإساءة في هذا الشأن ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، وبالنسبة للنقطة الأخيرة فهي ليست ضمن مجال النقاش الآن لأننا لسنا بصدد مناقشة القانون ، معالي الوزير ، النقاط الثلاث التي ذكرها الأخ سلطان الشامسي بالنسبة لمذكرات التفاهم وضرورة وجود هذه المذكرات بين كل إمارة والمجلس لمتابعة الرقابة ، ثانياً قائمة الرخص والرسوم بالنسبة للسينما يعتقد أنها قليلة ويمكن زيادتها لتدر دخلاً على المجلس ، ثالثاً بالنسبة

لتصاريح الحفلات الفنية الداخلية وسلطة المجلس عليها والسلطة المحلية لكن بعض تصاريح المجلس لا تتابع الرقابة على هذه الحفلات ، تفضل يا معالي الوزير .

معالي / سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان : (وزير الخارجية - رئيس المجلس الوطني للإعلام)

معالي الرئيس ، سنحاول إعادة النظر في هذه الرسوم وكيفية أن نكون أكثر فاعلية في مسألة متابعة تطبيق شروط الترخيص ، ولكن هل يمكن إعادة ذكر الموضوع الأول الذي طرحه الأخ العضو ؟

معالي الرئيس :

الموضوع الأول هو أن سعادة الأخ سلطان يذكر ضرورة وجود مذكرات تفاهم بين المجلس الوطني للإعلام والإمارات الأخرى .

معالي / سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان : (وزير الخارجية - رئيس المجلس الوطني للإعلام)

معالي الرئيس ، أعتقد أن هناك اليوم بعض مذكرات التفاهم التي صارت بين المجلس الوطني للإعلام وغرف التجارة في بعض الإمارات ، ولكنني أعتقد أن هذه فكرة نستطيع بها أن يكون هناك تعاون سواء كان مع الدوائر أو دواوين الحكام لوجود تفاهم في المستقبل .

معالي الرئيس :

بالنسبة لتصاريح الحفلات الفنية الداخلية ومسألة الرقابة عليها ؟

معالي / سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان : (وزير الخارجية - رئيس المجلس الوطني للإعلام)

عفواً - يا معالي الرئيس - لقد اعتقدت أني أجبت على ذلك ، فقد قلت أنه يمكن إعادة النظر في موضوع الرسوم وفي موضوع مراقبة تطبيق بنود الاتفاق أو الرخص حسب صدورها ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، الآن المتكلم الأخير هو سعادة الأخ سالم محمد بالركاض العامري ، تفضل .

سعادة / سالم محمد بالركاض العامري :

بسم الله الرحمن الرحيم ، معالي الرئيس ، سمو الشيخ عبدالله ، عندي مداخلة واحدة ، وأحب أن أشكر سموك على التصريح فيما يتعلق بتأشيرة " شنجن " وتأشيرة " بريطانيا " وهذه بشرى زففتها لنا من خلال قاعة المجلس ، وهذا يدل على ما تكنه من احترام وتقدير لهذا المجلس ، أما بخصوص مداخلتي فهي : لازالت القنوات المحلية في التلفزيون محل اهتمام العائلات في دولة

الإمارات ، وكثيراً منهم لا يودون إلا مشاهدة هذه القنوات التلفزيونية المحلية ، لكني لاحظت في الفترة الأخيرة عندما تكون العائلة تجلس مع بعضها البعض - ولو كان ذلك على قناة غير محلية - وفيها لقطات غير مناسبة لتراث الإمارات ، فالمتحدث يقول حوّل إلى القناة المحلية ، وسابقاً كانت القناة المحلية متناسبة مع الثقافة المحلية في دولة الإمارات ، لكن حالياً أجد أن المراقبة قد تكون ضعيفة ، لذلك أنا أتمنى أن تكون هناك مراقبة على المسلسلات والأفلام التي تعرض على قنوات التلفزيون المحلية حتى تكون لبعض العائلات التي تود مشاهدتها وتكون هذه القنوات هي القنوات المناسبة خلال الجلسات العائلية ، فأرجو أن يكون ذلك محل اهتمام ، وسؤالي هو : هل توجد مراقبة على هذه المسلسلات في القنوات التلفزيونية المحلية ؟ وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً للأخ سالم ، معالي الوزير ، بالنسبة للمحتوى الإعلامي بالنسبة لبعض المسلسلات وغيرها إذا فيها أمور - مثلاً - لا تناسب أعمار معينة أو فئات معينة من المجتمع ، فهل هناك رقابة أو توجيهات للمحطات المحلية في هذا الأمر من قبل المجلس ؟ تفضل .

معالي / سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان : (وزير الخارجية - رئيس المجلس الوطني للإعلام)

معالي الرئيس ، يفترض أن المؤسسات الإعلامية المحلية الوطنية شريك لنا جميعاً ، وهي أكثر معرفة بالضوابط المطلوبة ، ولكن أنا سعيد اليوم - معالي الرئيس - أن أسمع من مجلسكم هذا العتب للمحطات الإعلامية حول هذا الموضوع بحيث نستطيع أن نستفيد من هذا العتب بأن ننقله للمحطات الوطنية بحيث لابد أن يكونوا أكثر حرصاً وتحرياً عن الشريحة المشاهدة وأوقات العرض ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزير ، نشكر الإخوة في اللجنة الذين اجتهدوا لإعداد التقرير ، ونشكر الإخوة الذين تداخلوا من اللجنة ومن خارج اللجنة ، ونشكر معالي وزير الخارجية الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان - رئيس المجلس الوطني للإعلام ، والتوصيات موجودة عندكم ، وإذا كانت لديكم - أيضاً - أية توصيات أخرى أو ملاحظات فيرجى إرسالها للجنة للصياغة النهائية ، تفضل يا طويل العمر .

معالي / سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان : (وزير الخارجية - رئيس المجلس الوطني للإعلام)

معالي الرئيس ، بودي - قبل أن تختموا جلستكم - الاستئذان بالانصراف ، وأشكركم - معالي الرئيس - وأشكر من خلالكم جميع الإخوة الحاضرين والذين تركوا القاعة ، ولكن بالتأكيد الشكر

موصول للجنة التي وضعت التقرير الدقيق جداً ، ورغم أنه قد مرت عليه سنتين لكنه إلى الآن يحمل كثيراً من المحتوى والأفكار النيرة والطيبة .

معالي الرئيس ، إذا سمحت لي - أيضاً - فلابد أن أشكر جميع العاملين في المجلس الوطني للإعلام زملاء وإخوة أعتز بهم جميعاً وبجهدهم الطيب رغم صعوبة العمل الإعلامي لكنني أعتقد أن الجميع يبذل قصارى جهده لتوفير أفضل مناخ إعلامي للمؤسسات سواء كانت حكومية أو خاصة لخدمة المواطن والمقيم في الإمارات ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزير ، والآن نرفع الجلسة للصلاة وللاستراحة ونواصل بعد ذلك .

(رفعت الجلسة للصلاة والاستراحة حيث كانت الساعة 01:27 ظهراً)

(عادت الجلسة للانعقاد حيث كانت الساعة 01:55 من بعد الظهر)

معالي الرئيس :

الأخوات والإخوة إذا سمحتم سنستأنف الجلسة ، بسم الله الرحمن الرحيم ، ننتقل الآن إلى البند الرابع - ما استجد من أعمال وهو يتكون من بندين .

*** البند الرابع : ما يستجد من اعمال :**

1. الرسائل الصادرة :

- رسالة صادرة من المجلس الوطني الاتحادي إلى معالي / د. أنور محمد قرقاش – وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي بشأن الرد على طلب تأجيل مناقشة موضوع " سياسة وزارة الاقتصاد[*] " .

معالي الرئيس :

تفضل يا سعادة الأمين العام بتلاوة هذه الرسالة .

سعادة / د. محمد سالم المزروعي : (الأمين العام للمجلس)

شكراً معالي الرئيس ، بالنسبة للرسائل الصادرة فهناك رسالة بناءً على قرار المجلس في جلسته الأخيرة بشأن موضوع " سياسة وزارة الاقتصاد " والذي كان قد وردت بشأنه رسالة من معالي الوزير حول طلب تأجيله ، وقد كان قرار المجلس بأن يتم نقاش هذا الموضوع في الجلسة القادمة، وبناءً على قرار المجلس تم توجيه الرسالة بأن المجلس قرر مواصلة مناقشة سياسة وزارة الاقتصاد بالمحاور التي تمت الموافقة عليها من قبل مجلس الوزراء سابقاً دون إدخال قطاع شؤون

[*] نص الرسالة الصادرة ملحق رقم (3) بالمضبطة .

التجارة الخارجية من ضمن التقرير ، وعليه ستتم مناقشة تقرير الوزارة في الموعد الذي يراه المجلس مناسباً ، وحقيقة الآن تم التنسيق مع معالي الوزير لحضور الجلسة القادمة بتاريخ 28 من الشهر الحالي لمناقشة نفس الموضوع .

معالي الرئيس :

تفضل يا أخ أحمد الشامسي .

سعادة / أحمد محمد رحمة الشامسي :

معالي الرئيس ، هل ستتم مناقشة - فقط - موضوع سياسة وزارة الاقتصاد أم سوف نستكمل قانون الشركات ؟

معالي الرئيس :

نعم ، سوف نستكمل قانون الشركات وهذا سيكون في جدول الأعمال ...

سعادة / أحمد محمد رحمة الشامسي :

هل هناك طلب من الحكومة باستكمال مناقشة مشروع القانون ؟ لأنهم سبق وتقدموا بطلب تأجيل مناقشة الموضوع .

معالي الرئيس :

نعم لدينا رسالة باستكمال مناقشة مشروع القانون ...

سعادة / أحمد محمد رحمة الشامسي :

أرجو عرض هذه الرسالة علينا يا معالي الرئيس ، وشكراً .

2. التقارير الواردة من اللجان :

- تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة حول توصيات موضوع "سياسة وزارة الأشغال" .

أشير إلى الكتاب التالي :

" معالي / محمد أحمد المر **الموقر**

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

تحية طيبة وبعد ،،

أرفق لمعاليكم تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة حول التوصيات المحالة من المجلس في شأن موضوع سياسة وزارة الأشغال العامة في شأن بناء المساكن الشعبية وشق الطرق الاتحادية وصيانتها وتحسينها .

برجاء التفضل بعرضه على المجلس الموقر .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،،

رئيس اللجنة

أحمد عبدالله الأعماش "

التاريخ : 2013/05/20

معالي الرئيس :

والآن ننتقل إلى نص تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة حول توصيات موضوع " سياسة وزارة الأشغال العامة " ، فليتفضل سعادة المقرر الأخ رشاد محمد بوخش إلى المنصة ، تفضل يا أخ أحمد الأعماش .

سعادة / أحمد عبدالله الأعماش : (رئيس اللجنة)

شكراً معالي الرئيس ، طبعاً بناء على التوصيات التي عرضت في المجلس الموقر في الجلسة السابقة ، فقد قرر المجلس إحالة التوصيات للجنة المختصة لإضافة ملاحظات السادة الأعضاء الكرام وقد تم ذلك ، وبناءً على الدعوة الموجهة من معالي الوزير للقاء مع اللجنة للاتفاق حول التوصيات فقد تم ذلك - أيضاً - ، وقامت اللجنة بزيارة معالي الوزير واستقبلنا - ونحن نشكره جداً - حيث كان اللقاء ودياً وكان هناك تفاهم واضح ، ثم انتقلنا إلى الاجتماع مع ممثلي وزارة الأشغال العامة بحضور ممثلين من برنامج زايد للإسكان ، والتوصيات التي أمامكم يا إخوان بناءً على ما تم عرضه من قبل المجلس وبناءً على ما تم الاتفاق عليه مع الوزارة ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، تفضل يا أخ رشاد .

سعادة / رشاد محمد بوخش : (مقرر اللجنة)

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير التوصيات

أحال المجلس بجلسته العاشرة من الفصل التشريعي الخامس عشر في دور انعقاده الثاني المعقودة بتاريخ 23 ابريل 2013 توصيات المجلس في شأن موضوع " سياسة وزارة الأشغال العامة في شأن بناء المساكن الشعبية وشق الطرق الاتحادية وصيانتها وتحسينها " إلى اللجنة والتي سبق أن أعدت التقرير الذي عرض على المجلس وذلك لإعادة صياغة توصياته ورفع تقرير عنها ، وبناءً

على ما دار في الجلسة من مناقشات السادة الأعضاء وسماع وجهة نظر ممثلي الحكومة فقد خلصت اللجنة للتوصيات التالية :

التوصيات المتعلقة بمساكن المواطنين التي بحاجة إلى صيانة أو إحلال:-

1. وضع معايير وخطط زمنية محددة لبرامج صيانة المساكن وإعطاء الأولوية لمساكن كبار السن والأرامل والمطلقات والمعاقين.
2. زيادة الاعتمادات المالية اللازمة لإنجاز المشاريع الاسكانية وفق الخطط الزمنية المقررة لها.
3. وضع آليات عمل محددة للتنسيق بين الجهات المعنية بقطاع الإسكان الاتحادية منها والمحلية وكذلك التنسيق مع القطاع الخاص والمؤسسات المجتمعية .
4. وضع الآليات والسياسات التي تضمن لكل مواطن ومواطنة توفير مسكن حكومي مناسب لهم وعدم ربط ذلك بالزواج.
5. أن تكون وزارة الأشغال هي الجهة الاتحادية التي تقوم باستقبال طلبات المواطنين للحصول على مسكن حكومي.

التوصيات المتعلقة بواقع الطرق الاتحادية:-

1. تشكيل لجنة عليا على المستويين الاتحادي والمحلي في الدولة تتولى أعمال التخطيط والتنسيق لمشروعات الطرق وصيانتها، وإيجاد آلية مناسبة تعمل على إزالة المعوقات.
2. تأهيل وتدريب الكوادر الوطنية في مجال الطرق للقيام بالأعمال الاستشارية، والاستفادة من بيوت الخبرة العالمية والاستشاريين الدوليين الذين يتم الاستعانة بهم في هذا الصدد.
3. ضرورة تطوير الطرق الاتحادية الرئيسية مثل شارع الاتحاد وشارع الفجيرة وطريق رأس الخيمة - الذيد والاهتمام بتوفير الخدمات على هذه الطرق.
4. اعتماد خطة طوارئ في شأن مواجهة الأزمات الطارئة خاصة ما يتعلق منها بالحوادث والانهيارات الصخرية، وزحف الرمال على بعض الطرق والشوارع المفتوحة في المناطق الرملية.
5. العمل على زيادة الاعتمادات المالية المخصصة لتطوير شبكة الطرق الاتحادية وتنفيذ نظام الصيانة الوقائية.
6. حث الحكومة على تطبيق قانون الأوزان المحورية وذلك بسبب الأضرار الكبيرة والخسائر المادية التي تتحملها الحكومة الاتحادية بسبب التصرفات السلبية من تحمل الأوزان الزائدة والتسبب في تلف الشوارع.
7. وضع خطة استراتيجية للاستفادة من التكامل بين مشروع قطار الاتحاد وشبكة الطرق الاتحادية.

معالي الرئيس :

شكراً ، هل هناك أية ملاحظات على هذه التوصيات ؟

(لم تبد أية ملاحظات)

إذاً هل يوافق المجلس على هذه التوصيات في صيغتها النهائية ؟

(موافقة)

معالي الرئيس :

بقيت لدينا نقطة أخيرة وهي موضوع انسحاب سعادة الأخ أحمد الجروان من لجنة التربية وعليه لابد من استكمال عدد أعضاء اللجنة ، لذا المطلوب انتخاب أحد الأعضاء بدلاً عنه ، فأحد الإخوة الأعضاء من الذين يشتركون في لجنة واحدة مطلوب منه أن يتفضل بترشيح نفسه ليحل محل الأخ أحمد .

سعادة / سعيد ناصر الخاطري :

أرشح نفسي عضواً لهذه اللجنة .

معالي الرئيس :

شكراً لك يا أخ سعيد ، والآن وبعد أن ناقش المجلس كل البنود المدرجة على جدول أعماله هل يوافق المجلس على رفع الجلسة الآن ؟ على أن تعود للانعقاد يوم الثلاثاء القادم الموافق 2013/05/28 ؟

(موافقة)

معالي الرئيس :

إذاً ترفع الجلسة .

الأمين العام	**رئيس المجلس**
د. محمد سالم المزروعي	**محمد أحمد المـــر**

الملاحق

ملحق رقم (1)

نص السؤال الموجه إلى معالي / صقر غباش – وزير العمل من سعادة العضو / علي عيسى النعيمي حول " تنظيم وتقنين وضع العمالة المخالفة في الدولة "

معالي / محمد أحمد المر **الموقر**

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ... وبعد ،،

الموضوع : تنظيم وتقنين وضع العمالة المخالفة في الدولة .

إعمالاً لنص المادة (106) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي / صقر غباش – وزير العمل :

يلاحظ تواجد عمالة سائبة في معظم شوارع إمارات الدولة ، وهي تسعى جاهدة للحصول على لقمة العيش من خلال إنجازها لبعض الأعمال المؤقتة وبأسهار زهيدة كشحن البضائع ونقلها وكذلك القيام ببعض أعمال الصيانة ، وهذا الأمر بدوره يدعو إلى إعادة النظر في وضع هذه العمالة لتجنب حصول أي مشكلات أمنية مستقبلاً بسببها .

فما هي الإجراءات التي تقوم بها الوزارة لتنظيم وتقنين وضع هذه الفئة في الدولة ؟ " .

مقدم السؤال

علي عيسى النعيمي

ملحق رقم (2)

(2/أ) تقرير لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والإعلام والثقافة في شأن موضوع " سياسة المجلس الوطني للإعلام في شأن تعزيز التشريعات الإعلامية في الدولة " .

(2/ب) العرض التقديمي المقدم على شاشات قاعة المجلس من معالي / سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان – وزير الخارجية – رئيس المجلس الوطني للإعلام .

معالي/ محمد أحمد المر **الموقـر**

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

أرفـق لمعـاليكم تقريـر لجنـة شـئون التربيـة والتعلـيم والشـباب والإعـلام والثقافـة فـي شـأن موضـوع سياسـة المجلـس الـوطني للإعـلام فـي شـأن تعزيـز التشـريعات الإعلاميـة فـي الدولـة ، برجـاء التفضـل بعرضـه علـى المجلـس الموقـر.

وتفضلوا بقبول خالص التحية والاحترام،،

رئيس اللجنة

د. منى البحر

2012/6/26م

تقرير لجنة شئون التربية والتعليم والشباب والإعلام والثقافة

حول موضوع (سياسة المجلس الوطني للإعلام في شأن

تعزيز التشريعات الإعلامية في الدولة)

فهرس التقرير

العنصر	الصفحة
الفهرس	2
ملخص التقرير	3
التقرير المفصل	7
ملاحظات عامة	7
المحور الأول : إستراتيجية المجلس الوطني للإعلام (2011-2013)	9
1. ملاحظات اللجنة	9
2. رد الحكومة على ملاحظات اللجنة	13
المحور الثاني : تطوير وتعزيز وتوحيد التشريعات الإعلامية الحالية على مستوى الدولة	16
1. ملاحظات اللجنة	16
2. رد الحكومة على ملاحظات اللجنة	18
النتائج	19
التوصيات	21

ملخص التقرير

أحال المجلس بجلسته الخامسة في دور الانعقاد العادي الأول المعقودة بتاريخ 7\2\2012 موضوع سياسة المجلس الوطني للإعلام في شأن تعزيز التشريعات الإعلامية في الدولة إلى اللجنة لدراسته وتقديم تقرير عنه للمجلس.

وقد عقدت اللجنة لهذا الغرض (ثمانية) اجتماعات لدراسة الموضوع واطلعت على القوانين والدراسات المتعلقة بالمجلس الوطني للإعلام وتعزيز التشريعات الإعلامية في الدولة .

كما استمعت اللجنة إلى آراء وردود ممثلي الحكومة الاتحادية من المجلس الوطني للإعلام والإعلاميين وطلبة جامعة الإمارات وجامعة زايد، بالإضافة إلى ذلك فقد قامت لجنة شئون التربية والتعليم والثقافة والإعلام بعقد حلقة نقاشية ودعوة أساتذة وطلبة الجامعات الحكومية والخاصة.

وقسمت اللجنة التقرير إلى محورين أساسيين وهما:-

المحور الأول : إستراتيجية المجلس الوطني للإعلام (2011-2013)

واستنتجت اللجنة في دراستها لهذا المحور الآتي:

1. ضعف **مردود مخرجات الخطة الإستراتيجية** للمجلس الوطني للإعلام بسبب تأخير اعتماد الخطة الإستراتيجية (2011-2013) إلى نهاية يونيو 2011 ، بالإضافة لتأخير اعتماد الميزانية الخاصة بالمجلس الوطني للإعلام.
2. غياب وعدم وجود خطاب إعلامي واضح في الخطة الإستراتيجية للمجلس الوطني للإعلام مما أدى إلى تعدد الخطابات الإعلامية الداخلية كانت أو الخارجية .
3. ضعف ممارسة المجلس الوطني للإعلام لاختصاصاته وخاصة فيما يتعلق بتنسيق السياسة الإعلامية بين الإمارات الأعضاء، وتوطين الإعلام ، وفي الإشراف على كافة وسائل الإعلام في الدولة، وفي متابعة المحتوى الإعلامي لكل ما يطبع وينشر ويبث داخل الدولة، وما يتم استيراده من الخارج.
4. أن الخطة الاستراتيجية للإعلام افتقرت إلى بنود تتعلق بالتدريب الإعلامي (مركز تدريب) الذي يمكن أن يؤهل الكوادر الإعلامية الوطنية ويرفع من كفاءتها .

المحور الثاني: تطوير وتعزيز وتوحيد التشريعات الإعلامية الحالية على مستوى الدولة

واستنتجت اللجنة في دراستها لهذا المحور الآتي:

1. أن القوانين والتشريعات الإعلامية في الدولة غير مسايرة أو متوافقة مع ثورات الإعلام المعاصر والاتصالات والمعلومات الذي شهدت قفزة كبيرة خاصة مع ظهور مؤسسات

إعلامية جديدة وصحف ومحطات ومدن إعلامية تتخذ من الإمارات مقرا لها ، ولم تتطرق التشريعات الحالية لعدة مسائل هامة مثل:

- الإعلام الالكتروني وكيفية الرقابة عليه.
- مطابقة إنشاء المناطق الحرة في الدولة مع المفاهيم الحديثة للاتصالات والمعلومات الإعلامية.
- خلو التشريعات من ضوابط ومحددات للإعلام لإرساء مفاهيم الهوية الوطنية .

2. ضعف الدور التشريعي في تنظيم وإدارة ورقابة المؤسسات الإعلامية التابعة للمناطق الحرة في الدولة.
3. عدم إصدار مشروع قانون اتحادي في شأن تنظيم الأنشطة الإعلامية.
4. لم تتعرض التشريعات الحالية إلى وضع أطر واضحة لتنظيم العلاقات بين المجلس الوطني للإعلام والمؤسسات الإعلامية ومؤسسات التعليم العالي ووزارة التربية .

و في ضوء ما طرح من ملاحظات انتهت اللجنة إلى عدد من التوصيات من أهمها:-

1. إعادة النظر في مشروع القانون الاتحادي في شأن تنظيم الأنشطة الإعلامية الذي تم الانتهاء منه في 2008 ولم يصدر حتى الآن خاصة في إطار التالي:

- أن يتضمن القانون أطر واضحة للعلاقة بين المجلس وغيره من المؤسسات الإعلامية الاتحادية والمحلية.
- تنظيم الإشراف لسلطة إعلامية مركزية تحدد الخطط الاستراتيجية والسياسات الإعلامية المعبرة عن الدولة .
- إدارة ورقابة المؤسسات الإعلامية التابعة للمناطق الحرة في الدولة، ومراجعة معايير الترخيص.

2. ضرورة وضع سياسات للتعاون والتنسيق مع المؤسسات الإعلامية والمحلية ومؤسسات التعليم العالي. وضرورة تفعيل دور المتحدث الرسمي للدوائر والمؤسسات الحكومية الاتحادية كما ورد في توصيات المجلس الوطني الاتحادي في الفصل التشريعي الرابع عشر حول تطوير اختصاصات المجلس الوطني للإعلام.
3. .إعادة النظر في الاعتمادات المالية المخصصة لميزانية المجلس الوطني للإعلام، بما يمكنه من تنفيذ برامجه ومشروعاته الاستراتيجية خاصة فيما يتعلق بإبراز الهوية الوطنية للإعلام.

4. إنشاء قناة اتحادية تعبر عن الدولة وسياساتها وثقافتها وخططها في مختلف المجالات.
5. ضرورة إنشاء مركز تدريب إعلامي مستقل معني فقط بتأهيل وتدريب الكوادر الإعلامية الوطنية وغير الوطنية بالشكل الذي يتواكب مع مستجدات عالم الإعلام ويؤهلهم لممارسة مهنتهم بالشكل الذي يتوافق مع متطلبات المتجددة دائما في هذا المجال.
6. إعداد مشروعات وبرامج تدريبية دورية وسنوية على أن تتسم هذه البرامج بالجانب العملي في الإعلام، والمخطط للتوافق مع التوجهات الرئيسية في الإعلام، ودراسة إنشاء مؤسسة تدريبية اتحادية موحدة للعمل الإعلامي بما يضمن هوية إعلامية مشتركة للدولة.
7. تشكيل مجموعات إدارة الأزمات الإعلامية بالتعاون مع الجهات المعنية في الدولة والخاصة بإدارة قضايا أو موضوعات إستراتيجية أو وطنية محددة.
8. إنشاء خط ساخن للإبلاغ عن المخالفات الموجودة في الإعلام المرئي والمسموع والمقروء بالدولة.
9. ضرورة تعزيز الإعلام الخارجي ووضع سياسة واضحة متعلقة بهذا الجانب وذلك لتفادي نظام الردود الفردية والمجزئة والتي لا تعبر بالضرورة عن الرأي العام للدولة .
10. وضع برامج للشراكات الإستراتيجية وتعزيز التعاون بين المجلس الوطني للإعلام، والمؤسسات التعليمية في الدولة بما يؤدي إلى تحقيق أهداف الخطط الإستراتيجية للسياسات الإعلامية الوطنية. وإعادة النظر في المقررات الدراسية في الأقسام التخصصية للإعلام ومناهجها التدريسية خاصة في إطار ارتباط هذه المقررات بالقضايا الوطنية والإستراتيجية للدولة.
11. ضرورة وجود قرار حكومي لتوطين المؤسسات الإعلامية على غرار قرار التوطين في البنوك، وتحديد إطار زمني محدد لتوطين قطاع الإعلام الحكومي والخاص بما يتناسب مع توجه الحكومة الاتحادية بشأن التوطين.

التقرير المفصل

أحال المجلس بجلسته الخامسة في دور الانعقاد العادي الأول المعقودة بتاريخ 7\2\2012 موضوع سياسة المجلس الوطني للإعلام في شأن تعزيز التشريعات الإعلامية في الدولة إلى اللجنة لدراسته وتقديم تقرير عنه للمجلس.

وقد عقدت اللجنة لهذا الغرض (8) اجتماعات بتاريخ (2010/2/16، 2012/3/5، 2012/3/26، 2012/4/15، 2012/4/23، 2012/5/28، 2012/6/4 ، 2012/6/5) لدراسة الموضوع ، كما تفحصت العديد من الدراسات والأوراق البرلمانية المعدة و المتعلقة بمشاكل الإعلام في الدولة.

كما استمعت اللجنة إلى آراء وردود ممثلي الحكومة الاتحادية من المجلس الوطني للإعلام والإعلاميين وطلبة جامعة الإمارات وجامعة زايد، بالإضافة إلى ذلك فقد قامت لجنة شئون التربية والتعليم والثقافة والإعلام بعقد حلقة نقاشية على مسرح جامعة زايد – فرع دبي، بتاريخ 2012/4/15 ودعوة أساتذة وطلبة الجامعات الحكومية والخاصة بالدولة لحضور الحلقة (جامعة زايد، جامعة الإمارات، كليات التقنية العليا، جامعة الشارقة، جامعة عجمان للعلوم والتكنولوجيا والجامعة الأمريكية بالشارقة)، وذلك بهدف الإطلاع على الكثير من جوانب المعلومات، وللاستفسار حول دور الأقسام التخصصية للإعلام ومناهجها التدريسية، ومدى تلبية مناهج التخصص للأهداف المنشودة من الإعلام، وللوقوف على واقع الإعلام الحالي (أوجه القوة والضعف) في سبيل تطوير المنظومة الإعلامية في الدولة.

و قد انتهت اللجنة في عقدها للحلقة النقاشية بمسرح جامعة زايد إلى عدد من النتائج الأساسية وهي :-

1. في شأن دور الأقسام التخصصية للإعلام ومناهجها التدريسية:-

أ. انتهت اللجنة إلى ضرورة إعادة النظر في المقررات الدراسية بهذه الأقسام خاصة فيما يتعلق بتركيزها على القضايا و القوانين العالمية والغربية ، وبعدها عن الواقع المحلي والقوانين الوطنية التي تحكم ممارسة المهنة .كما توصلت اللجنة من خلال الحلقة النقاشية إلى ضرورة إعادة النظر في استخدام اللغة الانجليزية كلغة تدريس مما يؤثر بشكل كبير من تمكن الطلاب من امتلاك مهارات اللغة العربية وهي اللغة المعتمدة في الإعلام المحلي بكافة أنواعه.

ب. ارتباط المقررات الدراسية بالحاجات الفعلية لسوق العمل وابتعادها عن الإطار النظري التاريخي الذي لا يتعدى سوى أن يكون مقدمة أو تمهيد لدراسات الإعلام الحديثة.

ج. غياب علاقات الشراكة والارتباط والتعاون بين المؤسسات الإعلامية في الدولة وكليات الإعلام خاصة في إطار ما تسعى إليه بعض المؤسسات الإعلامية من تحقيق أهداف تتعلق بالربحية المادية. كما أن غياب صلاحيات محددة ومقررة للمجلس الوطني للإعلام ساهم في زيادة التباعد بين سياسات وأهداف كليات الإعلام والمؤسسات الإعلامية في الدولة. كما أدى ذلك إلى غياب رؤية محددة بشأن التعيين في مجال الإعلام الذي أصبح محل تفضيله الأول قائماً على المعايير الشكلية.

د. غياب خطط التدريب والمتابعة العملية من قبل أقسام الإعلام والمؤسسات الإعلامية التي تعنى بعملية التدريب العملي والتأهيل لخريجي أقسام الإعلام مما أدى إلى ضعف مخرجات الأقسام العلمية من الطلاب وعدم قدرتهم على المنافسة في سوق العمل .

ه. عزوف الطلبة عن دخول مجال تخصص الإعلام المقروء (الصحافة)، والإقبال على التخصص في مجالات الإعلام المرئي والمسموع (الإذاعة والتلفزيون) مما أدى إلى شح الكوادر الوطنية المؤهلة للعمل في المجال الصحفي، فعلى سبيل المثال عدد الطلاب الدارسين في جامعة زايد لا يزيد عن (10) بينما في جامعة الإمارات فقط طالب واحد حسب إحصائية (2011) . وترجع أسباب عزوف الطلبة عن تخصص الصحافة إلى لغة التدريس التي لا تؤهل الطالب للعمل في الصحافة المحلية العربية ولا في الصحافة الأجنبية لشدة المنافسة من قبل الناطقين باللغة الانجليزية .

و. اتضح من خلال الحلقة النقاشية معاناة خريجي الإعلام في الحصول على وظائف في المؤسسات المحلية ويرجع ذلك لسببين :

الأول :ضعف مهارات اللغة العربية لدى الخريجين وضعف خلفيتهم التعليمية المتعلقة بالقضايا الوطنية مما أثر على حصولهم على الفرص الوظيفية في المؤسسات الإعلامية المحلية .

الثاني : شدة المنافسة في الإعلام المحلي الأجنبي من قبل الإعلاميين غير المواطنين كبيرة و تقلص فرصة الطالب الخريج من الحصول على الوظيفة .

2. في شأن واقع الإعلام الحالي (أوجه القوة والضعف):-

تبين للجنة في هذا الشأن الآتي:

أ. غياب الخطاب الإعلامي الواضح الذي يرسخ ويعزز القضايا الوطنية ويعمل على إيصال الرسائل الإعلامية التي تخدم سياسة الدولة وتوجهاتها .

ب. غياب المرجعية التشريعية الواضحة التي تنظم العمل الإعلامي الحكومي والخاص بالدولة ، حيث أن قانون المطبوعات والنشر (1980)، وقرار مجلس الوزراء رقم 2006/14 في شأن المجلس الوطني للإعلام لا يفيان بالغرض ولا يواكبان التطورات والتحديات الإعلامية المعاصرة لاسيما فيما يتعلق بالمدن الإعلامية الحرة والإعلام الالكتروني.

وفي ضوء هذه الملاحظات ارتأت اللجنة إعداد تقريرها وفق المحاور التالية:

المحور الأول: إستراتيجية المجلس الوطني للإعلام (2011-2013)

ملاحظات اللجنة:-

تهدف الخطة الإستراتيجية للمجلس الوطني للإعلام (2011-2013) إلى تحقيق ثلاثة أهداف أساسية هي:

- توفير بيئة تنظيمية متكاملة تسهم في تطوير قطاع الإعلام.
- إبراز انجازات دولة الإمارات إعلاميا في الداخل والخارج.
- ضمان تقديم جميع الخدمات الإدارية واللامركزية بجودة وكفاءة وشفافية عالية وفي الوقت المحدد.

وبعد دراسة اللجنة للخطة والأهداف الإستراتيجية للمجلس فإنها تبدي عدداً من ملاحظاتها الأساسية مثل:

5. ضعف **مردود مخرجات الخطة الإستراتيجية** للمجلس الوطني للإعلام بسبب:

أ. تأخير اعتماد الخطة الإستراتيجية (2011-2013) إلى نهاية يونيو 2011.

ب. تأخير اعتماد الميزانية الخاصة بالمجلس الوطني للإعلام لسنة 2011 إلى شهر ديسمبر 2011. حيث أشار تقرير ديوان المحاسبة النهائي بشأن الحساب الختامي للمجلس الوطني للإعلام عن السنة المالية المنتهية في 2011/12/31 إلى تأخر المجلس في عرض ميزانية عام 2011 على مجلس الوزراء للاعتماد، حيث تم العرض على مجلس الوزراء بتاريخ 2011/11/3. وذلك بالمخالفة للقانون رقم 23 لسنة 2005 بشأن قواعد إعداد

الميزانية العامة والحساب الختامي ولائحته التنفيذية. مما أدى إلى عدم قدرة المجلس على تنفيذ أهداف خطته الإستراتيجية.

ج. أشارت المعلومات التي وردت من المجلس الوطني للإعلام (2011) إلى وجود نقص الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ البرامج والأنشطة المرتبطة بها. حيث بلغت نسبة الرواتب (68%) من إجمالي الميزانية البالغة 138.668.000 درهم ، بينما بلغت نسبة المصروفات (30%) في عام 2011. وهذا أدى عملياً إلى عدم تنفيذ المجلس لبعض البرامج المقررة مثل برامج تقنية المعلومات (الموقع الرسمي للمجلس الوطني للإعلامwww.nmcuae.ae الذي لا يزال حتى الآن قيد الإنشاء). كما أدى ذلك إلى تأخر المجلس في التعاقد مع العديد من الشركات ذات الصلة بمشروعات تقنية المعلومات.

د. على الرغم من أن المجلس أشار بوجود نقص في الاعتمادات المالية إلا أنه تأكد بحسب تقرير ديوان المحاسبة (2011) بوجود نقص في الاعتمادات غير المستخدمة في السنة المالية 2011 بمبلغ (24.436.751.43) بنسبة (53.8)% عن السنة المالية 2010، وبواقع مبلغ قدره (20.958.706.44) درهم بنسبة (13.7%) من الاعتمادات التقديرية في السنة المالية 2011 بسبب عدم استكمال التعيين على بعض الوظائف الشاغرة. الأمر الذي أدى إلى وجود فائض في بند الرواتب والعلاوات والبدلات بنسبة (17.7%). مما يعد مؤشرا على سوء التخطيط والتقدير للميزانية. في الوقت التي تشير فيه الإحصائيات إلى وجود تسرب في الكوادر البشرية المواطنة (بحسب المعلومات الواردة من المجلس الوطني للإعلام 2011). حيث بلغ عدد الموظفين المواطنين في عام 2010 (161) موظفا، بينما بلغ عددهم في عام 2011 (153) موظفا.

ه. اتضح للجنة غياب وعدم وجود خطاب إعلامي واضح في الخطة الإستراتيجية للمجلس الوطني للإعلام مما أدى إلى تعدد الخطابات الإعلامية الداخلية كانت أو الخارجية التي يعمل كل منها على خدمة توجهات معينة قد تكون أحيانا متناقضة مع أهدافنا الوطنية أو أنها لا تعمل على خدمة هذه الأهداف من الأساس ولا تعمل على إيصال الرسائل المجتمعية . لذا لم يكن هناك أي بند من بنود هذه الخطة الاستراتيجية معني بالتعامل مع أو السيطرة على المنتجات الإعلامية المستوردة في مختلف وسائل الإعلام الوطنية ما أدى إلى نشر الثقافات وأنماط الحياة الأجنبية وتأثيرها سلبيا على عقلية وسلوك النشء، حيث أن 55% من البرامج التلفزيونية على سبيل المثال تعد أجنبية أو مستوردة من الخارج، و35% مواد الإعلامية مستوردة من الدول العربية ، و20% برامج أجنبية

خالصة، مما يعد مؤشراً على عدم تحقيق التوازن الإعلامي بين ما هو وطني وأجنبي إلى الحد الذي يدعم الفكر الثقافي الوطني.

و. أهملت الخطة الاستراتيجية للمجلس الوطني للإعلام تحديد الخطوط الفاصلة والمهام التي تميز دورها في مقابل أدوار مؤسسات أخرى مثل هيئة تنظيم الاتصالات والمؤسسات الإعلامية الاتحادية والمحلية الأخرى. خاصة فيما يتعلق بتنظيم البث ، وأيضا فيما يتعلق بالمحتوى الإعلامي مما يترتب عليه ضعف ترددات الإذاعات المحلية (الشارقة، أبوظبي، عجمان) وتناقض محتوياتها.

ز. أن الخطة الاستراتيجية للمجلس الوطني للإعلام تفتقر إلى بنود تتعلق بتعزيز التنسيق مع المؤسسات التعليمية والإعلامية المختلفة.

6. أن الخطة الاسترايجية للإعلام افتقرت إلى بنود تتعلق بالتدريب الإعلامي (مركز تدريب) الذي يمكن أن يؤهل الكوادر الإعلامية الوطنية ويرفع من كفاءتها .

7. حاول المجلس الوطني للإعلام حل إشكالية التوطين من خلال تشكيل لجنة للنظر في هذه القضية إلا أن هذه اللجنة اجتمعت عدد من الاجتماعات إلا أنها حلت ولم تتوصل إلى نتائج ملموسة. كما عمل المجلس على رصد مبلغ (مليون) درهم لتدريب وتأهيل المواطنين في إطار الشراكة مع جمعية الصحفيين في عام 2010 ، ولا نعلم ما هي نتائج هذا المشروع ، إضافة إلى ذلك فقد قامت اللجنة بمبادرات أخرى في هذا الشأن لم تكن لها نتائج ملموسة تذكر.

8. أما في شأن **القطاع الإعلامي في الدولة** فقد تبين للجنة التالي:

- عدم وجود قنوات اتحادية موحدة تعمل على مستوى الدولة تبث خطاب واحد وتعبر عن رسالة اتحادية مشتركة وهوية وطنية إعلامية يمكن الاستناد إليها كأساس في تحديد غايات وأهداف العمل الإعلامي في الدولة .
- الدور الرقابي والتشريعي المحدود للمجلس الوطني للإعلام أدى إلى ضعف دوره في إلزام المحطات والقنوات الفضائية العربية والأجنبية والإذاعات القائمة على أرض الدولة بقواعد واشتراطات تبرز الثقافة الإماراتية، وهوية الإعلام الوطني الإماراتي وخاصة أن الإمارات تستضيف أكبر عدد من المحطات في منطقة الشرق الأوسط والتي تبلغ 22.2% من إجمالي المحطات، وبحسب التقرير السنوي لمجموعة "المرشدين العرب" للأبحاث والدراسات. " استقطبت دولة الإمارات 85 قناة فضائية عربية مجانية، تمثل (17%) من عدد القنوات الفضائية في الدول العربية. كما أن في الإمارات 38 محطة إذاعية مملوكة في الدولة تبث

بلغات عديدة تشمل العربية والانجليزية والمالاي والهندية والأوردو والتاميلية والفارسية والتي قد يكون لديها مشروعاتها السياسية المغايرة.

- لاحظت اللجنة ضعف دور المجلس الوطني للإعلام المتعلق برقابة المحتوى الإعلامي الصادر عن المؤسسات الإعلامية الأجنبية وغياب التمثيل الوطني في هذه المؤسسات.

9. لم يتضح للجنة وجود مؤشرات أداء فعلية ذات إجراءات واضحة لقياس تحقيق الهدف الاستراتيجي المتعلق **"بإبراز انجازات دولة الإمارات إعلاميا "** أو غيرها من الأهداف الإستراتيجية الأخرى ، فعلى الرغم من أن الميزانية التي خصصت لهذا الهدف بلغت (62,638,000) درهم، إلا أن المجلس لم يوظف هذه الميزانية بالشكل الأمثل واكتفى فقط بإصدار الكتيب السنوي و قرص مدمج كمبادرة لتحقيق الهدف.

10. اتضح للجنة أنه ليس لدى المجلس الوطني للإعلام **"نشرة إخبارية أسبوعية موجزة عن الدولة"** تعكس ما يكتب عن الدولة محليا ودوليا . وتبين من خلال مناقشة ممثلي المجلس الوطني للإعلام اعتمادهم على نشرة " أخبار الساعة" الصادرة من مركز الدراسات الاستراتيجية .

11. وفي شأن ملاحظات ديوان المحاسبة اتضح الآتي :

- على الرغم من إشارة تقرير ديوان المحاسبة النهائي بشأن الحساب الختامي للمجلس الوطني للإعلام عن السنة المالية 2011 إلى أهمية إنشاء مكتب للتدقيق الداخلي للتحقق من مدى التزام الوحدات التنظيمية بالنظم واللوائح المالية والإدارية، إلا انه لم يتم إنشاء هذا المكتب حتى تاريخ التدقيق مما أدى إلى ارتباك سير العمليات المالية والأداء بالمجلس. فعلى سبيل المثال قام المجلس بالخصم على اعتمادات ميزانية المجلس للسنة المالية 2011 بمبالغ تمثل نفقات تخص سنوات سابقة بالمخالفة لمبدأ سنوية الميزانية ، ومثال ذلك :

رقم مستند الصرف	تاريخه	المبلغ بالدرهم	البيان
257654-11-95	2011/4/4	11,000	بدل سفر وايفاد عن عامى 2009 ، 2010
303588	2011/12/27	30, 000	المستحق للمستشار بهاء صالح عن الفترة من 2010/9/1 حتى 2010/11/30 بناءً علي العقد المبرم

حيث أن الخصم على نفقات سنة حالية بمبالغ تمثل نفقات تخص سنوات سابقة أدى إلى إظهار نفقات السنوات المالية على غير حقيقتها، وانعكس ذلك سلباً على البيانات المالية المدرجة بالحسابات الختامية لتلك السنوات بصورة تؤدي إلى عدم دقتها وعدم تمثيلها للأرقام الفعلية.

- كما تبين للجنة من خلال تقرير ديوان المحاسبة (2011) إلى قيام المجلس الوطني للإعلام بإبرام (7) عقود واتفاقيات في عام 2011 مع الشركة العالمية لاستشارات تكنولوجيا المعلومات بقيمة إجمالية (6,140,000) درهم. إلا أن هناك مخالفات قانونية ترتبت على هذه العقود والاتفاقيات مثل عدم إلزام المتعاقدين بتقديم كفالة مصرفية بقيمة التأمين النهائي وغير ذلك من المخالفات التي أوردها تقرير ديوان المحاسبة (2011).

رد ممثلي مؤسسات إعلام الدولة وبعض الأكاديميين:-

أفادت ردود ممثلي المؤسسات الإعلامية وبعض الأكاديميين الذين تحاورت معهم اللجنة الآتي:

1. أكد جميع المتحاورين من الضيوف أن اعتماد اللغة الانجليزية كلغة التدريس الرسمية في أقسام الإعلام بجامعات الدولة يشكل حاجزا بين الطالب وبين تخصصه في بعض المسارات الإعلامية وخاصة مسار الصحافة الذي يتطلب مهارات لغوية عالية. فهناك عزوف كبير من الطلبة للتخصص في مجال الصحافة ويرجع ذلك لحقيقة أن تأسيسهم في اللغة الانجليزية ضعيف من الأساس، وفي المرحلة الجامعية تفرض عليهم اللغة مما يضطرهم لحفظ المنهج فقط للتمكن من اجتياز الاختبارات والحصول على الشهادة دون مراعاة عدم تمكنهم اللغوي. فضلا عن ذلك، أن الدراسة باللغة الانجليزية تبعدهم عن لغتهم الأم وتدريجيا يفقدون مهارات توظيفها وينتهي الطالب بأنه غير قادر على التعبير أو صياغة الخبر الصحفي باللغتين مما يشكل معضلة لممارسته مهنة الصحافة وقبل كل ذلك الحصول على وظيفة في هذا المجال.
2. التأكيد على ضعف التدريب الميداني الذي يتعرض له طلبة الإعلام قبل تخرجهم ويرجع ذلك لعدة أسباب:

ا- غياب التنسيق بين المؤسسات التعليمية والمؤسسات الإعلامية لتنظيم عملية التدريب الميداني.

ب- غياب خطط تدريب متسقة ومتواصلة ومتفق عليها من الطرفين.

ج- تهاون المؤسسات في تدريب الطلاب واعتبارهم عبئاً إضافيا خاصة انه لا يوجد هناك ما يلزم هذه المؤسسات بضرورة الاهتمام بالتدريب.

د- غياب مراكز تدريب إعلامي متخصصة وحرفية وذات كفاءة عالية والتي ممكن أن تقوم بعملية التدريب لهؤلاء الخريجين.

3. أكد المتحاورون من الإعلاميين والأكاديميين على غياب الخطاب الإعلامي الواضح ذو الرسالة الواضحة، أو الإعلام الموجه الذي يخدم قضايا الوطن المختلفة.
4. الإشارة إلى ضعف بث المحطات الإعلامية الحكومية والمحلية المختلفة والتي دائماً ما يكون نطاق بثها محصورا في محيط مكاني محدد وذلك على عكس المحطات الأجنبية أو تلك الناطقة باللغات الأجنبية المختلفة حيث يلاحظ قوة بثها واتساع رقعته بحيث يغطي كل أطراف الدولة من الشمال إلى الجنوب. وارجع المتحاورون السبب في ذلك إلي سياسة هيئة تنظيم الاتصالات التي تعامل المحطات المحلية بنفس أسلوب معاملتها للمؤسسات الإعلامية الأجنبية من حيث الرسوم المادية، متناسية أو متجاهلة الدور الوطني والرسالة الإعلامية الثقافية والوطنية التي من المفروض أن تحملها محطات البث الوطنية. بسبب هذه السياسة وبسبب ضعف الإمكانيات المادية لبعض محطات البث الإعلامي الوطنية وبسبب عدم وجود محطات بث اتحادية على مستوى الدولة يبقى قطاع كبير من الشعب وخاصة في المناطق النائية وشبه النائية معزول ومحروم من وسائل الاتصال هذه وخاصة على مستوى البث المسموع.
5. التأكيد على عدم وجود إدارة أزمة إعلامية متخصصة لإدارة الأزمات الإعلامية التي تمر أو قد تمر بها الدولة. وفي هذه المرحلة التاريخية الحرجة ومع كل التحديات التي تواجه منطقتنا أكد جميع المتحاورين على ضرورة تشكيل لجنة على مستوى الدولة متخصصة فقط لإدارة الأزمات الإعلامية وللابتعاد عن فخ المجهودات الفردية والمتقطعة التي أحيانا تعقد هذه الأزمات بدل من حلها.
6. وأخيرا أشار المتحاورون على ضرورة وجود متحدث رسمي، حيث انه لهذه اللحظة لا يوجد متحدث رسمي على مستوى الدولة يقوم بتقدم التوصيف والشرح اللازمين لبعض الظواهر والقضايا التي تمر بها الدولة وذلك حتى لا يترك شرح هذه الأمور معتمدا على المجهودات الفردية غير المنظمة التي يتبرع بعض أفراد المجتمع للقيام بها والتي أحيانا ضررها يكون أكثر من نفعها بسبب طبيعتها الاندفاعية وغير المنظمة.

أفادت ردود ممثلي المجلس الوطني للإعلام الذين تحاورت معهم اللجنة الآتي:

1. المجلس ليس له دور صفة الإلزام على مؤسسات الإعلام فيما يتعلق بإبراز الهوية الوطنية أو البرامج الوطنية الإعلامية بصفة عامة.
2. أن هناك نوع من التكامل والتنسيق بيم اختصاصات المجلس الوطني للإعلام واختصاصات هيئة تنظيم الاتصالات فيما يختص البث ، حيث أن المجلس الوطني

للإعلام يختص بالنواحي الإعلامية بينما تختص الهيئة بالنواحي التقنية والفنية المتعلقة بالترددات .

3. التأكيد على ثبات ميزانية المجلس الوطني للإعلام لمدة ثلاث سنوات جعلت المجلس الوطني للإعلام مقيد بعدد محدود من الوظائف.
4. الإشارة إلى أن تسرب الموظفين من العمل في المجلس الوطني للإعلام يعود إلى ضعف الرواتب في المجلس الوطني للإعلام مما أدى إلى تسرب الموظفين للعمل في المؤسسات الاتحادية الأخرى .
5. أشار ممثلو الحكومة حول الرقابة على المحتوى الإعلامي بأنه تم إصدار قرار سنة (2010) من رئيس المجلس الوطني للإعلام يتضمن معايير المحتوى الإعلامي وتم تعميمها على جميع المؤسسات الإعلامية سواء كانت وطنية أو غيرها من مؤسسات بالمناطق الحرة وهو قرار ملزم تم إصداره لعدم قدرتهم على مراقبة جميع المؤسسات الإعلامية بالدولة.
6. نوه ممثلو الحكومة بشأن الترخيص بأن المجلس الوطني للإعلام ليس لديه صلاحيات فيما يتعلق بترخيص المكاتب الإعلامية ومؤسسات التدريب الإعلامية في الدولة .
7. أكد ممثلو الحكومة إلى أنه لا توجد ملحقية إعلامية للمجلس وأن التعاون يقتصر فقط على التعامل مع السفارات في الرد على التجاوزات والاتهامات الموجهة للدولة .

المحور الثاني: تطوير وتعزيز وتوحيد التشريعات الإعلامية الحالية على مستوى الدولة

ملاحظات اللجنة :-

تلاحظ للجنة في شأن تطوير وتعزيز وتوحيد التشريعات الإعلامية الحالية على مستوى الدولة الآتي:

1. على الرغم أن الميزانية أدرجت نحو (17%) من إجمالي ميزانية المجلس الوطني للإعلام والتي بلغت (138,668,000) درهم. حيث تم تخصيص (24) مليون و(669) ألف درهم لتنظيم وتطبيق السياسات والتشريعات الإعلامية خاصة ما يتعلق بقانون المطبوعات والنشر رقم (15) لسنة (1980)، وقرار مجلس الوزراء رقم 2006/14 في شأن إنشاء المجلس الوطني للإعلام العمل الإعلامي في الدولة إلا أنه تلاحظ أن القوانين والتشريعات الإعلامية في الدولة غير مسايرة أو متوافقة مع ثورات الإعلام المعاصر والاتصالات والمعلومات الذي شهدت قفزة كبيرة خاصة مع ظهور مؤسسات إعلامية جديدة وصحف

ومحطات ومدن إعلامية تتخذ من الإمارات مقرا لها. حيث أن التشريعات الحالية لم تتطرق لعدد من المسائل الهامة مثل:

- الإعلام الالكتروني وكيفية الرقابة عليه.
- مطابقة إنشاء المناطق الحرة في الدولة مع المفاهيم الحديثة للاتصالات والمعلومات الإعلامية.
- أن التشريعات المعمول بها تخلو من ضوابط ومحددات للإعلام في شأن دوره لإرساء مفاهيم الهوية الوطنية والانتماء والولاء الوطني وما يتعلق بدوره في مسائل الاستقرار الوطني .

2. ضعف الدور التشريعي في تنظيم وإدارة ورقابة المؤسسات الإعلامية التابعة للمناطق الحرة في الدولة. الأمر الذي يشكل ذلك فجوة وخللا في إطار المحتوى الإعلامي ومضمونه ومدى توافقه العام مع السياسة الإعلامية للدولة.
3. عدم توافق قانون المطبوعات والنشر رقم (15) لسنة (1980) مع المؤشرات الدولية خاصة مؤشرات الأمم المتحدة في مسائل تخص حرية التعبير والرأي وعدم حبس الصحفيين والإعلاميين. وهذا ما جعل الدولة تحتل مرتبة متأخرة في التقييم الدولي من حيث الصحافة. ففي عام 2011 احتلت الإمارات المرتبة (158) عالميا من مجموع (196) دولة في هذا الشأن.

وعلى الرغم من أن هناك قوانين أخرى للإعلام مثل قانون منطقة دبي للتجارة والتكنولوجيا والتجارة الالكترونية والإعلام رقم 1 لسنة 2000، والقانون الاتحادي رقم 7 لسنة 2002 بشأن حقوق المؤلف والحقوق المجاورة. والقانون رقم 12 لسنة 2007 بشأن هيئة المدينة الإعلامية الحرة في أبوظبي، بالإضافة إلى القوانين والقرارات والمراسيم المحلية الخاصة بنظم العمل بالمدن الإعلامية، إلا أن هذه القوانين غاب عنها المعايير الخاصة بالمحتوى الإعلامي خاصة في إطار عادات وتقاليد المواطنين، وثقافة وتراث المجتمع الإماراتي، ومواثيق الشرف الإعلامية.

4. كذلك تلاحظ للجنة عدم تنظيم التشريعات لسلطة مركزية تتولى الإشراف وتحديد السياسة الإعلامية وتنفيذها. فالمجلس الوطني للإعلام لا يعبر عن سلطة فعلية وواقعية في تنظيم شؤون الإعلام مركزياً بسبب تقاطع العمل الإعلامي بين ما هو اتحادي ومحلي. بالإضافة إلى انتشار ظاهرة المدن الإعلامية الحرة والتعقيدات التي تجلبها تكنولوجيا

الاتصال والإعلام الحديثة بما فيها البث التلفزيوني المباشر عبر الأقمار الصناعية وشبكة الانترنت.

5. عدم إصدار مشروع قانون اتحادي في شأن تنظيم الأنشطة الإعلامية الذي تم الانتهاء منه في عام 2008 مما أدى إلى استمرار العديد من الإشكالات المتعلقة بالتشريعات الحاكمة للإعلام.
6. لم تتعرض التشريعات الحالية إلى وضع أطر واضحة لتنظيم العلاقات بين المجلس الوطني للإعلام والمؤسسات الإعلامية ومؤسسات التعليم العالي ووزارة التربية خاصة في إطار مواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل .

رد ممثلي مؤسسات إعلام الدولة وبعض الأكاديميين:-

أفادت ردود ممثلي المؤسسات الإعلامية وبعض الأكاديميين الذين تحاورت معهم اللجنة الآتي:

1. أهمية تطوير قانون المطبوعات والنشر رقم (15) لسنة (1980). على أن يهدف هذا التطوير إلى التوافق مع مستجدات البيئة الإعلامية الدولية خاصة في إطار ثورة المعلومات والاتصالات الحديثة .
2. الإشارة إلى أن استيراد معظم التشريعات الإعلامية المعمول بها في الدولة أدى إلى عدم مواءمتها مع احتياجات وأهداف الدولة الوطنية الأمر الذي يتطلب إعادة صياغة التشريعات الإعلامية من متخصصين وطنيين.
3. التأكيد على أن إلغاء وزارة الإعلام تم دون دراسات مسبقة مما أدى إلى ضعف البرامج والخطط الإعلامية .

أفادت ردود ممثلي المجلس الوطني للإعلام الذين تحاورت معهم اللجنة على الآتي:

- الإشارة إلى أنه تم الانتهاء من وضع مشروع قانون لتنظيم الإعلام الالكتروني بالتعاون مع اللجنة التشريعية بوزارة العدل وهيئة تنظيم الاتصالات ، ورفع لمجلس الوزراء لدراسته .
- الإشارة إلى أن المجلس الوطني للإعلام لديه خطط عمل مع الهيئة الوطنية للأزمات والطوارئ بشأن الردود الإعلامية العاجلة.

النتائج النهائية

1. ضعف ممارسة المجلس الوطني للإعلام لاختصاصاته وخاصة فيما يتعلق بتنسيق السياسة الإعلامية بين الإمارات الأعضاء، وفي الإشراف على كافة وسائل الإعلام في الدولة، وفي متابعة المحتوى الإعلامي لكل ما يطبع وينشر ويبث داخل الدولة، وما يتم استيراده من الخارج.
2. المجلس الوطني للإعلام لا يشكل سلطة مركزية لتنظيم القطاع الإعلامي في الدولة بسبب التفاوت ما بين الاتحادي والمحلي.
3. ضعف الدور التوعوي والتثقيفي للإعلام نتيجة لعدم اهتمام الخطة الإستراتيجية للمجلس الوطني للإعلام 2011-2013 للإنتاج المحلي. مما ترتب عليه التأثير على الهوية الوطنية ونشر الثقافات وأنماط الحياة الأجنبية التي تتعارض مع ثقافة وهوية مجتمع الإمارات.
4. تواضع مخرجات متطلبات الأهداف المقررة في الخطة الإستراتيجية (2011-2013) خاصة فيما يتعلق بتنظيم وتطبيق السياسات والتشريعات الإعلامية، وإبراز انجازات دولة الإمارات إعلاميا، وتوطين الإعلام وترسيخ أسس الهوية الوطنية.
5. غياب قناة اتحادية موحدة على مستوى الدولة أدى إلى غياب البعد الوطني العام في المعالجات الإعلامية مثل غياب قضايا الهوية الوطنية والخلل في التركيبة السكانية والعادات الإماراتية الموروثة.
6. سيطرة المنتجات الإعلامية المستوردة على مختلف وسائل الإعلام الوطنية يؤكد على ضعف مستوى التخطيط الإعلامي في إبراز رؤيا وطنية لغايات وأهداف العمل الإعلامي في الدولة وقد يترتب على ذلك الكثير من المخاطر ذات الطابع الاستراتيجي خاصة مع وجود أكثر من (250) جالية أجنبية في الدولة. وبحسب إحصائية مركز الإحصاء الوطني، بلغ عدد السكان في الدولة نحو (8.264.070) في عام 2010.
7. عدم اهتمام السياسات الإعلامية والخطط الإستراتيجية المعمول بها ببرامج التدريب والتأهيل المهني الاحترافي للكوادر الإعلامية المتخصصة مما أدى إلى سيطرة الأجانب على برامج الإعلام. حيث أن نسبة التوطين في المجلس الوطني للإعلام لم تتعد (56%) من إجمالي عدد الموظفين العاملين في المجلس الوطني للإعلام في عام 2011 والذي من المفترض أن يحقق نسبة (62%) في المجلس في ذات السنة. بالإضافة إلى احتلال الأجانب

المواقع الوظيفية المتميزة في تلك المؤسسات مما يمثل هاجسا مؤرقا لمحتوى الرسالة الإعلامية وتأثيرها على المواطن الإماراتي.

8. عدم تناسب التشريع المعمول به حاليا (القانون الاتحادي رقم (15) لسنة 1980 في شأن المطبوعات والنشر) مع مستجدات قطاع الإعلام بمختلف وسائله وممارساته، وعدم تحديد الاختصاصات والإجراءات التنظيمية للإعلام الالكتروني والمناطق الإعلامية الحرة.
9. ضعف الدور التشريعي في تنظيم وإدارة ورقابة المؤسسات الإعلامية التابعة للمناطق الحرة في الدولة.
10. غياب علاقات التنسيق والتعاون مع المجلس الوطني للإعلام والمؤسسات الإعلامية ومؤسسات التعليم العالي والتربية .

التوصيـات

في ضوء ما طرح من ملاحظات ونتائج وبناء على ما استمعت إليه اللجنة من ردود الحكومة فإن اللجنة ارتأت أن تتقدم بالتوصيات التالية :

1. إعادة النظر في مشروع القانون الاتحادي في شأن تنظيم الأنشطة الإعلامية الذي تم الانتهاء منه في 2008 ولم يصدر حتى الآن خاصة في إطار التالي:
   - أن يتضمن القانون أطر واضحة للعلاقة بين المجلس وغيره من المؤسسات الإعلامية الاتحادية والمحلية.
   - تنظيم الإشراف لسلطة إعلامية مركزية تحدد الخطط الاستراتيجية والسياسات الإعلامية المعبرة عن الدولة.
   - إدارة ورقابة المؤسسات الإعلامية التابعة للمناطق الحرة في الدولة، ومراجعة معايير الترخيص.
2. ضرورة وضع سياسات للتعاون والتنسيق مع المؤسسات الإعلامية والمحلية ومؤسسات التعليم العالي. وضرورة تفعيل دور المتحدث الرسمي للدوائر والمؤسسات الحكومية الاتحادية كما ورد في توصيات المجلس الوطني الاتحادي في الفصل التشريعي الرابع عشر حول تطوير اختصاصات المجلس الوطني للإعلام.
3. .إعادة النظر في الاعتمادات المالية المخصصة لميزانية المجلس الوطني للإعلام، بما يمكنه من تنفيذ برامجه ومشروعاته الاستراتيجية خاصة فيما يتعلق بإبراز الهوية الوطنية للإعلام.
4. إنشاء قناة اتحادية تعبر عن الدولة وسياساتها وثقافتها وخططها في مختلف المجالات.
5. ضرورة إنشاء مركز تدريب إعلامي مستقل معني فقط بتأهيل وتدريب الكوادر الإعلامية الوطنية وغير الوطنية بالشكل الذي يتواكب مع مستجدات عالم الإعلام ويؤهلهم لممارسة مهنتهم بالشكل الذي يتوافق مع متطلبات المتجددة دائما في هذا المجال.
6. إعداد مشروعات وبرامج تدريبية دورية وسنوية على أن تتسم هذه البرامج بالجانب العملي في الإعلام، والمخطط للتوافق مع التوجهات الرئيسية في الإعلام، ودراسة إنشاء مؤسسة تدريبية اتحادية موحدة للعمل الإعلامي بما يضمن هوية إعلامية مشتركة للدولة.
7. تشكيل مجموعات إدارة الأزمات الإعلامية بالتعاون مع الجهات المعنية في الدولة والخاصة بإدارة قضايا أو موضوعات إستراتيجية أو وطنية محددة.

8. إنشاء خط ساخن للإبلاغ عن المخالفات الموجودة في الإعلام المرئي والمسموع والمقروء بالدولة.
9. ضرورة تعزيز الإعلام الخارجي ووضع سياسة واضحة متعلقة بهذا الجانب وذلك لتفادي نظام الردود الفردية والمجزئة والتي لا تعبر بالضرورة عن الرأي العام للدولة .
10. وضع برامج للشراكات الإستراتيجية وتعزيز التعاون بين المجلس الوطني للإعلام، والمؤسسات التعليمية في الدولة بما يؤدي إلى تحقيق أهداف الخطط الإستراتيجية للسياسات الإعلامية الوطنية. وإعادة النظر في المقررات الدراسية في الأقسام التخصصية للإعلام ومناهجها التدريسية خاصة في إطار ارتباط هذه المقررات بالقضايا الوطنية والإستراتيجية للدولة.
11. ضرورة وجود قرار حكومي لتوطين المؤسسات الإعلامية على غرار قرار التوطين في البنوك، وتحديد إطار زمني محدد لتوطين قطاع الإعلام الحكومي والخاص بما يتناسب مع توجه الحكومة الاتحادية بشأن التوطين.

مقرر اللجنة

شيخة عيسى العري

United Arab Emirates
National Media Council

الإمـارات العربيـة المتحـدة
المجلس الوطني للإعلام

المجلس الوطني للإعلام

نحو إعلام إماراتي متكامل

مقدمة

- تأسس المجلس الوطني للإعلام بموجب المرسوم بقانون اتحادي رقم 1 لسنة 2006
- ذو دور تنظيمي حيث يوفر المجلس المظلة التنظيمية للأنشطة الإعلامية على أرض الدولة، وفقا لقانون المطبوعات والنشر هو الاساس الذي يستند عليه المجلس في عمله منذ عام 1980
- مسؤولية الترخيص لبعض الانشطة الإعلامية في المناطق الحرة وهي البث الاذاعي والتلفزيوني والصحف والمجلات والكتب والدوريات
- متابعة المحتوى الإعلامي
- إدارة وكالة أنباء الإمارات

المجلس الوطني للإعلام
National Media Council

أولاً :التوطين و التدريب

Source: New York Film Academy Abu Dhabi

المجلس الوطني للإعلام
National Media Council

التوطين والتدريب

- قضية توطين الكادر الإعلامي في الدولة مسؤولية وطنية وأخلاقية
- تشجيع المؤسسات الإعلامية المحلية على جذب الكوادر الوطنية المؤهلة
- مشروع وطني شامل لتدريب وتأهيل كوادر وطنية باللغتين العربية والإنجليزية
- مقترح إنشاء أكاديمية لتدريب وتأهيل الكوادر الوطنية

المجلس الوطني للإعلام
National Media Council

نسبة التوطين في المجلس الوطني للإعلام

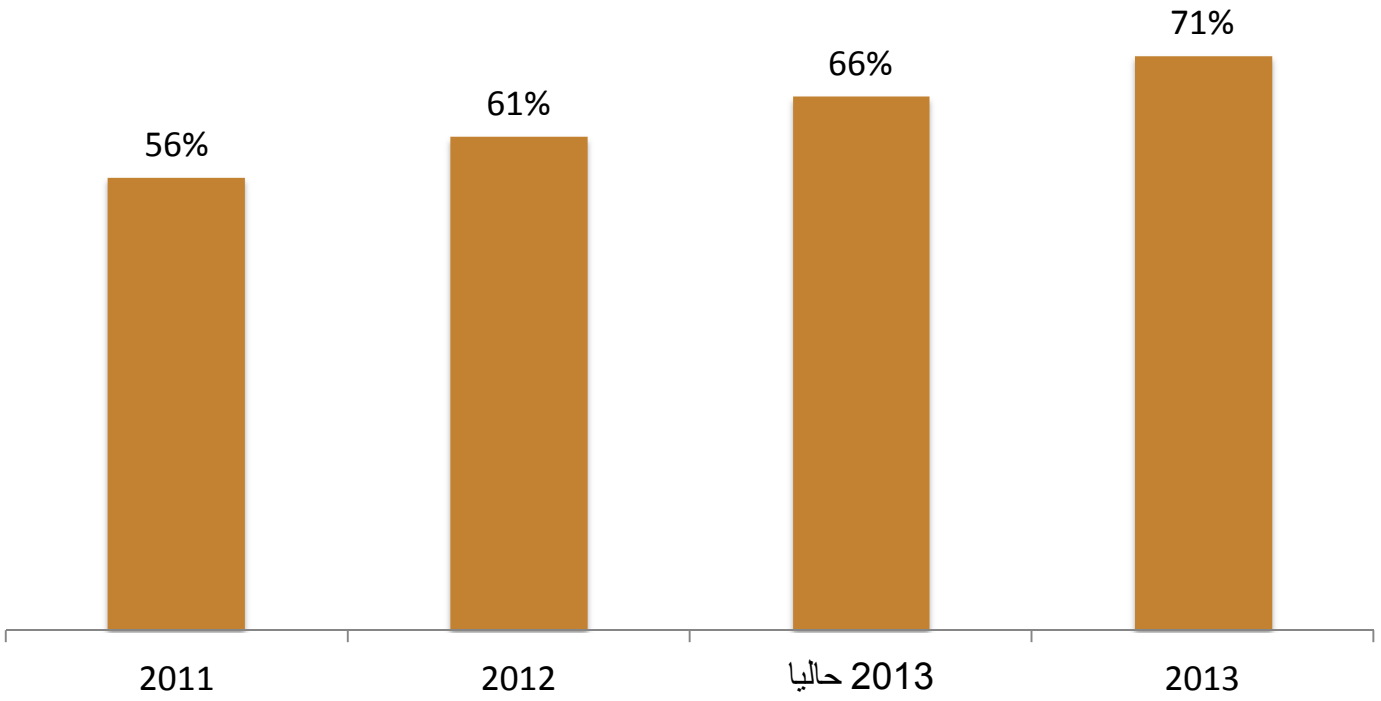

المجلس الوطني للإعلام
National Media Council

نسبة التوطين في المجلس الوطني للإعلام

	مواطن	غير مواطن
عدد الموظفين في وكالة أنباء الإمـــــارات	70	60
عدد الموظفين في متابعة المحتوى الإعلامي	53	7
عدد الموظفين في التراخيص الإعلاميـــــة	25	4

المجلس الوطني للإعلام
National Media Council

نسبة التوطين في المجلس الوطني للإعلام

نسبة التوطين في الفئة القيادية	100%
نسبة التوطين في الفئة الإشرافية	100%
نسبة التوطين في الفئة التخصصية والفنية	57.5%
نسبة التوطين في الفئة التنفيذية	81.5%

المجلس الوطني للإعلام
National Media Council

نسبة التوطين في قطاع الإعلام

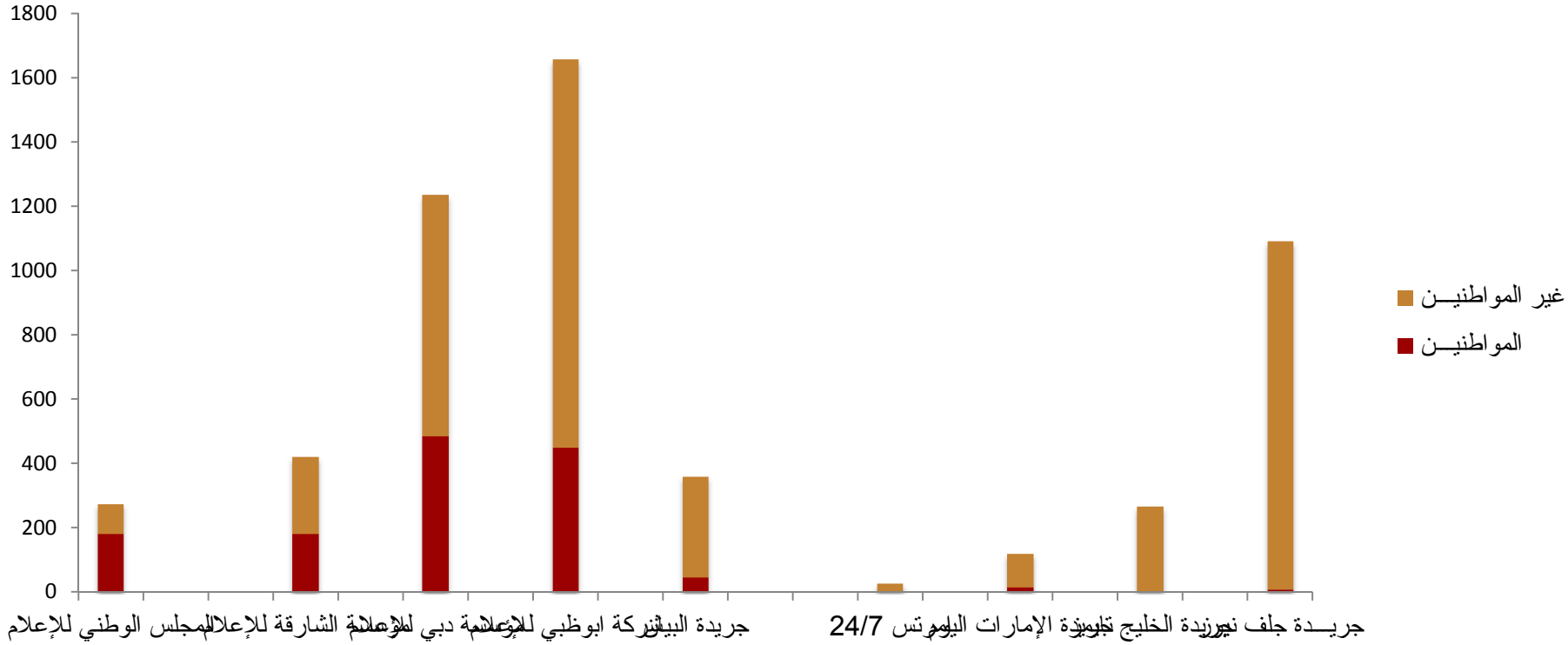

المجلس الوطني للإعلام
National Media Council

ثانياً: الإعلام وتحصين الهوية الوطنية

Source: Zayed University

المجلس الوطني للإعلام
National Media Council

الإعلام وتحصين الهوية الوطنية

- رسالة وطنية نابعة من قيمنا الإماراتية
- تحصين الهوية الوطنية والتوطين يسيران في خطين متوازيين
- مفهوم الهوية الوطنية جزء من الأمن القومي وسياج يحمي كيان الوطن ووحدته
- تعزيز الهوية الوطنية في صلب رسالتنا الإعلامية
- ملتقى الإعلام والهوية الوطنية 2011، حلقات نقاشية خاصة بدور الإعلام في تعزيز الهوية الوطنية 2013

المجلس الوطني للإعلام
National Media Council

ثالثاً: الرسالة الإعلامية في الخارج

Source: Zayed University

المجلس الوطني للإعلام
National Media Council

الرسالة الإعلامية في الخارج

- إبراز مواقف الدولة وانجازاتها وشرح سياساتها وإيصال رسالتنا الإعلامية الوطنية إلى الخارج
- في صلب خطة تطوير المجلس الوطني للإعلام
- مأسسة الرسالة الإعلامية الموجهة للداخل والخارج
- ملحقيات إعلامية في الخارج

المجلس الوطني للإعلام
National Media Council

رابعاً: تطوير قطاع الإعلام

Source: Zayed University

المجلس الوطني للإعلام
National Media Council

تطوير قطاع الإعلام

- المجلس حاضنة لتطوير إعلام متكامل
- إعلام تفاعلي على المستويين الفني والمهني
- هيكلة المجلس الوطني للإعلام
- استراتيجية إعلامية شاملة لتطوير آليات التواصل
- تنمية سلطة رابعة ذات دور فعال في منظومة الحكم الرشيد
- تطوير وكالة أنباء الإمارات

المجلس الوطني للإعلام
National Media Council

United Arab Emirates
National Media Council

الإمـارات العربيـة المتحـدة
المجلس الوطني للإعلام

تساؤلات

United Arab Emirates
National Media Council

الإمـارات العربيـة المتحـدة
المجلس الوطني للإعلام

شكراً

ملحق رقم (3)

الرسالة الصادرة من المجلس

بشأن الرد على طلب تأجيل مناقشة

موضوع " سياسة وزارة الاقتصاد "

معالي الأخ / الدكتور أنور محمد قرقاش **الموقر**

وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ... وبعد ،،

الموضوع : رد على طلب تأجيل مناقشة موضوع سياسة وزارة الاقتصاد

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه فإنه تم عرض الرسالة الواردة من طرفكم رقم (و.د.م.ط/ا.ت.م//279/1304 على جدول أعمال الجلسة الثانية عشرة للمجلس بتاريخ 2013/05/14 والذي قرر مواصلة مناقشة موضوع سياسة وزارة الاقتصاد بالمحاور التي تمت الموافقة عليها من قبل مجلس الوزراء سابقاً دون إدخال قطاع شؤون التجارة الخارجية من ضمن التقرير وعليه سيتم مناقشة تقرير الوزارة في الموعد الذي يراه المجلس مناسباً .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،،

محمد أحمد المر

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

ملحق رقم (4)

ملخص

أهم القرارات التي اتخذها المجلس في جلسته الثالثة عشرة

المعقودة بتاريخ 2013/05/21م

- وافق المجلس على مناقشة جدول أعمال هذه الجلسة الذي تضمن البنود التالية :

البند الأول : الاعتذارات .

البند الثاني : الأسئلة

1. سؤال موجه إلى معالي/ سهيل محمد فرج المزروعي - وزير الطاقة - رئيس مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء من سعادة العضو/ راشد محمد الشريقي حول " الاستراتيجية الوطنية لتوفير الطاقة الكهربائية والماء ".
2. سؤال موجه إلى معالي/ صقر غباش - وزير العمل من سعادة العضو/علي عيسى النعيمي حول " تنظيم وتقنين وضع العمالة المخالفة في الدولة ".
3. سؤال موجه إلى سمو الشيخ / عبدالله بن زايد آل نهيان – وزير الخارجية من سعادة العضو / حمد أحمد الرحومي حول " مخالفة سفارات بعض الدول للأعراف والقوانين الدولية "
4. سؤال موجه إلى سمو الشيخ / عبدالله بن زايد آل نهيان – وزير الخارجية من سعادة العضو/ مروان أحمد بن غليطة حول" نتائج وزارة الخارجية في شأن إجراءات إعفاء المواطنين من الحصول على تأشيرات زيارة بعض الدول " .
5. سؤال موجه إلى سمو الشيخ/ عبدالله بن زايد آل نهيان –وزير الخارجية - رئيس المجلس الوطني للإعلام من سعادة العضو/علي عيسى النعيمي حول" تنظيم سوق الإعلانات المبوبة".

البند الثالث : الموضوعات العامة:

- سياسة المجلس الوطني للإعلام في شأن تعزيز التشريعات الإعلامية في الدولة.

(مرفق تقرير لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والإعلام والثقافة)

البند الرابع : ما يستجد من أعمال :

1- رسالة صادرة من المجلس بشأن الرد على طلب تأجيل مناقشة موضوع " سياسة وزارة الاقتصاد"

2- تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة حول توصيات موضوع " سياسة وزارة الأشغال العامة في شأن بناء المساكن الشعبية وشق الطرق الاتحادية وصيانتها وتحسينها

3- طلب سعادة العضو/ أحمد محمد الجروان الانسحاب من لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والإعلام والثقافة

- **خلاصة التقرير:**

- تضمنت الجلسة **خمسة أسئلة** حيث بدأ المجلس بمناقشة **السؤال الأول** الذي كان حول "الاستراتيجية الوطنية لتوفير الطاقة الكهربائية والماء "، وقد أكد معالي/ وزير الطاقة - رئيس مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء في معرض إجابته عنه على وجود مذكرة تفاهم مع البلديات المحلية تلزم الهيئة بتلبية احتياجات المشاريع الاستثمارية التي وصلت نسبة نموها إلى (6)% ، وذلك وفقاً للاتفاق المسبق مع المزود الرئيسي للطاقة (هيئة كهرباء ومياه أبوظبي).

- في حين **طالب سعادة العضو** في تعقيبه بوضع خطة استراتيجية وطنية للطاقة الكهربائية والمياه تلبي النمو الاقتصادي في الدولة ،والذي زاد الطلب على الطاقة بنسبة (20)% .

- وفيما يتعلق **بالسؤال الثاني** الذي كان حول **"**تنظيم وتقنين وضع العمالة المخالفة في الدولة " فقد تم تأجيل مناقشته إلى جلسات قادمة لورود رسالة اعتذار من معالي وزير العمل بطلب التأجيل.

- أما ما يتعلق **بالسؤال الثالث** الذي كان حول"مخالفة سفارات بعض الدول للأعراف والقوانين الدولية"، فقد أكد معالي / وزير الخارجية في معرض إجابته عنه على أن الحكومة الفلبينية لها الحق في أن تضع أنظمتها الخاصة بتنظيم العمالة داخل إطار دولتها فقط، وليس لها الحق أن تصدر تعليمات وأوامر خارج حدود دولتها عن طريق سفارتها.

- في حين **طالب سعادة العضو** في تعقيبه بضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن تدخل السفارة الفلبينية في عقد العمالة المنزلية.

- **وبخصوص السؤال الرابع** الذي كان حول" نتائج وزارة الخارجية في شأن إجراءات إعفاء المواطنين من الحصول على تأشيرات زيارة بعض الدول " فقد أكد معالي /وزير الخارجية في معرض إجابته عنه على وجود مؤشرات إيجابية خلال (12) شهراً المقبلة بشأن إعفاء المواطنين من تأشيرات دول (الشينغن) والمملكة المتحدة واليابان.

- في حين **طالب سعادة العضو** في تعقيبه بوضع مؤشرات واضحة بشأن إعفاء مواطني الدولة من الحصول على تأشيرات زيارة الدول المعفى رعاياها من الحصول على تأشيرات دخول الدولة.

- **أما ما يخص السؤال الخامس** الذي كان حول " تنظيم سوق الإعلانات المبوبة " فقد أكد معالي/ وزير الخارجية - رئيس المجلس الوطني للإعلام- في معرض إجابته عنه على أن المؤسسات الإعلانية المرخصة في الدولة تنظم عملها القوانين المتخصصة في هذا المجال.

- في حين **طالب سعادة العضو** في تعقيبه بتفعيل قرار المجلس الوطني للإعلام رقم(35) لسنة 2012م بشأن معايير محتوى الإعلان في وسائل الإعلام.

- كما تناول المجلس في هذه الجلسة موضوع " سياسة المجلس الوطني للإعلام في شان تعزيز التشريعات الاعلامية في الدولة " وقد طرح فيه أصحاب السعادة الأعضاء العديد من الاستفسارات والملاحظات أهمها: ضرورة رفع نسبة التوطين في القطاع الإعلامي حفاظاً على الهوية الوطنية في هذا القطاع الحيوي .

- وفي معرض رد الحكومة على هذه الملاحظة أكدت على أن توطين القطاع الإعلامي يجب أن يسير في خطين متوازيين ، الأول : تشجيع المؤسسات الإعلامية على جذب الكوادر الوطنية المؤهلة عبر نسبة توطين لا تعرقل خطط تطوير المحتوى الإعلامي ووسائله في المؤسسات الإعلامية المحلية ، والخط الثاني : وهو الأهم بدء مشروع وطني شامل لتدريب وتأهيل كوادر وطنية في قطاع الإعلام باللغتين العربية والإنجليزية .

- وفي نهاية النقاش وافق المجلس على إحالة توصيات موضوع " سياسة المجلس الوطني للإعلام في شأن تعزيز التشريعات الإعلامية في الدولة " إلى لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والإعلام والثقافة " لإعادة صياغتها وفق المناقشة التي تمت في الجلسة ثم إعادتها إلى المجلس لأخذ الموافقة عليها في جلسة قادمة .

- وقائع الجلسة :

- عقد المجلس الوطني الاتحادي جلسته الثالثة عشرة في دور انعقاده العادي الثاني من الفصل التشريعي الخامس عشر يوم الثلاثاء الساعة التاسعة واثنتين وعشرين دقيقة صباحاً بتاريخ 11 رجب سنة 1434هـ الموافق 21 مايو2013م برئاسة معالي/ محمد أحمد المر- رئيس المجلس الوطني الاتحادي وبحضور معالي الشيخ / عبدالله بن زايد آل نهيان – وزير الخارجية - رئيس المجلس الوطني للإعلام ، ومعالي / د. أنور محمد قرقاش – وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني، ومعالي/ سهيل محمد فرج المزروعي - وزير الطاقة - رئيس مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء.

- وقد بدأ المجلس مناقشة بنود جدول أعمال هذه الجلسة بمناقشة بند الأسئلة حيث بدأ بالسؤال الأول الذي كان حول" الاستراتيجية الوطنية لتوفير الطاقة الكهربائية والماء " المقدم من سعادة العضو/راشد محمد الشريقي إلى معالي / سهيل محمد فرج المزروعي - وزير الطاقة - رئيس مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء ، والذي أوضح في معرض إجابته عنه الآتي:

- التأكيد على وجود خطة استراتيجية وطنية لتوفير الطاقة الكهربائية والماء حتى عام 2020م.

- تم الانتهاء من الخطة التطويرية الأولى في عام 2012م بتكلفة وقدرها(2.7) مليار درهم حيث تم رفع كفاءة الشبكة الكهربائية بزيادة قدرها (52)% ،وكذلك زيادة طول شبكات المياه من

(5075) كيلو متر إلى(5518)كيلو متر، بالإضافة إلى زيادة السعة التخزينية بواقع وقدره (94)%.

- تم البدء في المرحلة التطويرية الثانية في عام 2012م والمتوقع انتهاؤها في نهاية عام 2014م بتكلفة تقديرية وقدرها(2.7)مليار درهم ،وسيتم من خلالها رفع كفاءة الشبكة إلى (7000) ميغا فولت أمبير ورفع سعة توزيع الكهرباء إلى(6600) ميغا فولت أمبير، وكذلك زيادة طول شبكة المياه إلى (5882) كيلو متر، وزيادة السعة التخزينية للمياه إلى (278) مليون جالون.

- التأكيد على تواصل الهيئة مع الجهات المحلية في الإمارات من أجل إفادتها بخطتها التنموية لدراسة أي زيادة على طلب الطاقة الكهربائية.

- التأكيد على أن الهيئة تقوم بتوصيل الطاقة الكهربائية والماء للمنشآت السكنية والحكومية الاتحادية والمحلية ،وليست لديها قائمة انتظار لتوصيل الطاقة للمباني السكنية للمواطنين.

- الإشارة إلى وجود مذكرة تفاهم مع البلديات المحلية تلزم الهيئة بتلبية احتياجات المشاريع الاستثمارية بنسبة نمو (6)% ،وذلك وفقاً للاتفاق المسبق مع المزود الرئيسي للطاقة (هيئة كهرباء ومياه أبوظبي).

- تم توصيل الطاقة الكهربائية والماء لجميع الطلبات التجارية للمواطنين المقدمة للهيئة من شهر مارس عام 2013م وسيستمر ذلك حتى نهاية العام الحالي.

- تسعى الهيئة بالتعاون مع الجهات المعنية إلى نشر ثقافة ترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية والمياه.

في حين كانت أهم الملاحظات والأفكار التي أكد عليها سعادة العضو في تعقيبه على رد معالي الوزير هي:

- الإشارة إلى عجز الهيئة عن توفير الطاقة الكهربائية والماء للمنشآت التجارية والسكنية والحكومية في عام 2008م بفعل النمو الاقتصادي السريع الذي زاد الطلب على الطاقة بنسبة (20)% .

- التنويه إلى زيادة استهلاك موارد المياه نحو(24) ضعف التجدد الطبيعي لموارد المياه.

- التنويه إلى اعتماد الدولة بصورة أساسية على المياه المحلاة من البحر بنسبة تزيد عن (98)%.

-هناك دراسات وتقارير دولية أشارت إلى أن استهلاك الطاقة الكهربائية في الإمارات سيزيد خلال السنوات القادمة عن (120%) استناداً إلى النمو الاقتصادي الواسع الذي تشهده الدولة.

- المطالبة بوجود خطة استراتيجية وطنية للطاقة الكهربائية والمياه تلبي النمو الاقتصادي في الدولة والذي زاد الطلب على الطاقة بنسبة (20)% .

- وقد اكتفى سعادة العضو/ راشد محمد الشريقي بالرد المقدم من معالي الوزير بعد التعقيب عليه مرتين .

- ثم انتقل المجلس بعدها إلى مناقشة السؤال الثالث الذي كان حول" مخالفة سفارات بعض الدول للأعراف والقوانين الدولية " المقدم من سعادة العضو/ حمد أحمد الرحومى إلى سمو الشيخ / عبدالله بن زايد آل نهيان– وزير الخارجية ، والذي أوضح في معرض إجابته عنه الآتي:

- الإشارة إلى أن المادة(41) من "اتفاقية فيينا" أوجبت على السفارات والبعثات الدبلوماسية عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة .

- التأكيد على استدعاء وزارة الخارجية السفير أو القائم بأعمال أي سفارة تقوم بأي عمل مخالف "لاتفاقية فيينا" التي تنظم عمل البعثات الدبلوماسية، وتنبيهه بعدم تكرار نشاطاتها المخالفة.

- الحكومة الفلبينية لها الحق في أن تضع أنظمتها في تنظيم العمالة داخل إطار دولتها فقط، وليس لها الحق أن تصدر تعليمات وأوامر خارج حدود دولتها.

- المطالبة بأن يتم إبلاغ وزارة الخارجية في حال وجود أي تعدي على القوانين والأنظمة الخاصة بانتهاك سفارات الدول الأجنبية سيادة الدولة.

- وزارة الداخلية هي الجهة المعنية بعقود استقدام العمالة المنزلية ،وليست وزارة الخارجية.

في حين كانت أهم الملاحظات والأفكار التي أكد عليها سعادة العضو في تعقيبه على رد معالي الوزير هي:

- التنويه إلى تدخل السفارة الفلبينية في بنود عقد العمالة المنزلية حيث تقوم بوضع شروط وإجراءات محددة لإلزام صاحب العمل بها.

- الإشارة إلى وجود عقود عمالة منزلية صورية مخالفة لبنود العقد.

- التساؤل عن قانونية إلزام المواطنين بالشروط التي وضعتها وحددتها السفارة الفلبينية في عقد العمالة المنزلية.

- الاستفسار عن الإجراءات التي اتخذتها وزارة الخارجية بشأن تدخل السفارة الفلبينية في بنود عقد العمالة المنزلية.

- وقد اكتفى سعادة العضو/ حمد أحمد الرحومى بالرد المقدم من معالي الوزير بعد التعقيب عليه مرتين .

- وناقش المجلس بعد ذلك السؤال الرابع الذي كان حول " نتائج وزارة الخارجية في شأن إجراءات إعفاء المواطنين من الحصول على تأشيرات زيارة بعض الدول " المقدم من سعادة العضو/ مروان أحمد بن غليطة إلى سمو الشيخ / عبدالله بن زايد آل نهيان– وزير الخارجية ، والذي أوضح في معرض إجابته عنه الآتي:

- قيام وزارة الخارجية بإجراء العديد من الاتصالات مع الدول المعفى رعاياها من الحصول على تأشيرات دخول الدولة ،من أجل تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل لمواطني الدولة.

- توجد حالياً (55) دولة تمنح المواطنين حق الدخول إلى أراضيها دون تأشيرة مسبقة.

-هناك تعهد من الحكومة البريطانية بدراسة إعفاء مواطني الدولة من الحصول على تأشيرات مسبقة مع نهاية عام 2013م.

- هناك موافقة مبدئية لإعفاء مواطني الدولة من الحصول على تأشيرات مسبقة لزيارة دول الاتحاد الأوروبي.

- سيتم النظر في إعفاء مواطني الدولة من الحصول على تأشيرات مسبقة لزيارة دول (الشينغن) خلال الفترة المقبلة في البرلمان الأوروبي.

-هناك مؤشرات إيجابية خلال (12) شهراً المقبلة بشأن إعفاء المواطنين من تأشيرات دول (الشينغن) والمملكة المتحدة واليابان.

- هناك دراسة تقوم بها الوزارة بالتنسيق مع الجهات المعنية لتوطين الشركات التي تسهل إجراءات حصول المواطنين على تأشيرات دخول بعض الدول.

في حين كانت أهم الملاحظات والأفكار التي أكد عليها سعادة العضو في تعقيبه على رد معالي الوزير هي:

- الإشارة إلى عدم تطبيق الدول (34) المعفى رعاياها من الحصول على تأشيرات دخول الدولة، لمبدأ المعاملة بالمثل لمواطني الدولة في شأن الحصول على التأشيرات اللازمة لدخول هذه الدول .

- المطالبة بوضع مؤشرات واضحة في شأن إعفاء مواطني الدولة من الحصول على تأشيرات زيارة الدول المعفى رعاياها من الحصول على تأشيرات دخول الدولة.

- الإشارة إلى عدم تسهيل إجراءات حصول المواطنين على تأشيرات دخول بعض الدول المعفى رعاياها من الحصول على تأشيرات دخول الدولة .

- الاقتراح بأن يتم توطين الشركات التي تسهل إجراءات حصول المواطنين على تأشيرات دخول بعض الدول المعفى رعاياها من الحصول على تأشيرات دخول الدولة .

- وقد اكتفى سعادة العضو/ مروان أحمد بن غليطة بالرد المقدم من معالي الوزير بعد التعقيب عليه مرتين .

- واختتم المجلس مناقشة بند الأسئلة بمناقشة السؤال الخامس الذي كان حول" تنظيم سوق الإعلانات المبوبة " المقدم من سعادة العضو /علي عيسى النعيمي إلى سمو الشيخ / عبدالله بن زايد آل نهيان– وزير الخارجية - رئيس المجلس الوطني للإعلام ، والذي أوضح في معرض إجابته عنه الآتي:

- ستتم إعادة النظر في القانون الاتحادي رقم(15) لسنة 1980م في شأن المطبوعات والنشر من أجل تنظيم سوق الإعلانات المبوبة.

- لقد تم إصدار لائحة من قبل المجلس الوطني للإعلام ،حددت الشروط التي تنظم سوق الإعلانات المبوبة في الدولة.

- التأكيد على أن المؤسسات الإعلانية المرخصة في الدولة تنظم عملها القوانين المتخصصة في هذا المجال.

في حين كانت أهم الملاحظات والأفكار التي أكد عليها سعادة العضو في تعقيبه على رد معالي الوزير هي:

- التنويه إلى أن حجم الإنفاق على الإعلانات المبوبة بالدولة وصل إلى(5.67) مليار درهم في عام 2012م.

- الإشارة إلى عدم تفعيل قرار المجلس الوطني للإعلام رقم(35) لسنة 2012م بشأن معايير محتوى الإعلان في وسائل الإعلام.

- الإشارة إلى هناك دراسة أجرتها الإدارة العامة للتحريات والمباحث الإلكترونية كشفت قيام مجرمين وعصابات باستغلال الإعلام في ارتكاب جرائم متنوعة.

- الاقتراح بإعطاء صلاحيات تنفيذية للمجلس الوطني للإعلام للتصدي للحملات الإعلانية غير الصادقة .

- المطالبة بالإسراع في إصدار قانون خاص بالأنشطة الإعلامية يقوم بمعالجة شاملة لكل أنواع الإعلانات بما يضمن توفير المرونة للسوق ومتسقة مع الثوابت التي يقوم عليها المجتمع.

- وقد اكتفى سعادة العضو/ علي عيسى النعيمي بالرد المقدم من معالي الوزير بعد التعقيب عليه مرتين.

- ثم انتقل المجلس بعدها إلى مناقشة بند الموضوعات العامة الخاص بموضوع " سياسة المجلس الوطني للإعلام في شان تعزيز التشريعات الاعلامية في الدولة " وقد كانت أهم الاستفسارات والأفكار والآراء التي طرحت من قبل السادة الأعضاء فيه هي :

- التساؤل عن اختصاصات المجلس الوطني للإعلام و اختصاصات هيئة تنظيم الاتصالات فيما يخص البث ، حيث المجلس يختص بالنواحي الإعلامية مثل رسالة الهوية الوطنية ،بينما تختص الهيئة بالنواحي التقنية والفنية المتعلقة بالترددات .

- الاقتراح بوضع إدارة للمحتوى الإعلامي في تحليل الخطاب الإعلامي .

- الاستفسار عن دور المجلس الوطني للإعلام في تعزيز العملية الإعلامية محلياً و داخلياً مثل تدريب الكوادر وتدريب الصناعات المحلية الإعلامية .

- المطالبة بعمل محطات البث تحت مظلة المجلس الوطني للإعلام لأن عدد القنوات في تزايد لحفظ حقوق الدولة في هذا الجانب .

- التساؤل عن دور المجلس الوطني للإعلام في التنسيق مع المؤسسات التعليمية في شأن تدريب الكوادر الإعلامية .

- الاستفهام عن دور المجلس في إلزام المؤسسات الإعلامية فيما يتعلق بإبراز الهوية الوطنية أو البرامج الوطنية الإعلامية بصفة عامة .

- الاستفسار عن الآليات المطبقة لزيادة نسبة التوطين في الوظائف الفنية بقطاع الإعلام .

- المطالبة بتضمين التشريعات التي سيضعها المجلس الوطني الاتحادي مواد أو لوائح خاصة بحماية الطفل من التحرشات الجنسية التي لها تأثيرات سلبية على حياته في المستقبل.

- التساؤل عن إعادة النظر في لغة تدريس المناهج التعليمية في أقسام الإعلام بجامعات الدولة بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي .

- المطالبة بتحويل المناهج التعليمية في أقسام الإعلام بجامعات الدولة إلى اللغة العربية خاصة في إطار مواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل .

- المطالبة بإنشاء أكاديمية على مستوى عال لتدريب الكوادر الوطنية على مستوى الدولة لخدمة قطاع الإعلام بمختلف مجالاته.

- الاستفسار عن خطط المجلس في تحقيق التوازن الإعلامي بين ما هو وطني وأجنبي إلى الحد الذي يدعم الفكر الثقافي الوطني .

- التساؤل عن دور المجلس في تعزيز الصحافة لتكون من أفضل الدول في حرية في الصحافة وخصوصا أن الدولة تطمح للوصول إلى أفضل المستويات في هذا المجال .

- الاستفهام عن التشريعات أو النظم أو الإجراءات التي يمكن وضعها لتكفل حرية التعبير في مجال الصحافة .

- الاستفسار عن قلة الكوادر الوطنية في المؤسسات الإعلامية حاليا مقارنة بعقود سابقة .

- التساؤل عن الاستراتيجيات التي يمكن وضعها لإلزامية التوطين وخاصة في الأماكن المهمة الحيوية في الصناعة الإعلامية .

- الاستفهام عن الإشكاليات التي يواجهها المجلس في الرقابة على المحتوى الإعلامي بشكل عام والإعلاني بشكل خاص، وما هي الإجراءات والحلول التي يضعها المجلس الوطني للإعلام في سبيل التغلب عليها.

- التساؤل عن المعايير والأساسيات التي يطبقها المجلس للرقابة على محتوى الإعلانات في وسائل الإعلام .

- الاستفسار عن عدم إعادة صياغة التشريعات الإعلامية في قانون الأنشطة الإعلامية من قبل متخصصين وطنيين .

- التساؤل عن تهميش ما يسئ للإسلام أو نظام الحكم أو المصالح العليا للدولة في مشروع الأنشطة الإعلامية .

- الاستفهام عن عدم إنشاء قناة اتحادية تعبر عن الدولة وسياساتها وثقافتها وخططها في مختلف المجالات.

- المطالبة برفع نسبة التوطين في المؤسسات الإعلامية وخاصة الحكومية منها، بسبب انخفاض نسبة المواطنين العاملين في قطاع الإعلام.

- الاقتراح بأن يكون هناك متحدث رسمي للدولة على المستوى المحلي ينقل لأفراد المجتمع السياسات الحكومية المتعلقة ببعض القضايا الهامة لكي لا يكون هناك أي تفسيرات خطأ بشأنها.

- الاستفسار عن وجود خطة لدعم الإنتاج الإعلامي المحلي ومنحه الأفضلية عند العرض في وسائل الإعلام المحلية.

- التنويه إلى ضرورة توطين القيادات في قطاع الإعلام الخاص لما لهذا الأمر من تأثير كبير في تحقيق التوازن الإعلامي بين ما هو وطني وأجنبي إلى الحد الذي يدعم الفكر الثقافي الوطني.

- الإشارة إلى أن تدني نسبة العناصر المواطنة العاملة في المؤسسات الإعلامية سببه هو ضعف الكادر المالي في هذه المؤسسات، بالإضافة عدم رغبة المؤسسات الإعلامية الخاصة في تعيين المواطنين.

- الاقتراح بأن يكون هناك تنسيق بين جامعة الإمارات والمجلس الوطني للإعلام في شأن التدريب الإعلامي لحين إنشاء أكاديمية إعلامية متخصصة.

- المطالبة بإنشاء مباني مستقلة لفروع المجلس الوطني للإعلام في كافة إمارات الدولة بحيث لا تكون مبانيه تابعة لمباني وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع كما هو مشاهد في الوقت الحالي.

- الاقتراح بتعديل القانون الاتحادي رقم (15) لسنة 1980م في شأن المطبوعات والنشر وذلك لعدم ملاءمته مستجدات قطاع الإعلام بمختلف وسائله وممارساته.

- المطالبة بإنشاء مكاتب إعلامية في سفارات الدولة بالخارج للرد على التجاوزات والاتهامات الموجهة للدولة، على أن تكون هذه المكاتب تحت قيادة كفاءات مواطنة.

- الاستفهام عن دور المجلس الوطني للإعلام في الرقابة على المؤسسات الإعلامية التابعة للمناطق الحرة في الدولة.

- الاقتراح بإصدار مجلة شبابية تحت عنوان "شباب الإمارات" يكون محرروها والمشاركون فيها من الشباب المواطنين يعبرون من خلالها عن تطلعاتهم وتوجهاتهم المستقبلية.

- التأكيد على ضرورة وجود مبادرات وخطط وطنية لتطوير القطاع الإعلامي الخاص بالبرامج الموجهة لفئتي الأطفال والشباب لأهمية ما تبثه من قيم في نفوس الناشئة.

- التساؤل عن الآلية المتبعة في الرقابة على ما تبثه المحطات الفضائية التي تستضيفها الدولة والبالغ عددها (85) محطة، وكذلك المحطات الإذاعية التي يبلغ عددها (38) محطة.

- التساؤل عن إمكانية فرض قيم المجتمع الإماراتي على المؤسسات الإعلامية الأجنبية العاملة في الدولة كما هو الحال في الدول الأجنبية.

- الاستفهام عن فرض قيود عند الترخيص للشركات الإعلامية المملوكة لأجانب بما يتوافق مع مصلحة الدولة.

- الاستفسار عن الإجراءات التي تمت على المستوى الإعلامي والتعليمي لترسيخ الهوية الوطنية .

- التساؤل عن دور المجلس الوطني للإعلام في تعزيز الواقع الحقيقي لمجتمع الإمارات وذلك للرد على الحملات التي تقوم بها مؤسسات الإعلام الخارجي في تشويه صورة الدولة من خلال نشر المعلومات المغلوطة حول القضايا المجتمعية والأمنية بالدولة .

- الاستفهام عن وجود دراسة تحليلية لأسباب عزوف المواطنين عن العمل في قطاع الإعلام.

- الاستفسار عن الخطط والبرامج التي يعتمدها المجلس الوطني للإعلام في ترسيخ الهوية الوطنية للمواطنين من خلال مصادر إعلامية موثوقة تدعم الاتحاد لتمكنهم من التصدي للتهديدات الإعلامية الخارجية.

- التساؤل عن ضرورة توقيع مذكرات تفاهم مع الجهات المعنية في كافة إمارات الدولة لتنظيم الرقابة عل الجهات الإعلامية.

- الاستفسار عن إعادة النظر في الرسوم المفروضة على الرخص الإعلامية سواء الخاصة بالترخيص أو التجديد وذلك بزيادتها بما يتماشى مع الجهود المبذولة في الرقابة عليها.

- الاستفهام عن الرقابة على تصاريح الحفلات الفنية الصادرة من المجلس الوطني للإعلام بالتنسيق مع الجهات المحلية المعنية.

- الاستفسار عن دور المجلس في الرقابة على البرامج والمسلسلات التي تعرض على القنوات التلفزيونية المحلية بما يتناسب مع مجتمع الإمارات.

- وقد جاء رد معالي سمو الشيخ / عبدالله بن زايد آل نهيان – وزير الخارجية - رئيس المجلس الوطني للإعلام على هذه الاستفسارات والأفكار والملاحظات على النحو الآتي:

- الإشارة إلى أن عملية تنظيم الاتصال في البث الإذاعي الداخلي لا تقوم هيئة تنظيم الاتصالات بإصدار أي ترخيص في شأنها إلا بموافقة من المجلس الوطني للإعلام .

- التنويه إلى أن تحليل محتوى الخطاب الإعلامي نقطة جديرة بالدراسة والتنفيذ .

- الإشارة إلى أن صناعة الإعلام لا توجد لها أرقام أو نسب، ولكن حجم عدد الساعات في سنة (2013م) أكثر من السنوات الماضية، وفي بعض الأحيان هناك مؤسسات تستعين باستديوهات خارجية لبعض الأنشطة الإعلامية نظراً لارتفاع التكلفة أو انشغال بعض هذه الاستديوهات ، فحجم صناعة الإعلام سواء في إنتاج برنامج أو فيلم سينمائي في الإمارات خاصة في الأفلام القصيرة شهد قفزات كبيرة كماً أو كيفاً .

- التنويه إلى أن هناك الكثير من الدول التي تضع معايير واضحة وصارمة في ما يخص حقوق الطفل في المحتوى الإعلامي، وسيقوم المجلس بالتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية لوضع أفضل المعايير المتعلقة بالطفل في هذا الموضوع .

- الإشارة إلى المجلس الوطني للإعلام ليس من اختصاصه اعتماد اللغة الإنجليزية في المناهج التعليمية بأقسام الإعلام في جامعات الدولة ،إلا أن اللغة الإنجليزية أصبحت أداة للتواصل مع العالم ، وعنصر رئيسي لتطوير أي فرد في المؤسسات الإعلامية مع إتقان اللغة العربية .

- التأكيد على الإلمام الكامل باللغة العربية في مجال الإعلام ،ولكن إتقان اللغة الإنجليزية شرط آخر .

- سيقوم المجلس بوضع دراسة لتوفير معهد أو كلية أو أكاديمية لتدريب الكوادر الوطنية الإعلامية على مستوى عال على غرار الأكاديميات المتخصصة في الدولة مثل معهد التدريب المصرفي أو

أكاديميات الطيران وغيرها ، وعند الانتهاء منها سيتم إرسالها إلى المجلس الوطني الاتحادي لعرضها على اللجنة المختصة لوضع الملاحظات عليها .

- تم تشكيل لجنة استشارية للمجلس الوطني للإعلام تضم في عضويتها (15) من الكفاءات الوطنية في هذه المجال وهذه من التحديات التي قد تم وضع أسس لمعالجتها ، وهناك تنسيق ولقاءات دائمة ومستمرة مع المؤسسات الإعلامية الوطنية المرئية أو المطبوعة في الدولة .

- الإشارة إلى قيام المجلس بالانتهاء من قانون الأنشطة الإعلامية الذي سيعزز مكانة الدولة عالمياً، لأن التقييم مبني على القانون وليس على التطبيق.

- توجد هناك إشكالية حقيقية في موضوع توطين قطاع الإعلام فمعظم خريجي الإعلام لا يعملون في مجال الإعلام ، وإنما في دوائر حكومية أخرى ، ولكن بوجود أكاديمية إعلامية سيتحقق هدف رفع نسبة التوطين في القطاع الإعلامي .

- قيام المجلس الوطني للإعلام بالتنسيق و التواصل الدائم مع المؤسسات الإعلامية ،لوجود كم كبير من القنوات والصحف والمواقع الإلكترونية ،ولا يوجد هناك تناقض في محتوى الرسائل وإنما هناك تنوع في محتواها.

- هناك أكثر من قناة إماراتية تعكس أخبار الدولة وقضاياها وسياساتها وثقافتها وخططها ، ولكن بأسماء مختلفة، وهناك توجهان مختلفان هما: تقليل الدور الحكومي في الإعلام والتوجه الآخر زيادة الدور الحكومي .

- التأكيد على اهتمام المجلس الوطني للإعلام برفع نسبة التوطين في قطاع الإعلام من خلال التنسيق مع كافة المؤسسات الإعلامية لمعرفة نسبة المواطنين العاملين في كل مؤسسة.

- وجود متحدث رسمي للدولة أصبح أمراً ملحاً في الوقت الحالي حتى لا يكون هناك أي لغط في المعلومات التي تصل لأفراد المجتمع حول موضوع ما، والمجلس سيقوم برفع هذا المقترح لمجلس الوزراء مع المطالبة بسرعة تنفيذه.

- منح المنتج الإعلامي المحلي الأولوية في العرض بالقنوات المحلية فيه مخالفة لاتفاقية منظمة التجارة الدولية.

- وجود أكاديمية متخصصة للقطاع الإعلامي سيساهم كثيراً في تدريب وصقل مهارات كافة العاملين في المؤسسات الإعلامية الحكومية والخاصة، وسيعمل على حل الكثير من الإشكاليات المتعلقة بهذا القطاع.

- هناك أولويات لصرف الميزانية المخصصة للمجلس الوطني للإعلام تتطلب النظر فيها قبل إنشاء مبان جديدة لفروع المجلس بالدولة.

- الرقابة على المؤسسات الإعلامية التابعة للمناطق الحرة في الدولة أمر ضروري حتى لا تكون هناك أي تجاوزات في المحتوى الإعلامي الذي تقدمه هذه المناطق ومدى توافقه العام مع السياسة الإعلامية للدولة.

- الاقتراح بأن يقوم المجلس الوطني الاتحادي برفع توصية لمجلس الوزراء بشأن زيادة رواتب الموظفين العاملين في المجلس الوطني للإعلام.

- مقترح إصدار مجلة شبابية الأولى أن تتبناه إحدى الجامعات الحكومية، والمجلس الوطني للإعلام على أتم الاستعداد لتقديم الدعم والإمكانيات المطلوبة لإصدار مثل هذه المجلة.

- ليس من مهام المجلس الوطني للإعلام إنشاء قنوات تلفزيونية، لكن من الأهمية بمكان أن تبادر إحدى القنوات المحلية بإنشاء قناة خاصة للأطفال تكون ناطقة باللغة الفصحى أو اللهجة المحلية الإماراتية.

- الإشارة إلى أنه ينبغي على الصحافة التحلي بالمسؤولية الأخلاقية وبالمصداقية لكسب احترام الناس.

- التنويه إلى أن المجلس الوطني للإعلام في طور المراجعة لقانون الأنشطة الإعلامية قبل إصداره.

- التأكيد على أن أفضل المؤسسات الإعلامية في العالم لا تحكمها قوانين البلد التي تعمل من خلالها وإنما تحكمها اللوائح الداخلية للمؤسسة.

- التأكيد على أن أفضل وسيلة للرد على من يسعى لتشويه صورة الدولة من خلال توفير المعلومات الصحيحة والحقيقية لواقع الدولة.

- الإشارة إلى أن المجلس الوطني للإعلام يسعى في الوقت الحالي لتطوير خدمة وكالة أنباء الإمارات بما يخدم القضايا التي تمس مواطني الدولة.

- التنويه إلى أن المجلس الوطني للإعلام سيقوم بإعادة النظر في الشروط والرسوم المفروضة على التراخيص الإعلامية.

- التأكيد على وجود مذكرات تفاهم بين المجلس الوطني للإعلام وغرف التجارة في إمارات الدولة المختلفة، كما أن المجلس يسعى لتوقيع مذكرات أخرى مع الحكومات المحلية.

- الإشارة إلى أن المؤسسات الإعلامية المحلية الوطنية هي شريك رئيسي للمجلس في الدولة وأكثر معرفة بالضوابط، والمجلس حريص على ما يتم نقله عبر شاشاتها.

- وفي نهاية النقاش وافق المجلس على إحالة توصيات موضوع " سياسة المجلس الوطني للإعلام في شأن تعزيز التشريعات الإعلامية في الدولة " إلى لجنة شؤون التربية والتعليم

والشباب والإعلام والثقافة " لإعادة صياغتها وفق المناقشة التي تمت في الجلسة ثم إعادتها إلى المجلس لأخذ الموافقة عليها في جلسة قادمة .

- وبعد أن انتهى المجلس من مناقشة بنود جدول أعمال هذه الجلسة وافق على رفعها في تمام الساعة (02:02) ظهراً ، على أن يتم عقد الجلسة القادمة يوم الثلاثاء الموافق 2013/05/28م .

- نتائج الجلسة :

- وافق المجلس على إحالة توصيات موضوع " سياسة المجلس الوطني للإعلام في شان تعزيز التشريعات الاعلامية في الدولة " إلى لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والإعلام والثقافة لصياغتها في ضوء المناقشات التي تمت في الجلسة، ومن ثم إعادتها للمجلس مرة أخرى لأخذ الموافقة عليها في جلسة قادمة.

- وافق المجلس على توصيات لجنة الشؤون الاسلامية والأوقاف والمرافق العامة حول موضوع "سياسة وزارة الأشغال العامة في شأن بناء المساكن الشعبية وشق الطرق الاتحادية وصيانتها وتحسينها "

- البيان الإجرائي :

- **اعتذر عن عدم حضور الجلسة** سعادة / د. شيخة عيسى العري.

- وافق المجلس على تأجيل مناقشة **السؤال الثاني** الذي كان حول " تنظيم وتقنين وضع العمالة المخالفة في الدولة " **الموجه إلى وزير العمل إلى جلسة قادمة** لورود كتاب رقم أ ظ / 122/1/ 2013م باعتذار معالي الوزيرعن عدم حضور الجلسة .

- أحيط المجلس علماً برسالة صادرة من المجلس بشأن الرد على طلب تأجيل مناقشة موضوع " سياسة وزارة الاقتصاد " ، وقد تم التنسيق مع معالي الوزير لحضور الجلسة القادمة المعقودة بتاريخ 28-5-2013م.

- وافق المجلس على انسحاب سعادة العضو/ أحمد محمد الجروان من لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والإعلام والثقافة وحل محله سعادة العضو/ سعيد ناصر الخاطري.

- البيان الإحصائي للجلسة الثالثة عشرة :

البند	وقت حديث الأعضاء	وقت حديث الحكومة	الزمن الكلي للبند	نسبة حديث الأعضاء	نسبة حديث الحكومة
الأسئلة	(31) دقيقة و(33) ثانية	(29) دقيقة و(17) ثانية	(65) دقيقة و(46) ثانية	% 48	% 44.5
موضوع عام في شأن "سياسة المجلس الوطني للإعلام في شأن تعزيز التشريعات الإعلامية في الدولة"	(83) دقيقة و(15) ثانية	(74) دقيقة و(12) ثانية	(171) دقيقة و(57) ثانية	% 48.4	% 43.2
تقرير توصيات موضوع " سياسة وزارة الأشغال العامة في شأن بناء المساكن الشعبية وشق الطرق الاتحادية وصيانتها وتحسينها "	(4) دقائق و(18) ثانية	–	(4) دقائق و(34) ثانية	% 94.2	—

ملاحظة: الزمن الكلي للبند يشمل تلاوة الأمين العام للبند ومداخلات الرئيس بالإضافة إلى وقت حديثي الأعضاء والحكومة .